جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

العلاقات الامريكية – العراقية للفترة من (2003 – 2012م)

إعداد الطالب
تركي شاهر الصرايره

اشراف
الدكتور صداح الحباشنه

رسـالة مقدمـة إلى عمادة الدراسـات العليـا
اسـتكمالاً لمتطلبـات الحصـول على درجـة
الماجستير في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2013م

الإهداء

إلى روحي عمي الطاهرة الذي كان نبراس علم يقتدى به

إلى من كان دعاؤها ينير لي طريقي

والدتي العزيزة

إلى من علمني العز والإباء

والدي حفظه الله ورعاه

إلى من عشت معهم أيام عمري

إخواني وأخواتي

إلى رفيقة الدرب

زوجتـي الغاليـة

إلى كل من وقف بجانبي، وقدم لي كل الدعم المعنوي طيلة فترة إعداد الدراسة

أهديكم عملي المتواضع

تركي شاهر الصرايره

الشكر والتقدير

الحمدلله رب العالمين حمداً كثيرا على توفيقي؛ لإتمام هذا العمـل المتواضع، ولا بد لي أن أتقدم بجزيـل الـشكر والعرفـان إلـى أُسـتاذي الـدكتور صـداح الحباشنه،المشرف على رسالتي، الذي منحني كل الوقت والجهد والاهتمام والمتابعة، خلال فترة إعداد الرسالة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأعضاء هيئة المناقشة لتوجيهاتهم في إنجاز هذا العمل المتواضع.

وأتقدم بجزيل الشكر لأعضاء الهيئة التدريسية في قسم العلوم السياسية جامعة مؤتة وموظفيها.

تركي شاهر الصرايره

فهرس المحتويات

الملخص

العلاقات الامريكية العراقية للفترة من (2003-2012)

تركي شاهر الصرايره

جامعة مؤتة، 2013

هدفت هذه الدراسة الى البحث في العلاقات الامريكية العراقية خلال فترة الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003م مرورا بالانسحاب الامريكي في أواخر عام 2011م الى فترة ما بعد الاحتلال، حيث تناولت هذه الدراسة بالتفصيل أثر العلاقات الامريكية العراقية في تلك الفترة على كل من الجانبين، الامريكي والعراقي في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية.

وحاولت الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيس المتعلق: ماهي طبيعة العلاقات الامريكية العراقية في الفترة الواقعة من 2003-2012م ؟واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي؛ ذلك بهدف التعرف إلى الأحداث في هذه الحقبة الزمنية والمتعلقة بالولايات المتحدة الامريكية والعراق، وكذلك محاولة استشراق مستقبل العلاقات بين الدولتين بعد الانسحاب الامريكي من العراق في نهاية عام 2011م.

Abstract

The American-Iraqi relations for the period (2003-2012)

Turky Shaher Al-Sarayreh

Mu'tah Univercity, 2013

This study aimed at searching the American -Iraqi relations during the period of the American occupation of Iraq in 2003 which extended until the American withdrawal in the late 2011 and the period that followed the occupation, the study addressed in detail the impact of American -Iraqi relationsduring that period on both American and Iraqi sides in the political, economic and security aspects.

The study tried to answer the primary question regarding the nature of the American -Iraqi relations during the period (2003-2012). The study relied on the historical method in order to identify the events in this period of time which relates to the United States of America and Iraq , as an attempt to predict the future of relations between the two countries after the American withdrawal from Iraq at the end of the year 2011.

الفصل الاول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 خلفية الدراسة

تميزت العلاقات الدولية على مدى التاريخ باختلاف أنماطها التفاعلية في محيط العلاقات بين دولة واخرى، فإما أن يطغى على النمط العام لتلك العلاقة نمط تعاوني تشاركي، أو يطغى عليها النمط الصراعي، ويلعب في كلا النمطين عدة عوامل، من اهمها: القوة والنفوذ، وفرض السيطرة (الاقتصادية، السياسية، العسكرية أو الأيدلوجية) ومن ثم فإن العلاقات الدولية تجاوزت حدودها الحدود السياسية الى الحدود الاقتصادية والأيدلوجية، والعقائدية، والثقافية والاجتماعية، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية التي أفرزت قطبي قوى هما: القطب الاشتراكي ممثلا بالاتحاد السوفيتي، والقطب الرأسمالي ممثلا بالولايات المتحدة الامريكية التي برزت كقوة اقتصادية عسكرية فاعلة على الساحة الدوليةعامة، وعلى الساحة العربية بشكل خاص؛ نظرا لموقع الوطن العربي الاستراتيجي والاقتصادي باحتوائه على مخزونات هائلة من النفط والغاز، وخصوصا في منطقة الخليج العربي.

وفي هذا النطاق ستتناول هذه الدراسة العلاقات الامريكية العراقية. . للفترة الواقعة ما بين (2003 -2012)، حيث شهدت هذه العلاقة على مدى تاريخ الدولتين فترات من التعاون بمختلف الأبعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية الى فترات من الصراع الاقتصادي والسياسي حتى وصل الى حد الصدام العسكري بين الدولتين في عامي 1990م وعام 2003م.

وفى ظل التطورات العالمية في نهاية القرن العشرين - بانهيار الاتحاد السوفيتي- بدأت الولايات المتحدة الامريكية تقوم بدور الشرطي على العـالم، ومنذ العـام 1990م أصبحت العلاقـات الامريكية العراقية تشوبها الخلافات، وذلـك عندما قام العراق بغزو الكويت فـي الثاني من أب من العـام نفسه، وأثناء تولي "جورج بوش الأب" رئاسة الولايات المتحدة الامريكية، حيث كانت سياسته الرادعة مظهرا أساسيا في معالجة القضية الكويتية، وظهر ذلك واضحا، فيما سمي بحرب

تحرير الكويت في الفترة من 16 /1991/1 وحتى 1991/2/28.(ميشيل، 2000، 145).

إلا أن العلاقات الامريكية العراقية في فترة رئاسة "بيل كلينتون" اتخذت طريقاً هادئاً، وكانت آخر الازمات بين الدولتين تلك الازمة التي وقعت في شهر11 من العام 1998م، والمعروفه بعملية "ثعلب الصحراء"،والتي خرج على آثارها مفتشو الأسلحة التابعون للامم المتحدة من العراق، وعـاد الصراع بين الدولتين إلـى ما شابه الروتنيه (سيف، 2003: 24)

ومع تولي إدارة "جورج بوش الابن" مقاليد الحكم في الولايات المتحدة الامريكية فـي شهر2001/1م، عـادت القضية العراقية فـي الظهـور مرة أخرى، ولـم تلبث أن جاءت أحداث 2001/9/11. لاستئناف سياستها، وهـو سياق جديد لتعزيز من التوجه الاستراتيجي لـلإدارة الامريكية تجاه العـراق، متخذة سياقا يؤكد أن العراق يدعم الإرهاب، وبذلك تبقى العراق ضمن قائمة الدول المستهدفة فى حربها الطويلة ضد الإرهاب.

شكلت الحرب الأمريكية على العراق عام 2003م، متغيراً ذا أهمية كبيرة بالنسبة لمختلف الأطراف،سواء الإقليمية منها أو الدولية، كون هذه الحرب تحتوي بين جنباتها أبعادا مختلفة ومتنوعة بقدر الأهداف التي يراد تحقيقها من ورائها، وتتمثل هذه الأبعاد بالاقتصادية منها، والعسكرية والأمنية والإستراتيجية.

عندما احتلت الولايات المتحدة الأمريكية العراق، أعلنت أنها ستبقى هناك لعقود قادمة، وأنها ستجعل من العراق قاعدتها الرئيسة التي ستحل محل قاعدة "انجرلنك" بل وحتى السيلية، إلا أن المقاومة الوطنية العراقية التي بدأت منذ 10/ 4/ 2003 م وسرعة ردها غير المتوقع، أفشلت كل هذه المخططات، واضطرت الإدارة الأمريكية إلى أن تنتقل من إستراتيجية إلى أخرى في المستنقع العراقي، وانتهت بإستراتيجية الخروج لعام 2009م وصولا إلى إستراتيجية الانسحاب التكتيكي وترك العراق للعراقيين. وقد استطاعت الإدارتان الأميركيتان الحالية والسابقة أن تطرحا إستراتيجية الانسحاب التكتيكي من العراق بتقنين دستوري قانوني دولي لا يمكن الاعتراض عليه، ولا اعتباره نتيجة للهزيمة التي منيت بها القوات الأميركية في

العراق. فقد تم التوقيع على المعاهدة الأمنية الإستراتيجية المعروفة باسم "سوفا" SOFA في 2008م، وهي معاهدة طويلة الأمد وتضم معاهدتين: الأولى تنظيم انسحاب القوات الأمريكية من العراق وفق جدول زمني بدأ من6/ 2009 على أن تنتهي مع سحب آخر جندي أميركي مع نهاية 2011م، والثانية معاهدة الإطار الإستراتيجي للتعاون بين البلدين على كافة الأصعدة، وخصوصا في مجال تكنولوجيا المعلومات، ومن خلال هذه المعاهدة وإستراتيجية الانسحاب، ستحقق الإدارة الأمريكية الهدفين المهمين اللذين شنت من أجلهما هذه الحرب اللامشروعة على العراق، ودمرت من خلالها بلدا ناهضا ومتطورا على الأقل بالقياس إلى عموم دول منطقة الشرق الأوسط. وهذان الهدفان هما **(**عساف، 2011**):**

الأول: تحقيق الوجود المتقدم في الشرق الأوسط بوجود قاعدة أو مجموعة قواعد في العراق بموقعه الجيو-إستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط.

والثاني: تحقيق الهدف الاقتصادي بأهمية النفط العراقي والسيطرة على احتياطياته للتحكم بالأسواق العالمية، وللتخاص من أزمة الطاقة الأميركية المرتقبة على مدى سنوات القرن الحادي والعشرين القادمة.

من هنا تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على طبيعـة العلاقـات الامريكيـة العراقية منذ انتهاء نظام صدام حسين، والذي كان من اسباب الاحـتلال الامريكـي للعراق في عام 2003م الى تطور تلك العلاقة في مختلف المجـالات أثنـاء فتـرة الاحتلال والتطرق فيما بعد الى مستقبل تلك العلاقات بين الدولتين ما بعد الانسحاب.

2.1 مشكلة الدراسة

تتمثـل مشكلـة الدراسـة البحث فـي العلاقات الامريكيـة العراقية، وتحليل العوامل المؤثرة سلبا أو إيجابا، سواء أكانت محلية، أو إقليمية أو دولية منذ الاحتلال الامريكي للعراق (2003 – 2012م) وأثر تلك العلاقة في العراق من مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية على جميع المستويات المحلية والخارجية.

3.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في العلاقات الامريكية العراقية، خلال فترة الاحتلال الامريكي للعراق في عام 2003م مرورا بالانسحاب الامريكي في أواخر عام 2011م إلى فترة ما بعد الاحتلال، حيث ستتناول هذه الدراسة بالتفصيل أثر العلاقات الامريكية العراقية في تلك الفترات على كل من الجانبين الامريكي والعراقي في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية، والعسكرية.

4.1 أهمية الدراسة

ستتناول الدراسة وتتطرق إلى طبيعة العلاقات بين الدولتين تحديدا من النواحي الاقتصادية والعسكرية والسياسية، وأثر تلك العلاقة في توجهات كل دولة على سياستها الخارجية أيضا، حيث ستفصل هذه الدراسة طبيعة العلاقات الامريكية العراقية في الفترة الزمنية الواقعة بين عامي (2003 – 2012) حسب تسلسل الأحداث السياسية في تلك الفترة، ابتداء من الاحتلال الامريكي للعراق إلى فترة الانسحاب الامريكي، إلى ما بعد الانسحاب ومستقبل العلاقات بين الدولتين، وسوف توضح هذه الدراسة نقاطا هامة في طبيعة العلاقات بين البلدين، من أهمها:

1- كيف تعاملت الولايات المتحدة الامريكية في علاقاتها مع العراق، خلال فترة الدراسة؟ وما الملامح الرئيسة لسلوك دولة، تعد القطب الأوحد في النظام العالمي؟
2- كيف كان موقف العراق من الولايات المتحدة الامريكية،خلال فترة الدارسة بناء على وزنه الإقليمي في المنطقة،وعلى وزنه الاقتصادي المتمثل باحتياطات النفط الضخمة التي يملكها ؟

5.1 حدود الدراسة

سوف تتناول هذه الدراسة العلاقات الأمريكية العراقية للفترة الواقعة من عام (2003 - 2012)، وهي الفترة التي شهدت بداية الاحتلال الامريكي للعراق، وبقاء العراق تحت الاحتلال ثماني سنوات مرورا بالانسحاب الامريكي الكلي من العراق.

6.1 أسئلة الدراسة

تتطرق الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما هي طبيعة العلاقات الامريكية العراقية في الفترة الواقعة من 2003الى 2012؟ وستتطرق الدراسة فيما بعد إلى الإجابة عن الاسئلة الفرعية التالية:

1. ما طبيعة العلاقات الامريكية العراقية قبل عام 2003 ؟
2. ما تداعيات الاحتلال الامريكي على الجوانب الأمنية، والاقتصادية، في العراق ؟
3. ما تداعيات الاحتلال الامريكي على سياسة العراق داخليا وخارجيا ؟
4. ما هي أهم قضايا التوافق والخلاف التي نتجت عن الاحتلال ؟

7.1منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف الظاهرة محل الدراسة، دون التدخل في نتائجها، حيث سيطبق هذا المنهج في وصف العلاقات الامريكية العراقية للفترة من 2003 -2012م والتأثيرات الناتجة عن تلك العلاقة في مختلف النواحي والمجالات.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

نظرية القوة أو النظرية الواقعية.

تعد نظرية القوة في العلاقات الدولية من النظريات التي فرضت نفسها بتحليل الواقع الدولي بعد الحرب العالمية الأولى نتيجة تفاقم الصراع الدولي تجاه بعض القوى الكبرى، مما خلق مراكز قوى تستطيع بثقلها وتأثيرها أن تصنع واقعا دوليا يتوافق مع مصالحها.

ولا شك بأن المنهج الواقعي في العلاقات الدولية يعود إلى قناعات قديمة، وإلى فترات زمنية بعيدة، وذلك للقناعات الراسخة التي كانت لاتخضع للجدل بين المهتمين، وتؤكد مفهوم القوة بكل أدواتها،وتحدد كيفية العلاقات بين الدول والشعوب. . ومن أوائل من تحدثوا عن الفلسفة الواقعية المفكر الايطالي مكيافيللي، صاحب كتاب الأمير (The Prince) الذي بين فيه أن القوة بكل أدواتها السياسية والاقتصادية، هي الأساس في ثبات الدولة ومؤسسة الحكم،حتى وصل إلى استـبعاد البعد الأخلاقي في سياسية، حينما طرح مفهومه الشهير(الغاية تبرر الوسيلة)، ثم تبع ذلك الكاتب توماس هوبز الذي يعدّ من المؤيدين للفلسفة الواقعية بشدة، كما اتضح ذلك في كتابه اللوفتيان(LOVIATHAN) الذي يؤكد فيه عامل القوة، وأثره الواضح في رسم السياسة الداخلية للدول.

مقولات نظرية القوة أو نظرية الواقعية:

قدم هانس مورجانثو، وهو من أكثر المهتمين بالنظرية الواقعية تصوراً شاملاً لمفهوم القوة، ودورها في رسم السياسة الدولية في كتابة الشهيـر (السياسة بين الأمم)، حيث يعد من يمارسونها وبين من يمارس ضدهم، كذلك فإنه مهما كانت الأهداف المادية لأية سياسة خارجية، كالحصـول على مصادر المواد الأولية، أو السيطرة على الطرق البحرية، أو إجراء تغييرات إقليمية، فهي تتطلب الإجراءات للسيطرة على الآخرين.وينظر مورجانثو إلى السياسة الدولية على أنها عملية توفيق

بين المصالح القومية للدول وعليه، فإن فكرة المصالح القومية لا تفترض وجود عالم مسالم، كما لاتفترض حتميه الحرب، وتعني المصلحة القومية الحفاظ على البقاء القومي، بما في ذلك الدفاع عن الكيان المادي والسياسي والثقافي للدولة، حيث إن هذه المصلحة بالذات، تمثل هدفاً أساسياً لايمكن التنازل عنه أو المساومة عليه **(مقلد،1987: 51).**

أما فريدريك شومان، أحد دعـاة المنهج الواقعي في تحليل العلاقات الدولية، فيقول: إن النظام الدولي يتكون في صميمه من دول مستقلة قوية وذات سيادة، وتملك المقومات الأساسية للقوة، ولا تعترف بوجود سلطة أعلى منها بين الوحدات الدولية، حيث تعمل هذه الدول على تأمين مصالحها القومية بوسائل القتال، وضعضعة الأمـن والاستقرار للدول الأخـرى، حيث يأتي هدف الحفاظ على الذات- ((self preservation)) هدفا نهائياً، لا يخضع لأي تحفظ ولا لأية مساومة (مقلد، 1987: 50).

ويعتقد فريدريك شومان أنه في نظام دولي تلعب فيه القوة دورا حاسما في علاقات الدول، فإن توازن القوى يصبح الأداة العملية المنظمة لصراعات القوى على المستوى الدولي العام، فوسيلة التحالفات الدولية التي تشكل أطراف معادلات التوازن لا يمكن لدولة واحدة بالغا ما كانت امكانتها من القوة أن تصل الى نقطة الهيمنة العالمية **(مقلد، 1987: 50).**

ويعد ارنولد ولفر (Wolfers) من الدعاة البارزين للاتجاه الواقعي، إذ يقول: إن القوة لاتكتسب هدفاً نهائياً في حد ذاتها، وإنما هي مجرد أداة لتحقيق أهداف أبعد منها، ويقول إنه دون ربط القوة بالأهداف يصعب الحكم على ما إذا كانت الحصيلة المحققه لدى الدول من إمكانيات القوة القومية تقترب من مستوى تلك الأهداف الخارجية التي يتم اختيارها، أم أنها تتجاوز ذلك لتصبح نوعا من الإفراط في استخدام القوة الذي لا تبرره ملابسات الظروف التي تحيط بهذا الاختيار المحدد للأهداف (العقابي، 1996: 138).

المبادئ الفلسفيه للنظرية

أولاً: مبدأ القوة

يعد مصطلح القوة من أكثر المصطلحات التي تستخدم في العلوم السياسية؛ وذلك لقناعة معظم المهتمين والمفكرين بأهمية دور القوة في رسم العلاقات الدولية بين الوحدات الدولية، ويعدّ عامل القوة عاملا غير ثابت في المعايير الدولية، فالعلاقات بين الدول تتبع معيار القوة، فهي غير ثابتة، ودائماً في تغير مستمر، وكثيرا ما يكون صديق اليوم عدو الغد وكذلك العكس، وفي هذا الصدد يقول شوارزنجر:" في غياب مجتمع دولي شامل فإن الجماعات داخل النظام الدولي يتوقع منها أن تتصرف على أساس ما تستطيع تحقيقه بالقوة المادية، بدل مايجب أن تعمله من الناحية الأخلاقية، فالقوة ليست نوعا من الشهرة المدمرة "، حيث أكد كثير من المهتمين في رسم أسس العلاقات الدولية، وذلك بالتأكيد على دور الدبلوماسية التي تمنع كثيراً من الصراعات التي قد تحصل بين الدول، والتي في الغالب تكون نتيجة الإفراط من قبل بعض الدول في إيجاد أسباب القوة الدافعة إلى أثر الصراع والحروب بين الأمم **(**دورتي، 1985: 15**)**

ثانياً: مبدأ المصلحة القومية

يرتبط مفهوم القوة بالمصلحة الوطنية ارتباطاً وثيقاً، إذ يرى كثير من المهتمين أن المصلحة الوطنية هي نفسها القوة، وتحليلهم لذلك هو أن الدول في كثير من الأحيان تجعل القوة سبيلاً لتحقيق أهدافها ومصالحها، فتوفر عوامل القوة لدى كل دولة، هو مثل مطلب أساس، وهدف تسعى له كل دولة، لأن الواقع يفرض أن العلاقة طردية بين تحقيق المصالح القومية للدول، ومقدار ما تملكه من قوة. وفي هذا المجال يقـول المتحمس الأول للنظرية الواقعيـة (هانز مورجانثـو): "إن القائـد السياسي يفكر ويتصرف طبقاً للمصلحة التي هي القـوة، والتاريخ يثبت ذلك" (دورتي، 1985: 96).

دواعي استخدام نظرية القوة أو نظرية الواقعية:

لقد فرضت هذه النظرية مفاهيمها وأدواتها وواقعها على مختلف النظريات الشمولية الأخرى التي كرست جل اهتمامها لتفسير وتحليل الواقع الذي تعيشه الدول،

وذلك لمحاولة وضع الإجراءات الوقائية الداعمة لعوامل الاستقرار والأمن الدولي، ومبعدة العوامل المسببة للصراع الذي سيؤدي بدوره إلى الحروب واستخدام القوة، وفي حالة العلاقات الأمريكية العراقية، فقد كانت القوة حاضرة في كثير من مظاهرها في علاقات الدولتين، حيث كان القطب الأقوى في تلك العلاقة متمثلا في الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها، وتجلى استخدام القوة من قبل الطرف الأقوى، من خلال التدخل العسكري الذي كان نتيجته احتلال العراق عام 2003، بحيث كانت القوة حاضرة منذ بدء الاحتلال الى مرحلة ما بعد الاحتلال الامريكي للعراق.

2.2 الدراسات السابقة

دراسة(عساف، 2011)، **بعنوان العلاقات العراقية الامريكية توازنات ما بعد الانسحاب،** تناولت هذه الدراسة التطورات بعد الاحتلال الامريكي للعراق منذ عام 2003م والسيناريوهات الامريكية المستقبلية للبقاء في العراق، وإنشاء قواعد امريكية في العراق لتحل محل القواعد الموجودة في المنطقة، مثل: قاعدة (انجرليك) وقاعدة السيلية في قطر، وتطرقت هذه الدراسة إلى دور المقاومة العراقية التي بدأت منذ 2003/4/10م والتي أثرت في المخططات الأمريكية في العراق، وتطرقت الدراسة إلى الاستراتيجات التي تم وضعها في عهد إدارتي بوش، وأوباما للانسحاب من العراق تحت غطاء دستوري وقانوني دولي، لا يمكن الاعتراض عليه.

دراسة **(**صالح، 2010**)**، بعنوان: **آثار الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية – الامريكية (1988- 2008،** تطرقت هذه الدراسة إلى آثار الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية الامريكية، وردود أفعال الإدارات الأمريكية من ذلك الاجتياح الذي أدى إلى الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003م وتوضيح أسباب الاحتلال ونتائجه على مستقبل العلاقات بين البلدين.

دراسة **(**الزبن، 2006**)**، بعنوان: **تحول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق من العمـل الدبلوماسي إلى العمـل العسكـري مـن 1980 – 2006م،** سلطت هذه الدراسة الضوء على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق في الفترة الزمنية من 1980 الى 2006م وأهمية العراق ومنطقة الخليج العربي بالنسبة

للولايات المتحدة الامريكية، وتأثير هذه الأهمية في تكوين السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق والمنطقة، وركزت هذه الدراسة على تحول السياسة الخارجية الأمريكية من العمل الدبلوماسي في فترة الثمانينات من القرن الماضي إلى العمل العسكري طوال الفترة الحالية.

دراسة (النهار، 2001)، بعنوان: **العلاقات الأمريكية العراقية، واقعها وآفاقها ورؤيا مستقبلية**. تناولت هذه الدراسة طبيعة العلاقات الأمريكية العراقية بعد أزمة حرب الخليج الثانية في الفترة الواقعة ما بين 1990 الى 1991م وشكل العلاقات المستقبلية بين البلدين، وهل باستطاعة الولايات المتحدة الأمريكية تجاوز الظروف، وبناء علاقات إيجابية مع العراق؟ وفي الوقت نفسه هل باستطاعة العراق تغيير سلوكه تجاه الولايات المتحدة الامريكية ؟

دراسة (شذر، 1995)، بعنوان **العلاقات العراقية الأمريكية(1945 -1958).** تناولت هذه الدرسة تطور العلاقات العراقية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945 إلى قيام ثورة عبد الكريم قاسم ضد النظام الملكي في العراق في 7/14/ 1958م، وكذلك تطرقت الدراسة إلى أهمية العراق في مخططات السياسة الأمريكية، وكذلك سلطت الدراسة موقف كل من العراق وأميركا من القضايا التي شهدتها المنطقة ضمن الفترة 1965 – 1958م منها أزمة السويس عام 1956م وإفرازاتها، وموقف العراق من مبدا إيزن هاور وتطبيقاته في المنطقة، وتأثير ذلك في تطور العلاقات العراقية الامريكية، وتعرضت الدراسة إلى موقف الدولتين من الوحدة بين مصر وسوريا في عام 1958 والاتحاد العربي بين العراق والاردن، وكذلك تناولت الدراسة العديد من نقاط الالتقاء بين الدولتين، وبعض الصعوبات والعقبات التي حدت من سرعة تطور العلاقات بين بغداد وواشنطن في مرحلة ما بعد الحرب الثانية.

أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تطرقت الدراسة في البداية إلى إلقاء الضوء على العلاقات العراقية الامريكية تاريخيا، وتطور تلك العلاقات منذ عهد الدولة العثمانية إلى فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وتطرقت إلى نوع العلاقة بين البلدين ومستواها، خصوصا أن

الولايات المتحدة الأمريكية هي القطب الاوحد، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة سوف تغطي طبيعة العلاقة بين البلدين، وأثرها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

الفصل الثالث
التطور التاريخي للعلاقات الأمريكية العراقية

1.3 التغلغل الأمريكي في العراق في العهد العثماني:

شهدت الولايات المتحـــدة الأمريكية بعد استقلالهـــــا وانفصالها عن بريطانيا من العــام 1775–1783م، تطورات كبيرة في جميع النواحي الاقتصادية والسياسية والثقافية، وقد سعت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى تنظيم علاقاتها مع الدولة العثمانية للمحافظة على مصالحها هناك، فأقامت علاقات دبلوماسية مع أسطنبول عام 1824م، وبعد ست سنوات عقدت أول معاهدة للصداقة والتبادل التجاري، أسهمت بنودها في تطــور العلاقات التجاريــة بينهما، وسهلت الطريق أمام حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتطوير مصالحها في الوطن العربي، ولم يكن بوسع الأمريكيين أن يتجاهلوا بلاد ما بين النهرين وحضارتها منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر، وقد استهل التغلغل الأمريكي بالبعثات التبشيرية الأمريكية التي سبقت المصالح الاقتصادية والثقافية والدبلوماسية في العراق، وكونت تلك المصالح المتشعبة في ظل الحكم العثماني سمعة طيبة للأمريكيين في العــراق **(**خاطر، 1978: 425**).**

وامتازت علاقة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء دول المنطقة، ومنها العراق حتى بداية الحرب العالمية الثانية، بحماية مصالحها الاقتصادية ومصالح رعاياها، وانتهجت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ما يعرف بسياسة الباب المفتوح في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، والتي حاولت خلالها الفوز بمواقع أخرى في الشرق الأوسط، ولا سيما البلدان الخاضعة لبريطانيا التي دخلت في تنافس مع الولايات المتحدة لاستغلال النفط العراقي، وهو ما اتضح جلياً بعد تشكيل الدولة العراقية تحت ظل الإنتداب البريطاني بموجب مقررات مؤتمر القاهرة الذي ترأسه وينستون تشرشل لتأمين الاستقرار لشؤون الشرق الأوسط، وسمي فيصل الأول ملكاً على العراق في. 8/23 /1921م، حيث كانت الخطوة الأولى إلى إقامة

نظام جديد في تاريخ العراق، وتبعاً لذلك دخلت علاقات العراق الخارجية مرحلة جديدة، بما في ذلك علاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية (النقيب، 1991: 87).

سعى الأمريكيون منذ بداية القرن العشرين للحصول على امتياز النفط العراقي، وبعد مفاوضات طويلة أجراها المندوب الأمريكي الأدميرال كولبي مايكل جستر في الأستانة مع الحكومة العثمانية توصل إلى اتفاق سنة 1909م، وحصل بموجبه على امتياز لإنشاء ميناء وسكك حديد في الأناضول، يمتد أحد فروعها إلى مدينة السليمانية في شمال العراق، مع حق التنقيب عن النفط لمسافة عشرين كيلومتراً على جانبي سكك الحديد، فتأسست الشركة العثمانية الأمريكية، ومن الطبيعي أن يزداد اهتمام الأمريكيين بالنفط العراقي بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى لازدياد الحاجة إلى النفط على الصعيد العالمي، إلى اعتقادهم أن العراق لديه كميات كبيرة من النفط (خليل، 1958: 343).

لقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية بعد مؤتمر الصلح في باريس سنة 1919م، نوايا الدول الأوروبية بالتوسع، ولا سيما في المناطق التي كانت تحت سيطرة الدولة العثمانية، وتسابق الشركات البريطانية والمصالح الفرنسية نحو اقتسام نفط منطقة الشرق الأوسط، ولذلك أبدت الولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً واضحاً بالعراق لتحقيق هذه الغاية، وقد تمثل هذا الاهتمام في المحاولات التي بذلت لمشاركة البريطانيين في الحصول على حصة في نفط العراق، وكانت أول محاولة لها،عندما أقدمت على التنديد بالقرارات التي تمخضت عن مؤتمر سان ريمو عام 1920م، والقاضي بتحديد الدول المنتدبة بالنسبة إلى المناطق التي كانت ضمن الأمبراطورية العثمانية قبل انهيارها(البراوي، 1953: 186)

وقد أظهرت نتائج الحرب العالمية الأولى الحاجة إلى تغيرات شاملة في النظام الدولي، كما كانت حافزاً للتطورات التي وصلت إلى مراحلها الحاسمة في منتصف القرن العشرين وما بعده، وقد تركت أفكار الرئيس ويلسون وتأكيداته على حق الشعوب في تقرير مصيرها آثاراً عميقة امتدت إلى الأقليات أو الطبقات المثقفة منها في البلاد المستقلة، فاشتدت مقاومة الاحتلال والاستعمار، وبدأ يتلاشى ما تبقى بعد الحرب العالمية الأولى لدى الأوروبيين من طموحات وآمال أستعمارية، وصار عليها

أن ترضى بالمد الطاغي الذي يمثل إنقلاباً في العلاقات التاريخية بين أوروبا، وبين آسيا وأفريقيا في النصف الأول من القرن العشرين(أديث، 1989: 107-108)

2.3 العهد الملكي:

بعد أن عقد مؤتمر القاهرة عام 1920 في أثر ثورة العشرين في العراق ضد الاحتلال البريطاني، والذي ترأسه تشرشل لتأمين الاستقرار لشؤون الشرق الأوسط، وسمي فيصل الأول ملكاً على العراق مع توصية بإجراء استفتاء لتأكيد التنصيب، وكانت الحكومة الانتقالية المشكلة قبيل مؤتمر القاهرة قد مررت قراراً في 1921/7/11م تعلن فيه فيصل الأول ملكاً على العراق على أن تكون حكومة دستورية ممثلة لكل أبناء الشعب. وتنتهج الديمقراطية، وقد أقر الاستفتـاء هذا الإعلان، وتوّج فيصـل الأول ملكـاً رسميـاً في1921/8/3م، ومما زاد في صعوبة موقف الولايات المتحدة الأمريكية في العراق تأخرها في تقديم اعترافها الرسمي بالحكومة العراقية.(مراد، 1980: 196).

وذلك لأن الأحتلال البريطاني للعراق كان يمثل عقبة في طريق اتساع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ورعايتها في العراق، فإن عدم تقديم الاعتراف بحكومة الملك فيصل الأول يجعل من الصعب أن يكون للحكومة الأمريكية الحق بالمطالبة، أو السؤال في حماية مصالحها في العراق، وكانت بريطانيا في الوقت ذاته، تود أن تعدل الولايات المتحدة موقفها المتشدد من عدم الاعتراف بحكومة العراق، خشية أن يؤدي ذلك إلى تصاعد تأزم العلاقات بين الطرفين، لذلك رأت أن تعقد معاهدة بينها وبين العراق من جهة، وبينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، فتعترف الحكومة الأمريكية بالعراق كدولة مستقلة، بعد أن اعترفت بها معظم الدول الشرقية والغربية، ويكون لها الحق في الأشراف على مؤسساتها ورعاية شؤونها في 1929/3/8م، بدأت المفاوضات الرسمية بين الأطراف الثلاثة، وبعد الاتفاق عرضت مسودة المعاهدة على حكومة العراق، وتم التوقيع على المعاهدة في لندن في 1930/1/9م، وهكذا اعترفت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالعراق دولة مستقلة، ووافقت على نظام الحكم المؤسس فيه، وهذا ما نصت عليه المادة الأولى

من المعاهدة، أما المادة الرابعة فتنص على سماح الحكومة العراقية للرعايا الأمريكيين بأن يؤسسوا في العراق بحرية معاهـد تعليمية وخيرية ودينيـة (الحسني، 1988:20-21).

وتضمنت المعاهدة المنعقدة في عام 1930م، بنوداً ذات أهمية ضمنت فيها للرعايا الأمريكيين في العراق جميع الحقوق والامتيازات الممنوحة لرعايا الدول الأعضاء في عصبة الأمم المتحدة، وكان من الطبيعي أن يطرأ تحرك ملموس باتجاه تطوير العلاقات بين واشنطن وبغداد ولاسيما مع اقتراب موعد دخول العراق عصبة الأمم،فقد عملت على تطوير العلاقات السياسية بين البلدين، وقررت الولايات المتحدة الأمريكيـة تحويل القنصلية الأمريكيـة ببغداد إلى بعثـة دبلوماسية بمستوى مفوضية، وعندما أصبح العراق عضواً في عصبة الأمم المتحدة بتاريخ 10/3/ 1932م، وكان للمعاهدات التي عقدت بين البلدين أثر كبير في تقوية العلاقات في شتى المجالات، وأصبحت تلك المعاهدات أساساً قوياً لتطوير العلاقات العراقية- الأمريكية (الحسني، 1988: 21-23).

وبعد وفاة الملك فيصل الأول خلفه ابنه الأكبر الملك غازي الأول، والذي حكم العراق من (1933-1939م)، وكان موقف الملك غازي في حكم العراق حازماً وقوياً، وقد أعطى لأمريكا الحق على تسيير شؤون سياسته الخارجية في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، لذلك اتسم نشاطه السياسي خلال تلك الفترة بالتردد في إقامة تمثيل دبلوماسي مع واشنطن في بداية الأمر، وربما يعود ذلك إلى تأثير بريطانيا التي فرضت سيطرتها على مقدرات العراق السياسية، وقد يكون السبب في ذلك، أنه لم يكن لدى العراق إمكانية مادية أو حاجة فعلية لإقامة تمثيل دبلوماسي مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث إن بدايات التمثيل الدبلوماسي العراقي في واشنطن كانت عام 1937م، لم تبدِ الولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً كبيراً بالعراق خلال فترة مابين الحربين، في حين زاد اهتمامها بالسعودية وإيران، وذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية عدت العراق منطقة نفوذ بريطانية تقليدية في ضوء مركز بريطانيا الخاص في العراق، ومعاهدة التحالف العراقية البريطانية المنعقدة عام 1930م، وعدم وجود تهديد بريطاني للمصالح النفطية الأمريكية في العراق، فقد

قسمت المصالح النفطية بين الشركات البريطانية والأمريكية والفرنسية منذ عام 1928م (مراد، 1980: 322-323).

وفي نيسان عام 1939م، وبعد مقتل الملك غازي والمناداة بولي عهـده الأمير فيصل الثاني ملكاً على العراق، أختيـر الأمير عبدالإله وصيـاً على العرش، وفي اثناء تأزم الوضع في منتصف عام 1940م، وأوائل عام 1941م، وظهور التأييد للسياسة البريطانية، غادر الامير عبدالاله بغداد سراً الى الحبانية ومنها الى البصرة، فحدثت ازمة خطيرة، اضطرت حكومة الدفاع الوطني التي قامت في البلاد إلى دعوة مجلس الأمة للأجتماع في 1941/4/10م وتعيين الشريف شرف وصياً على العرش بعدها قررت الحكومة البريطانية إعادة عبدالإله إلى منصب الوصايـة، فاصطدم الجيشـان البريطاني والعراقـي في معارك دامية بدأت في 5/2 1941م وانتهت في الثلاثين منه، حيث أعيد الوصي المعزول وأعتقل وفصل الكثير من الضباط والموظفين، كما أوقفت صدور الصحف، وبقي مسيطراً على شؤون الدولة حتى بعد تولي الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية وإنهاء مدة الوصاية عام 1953م، وفي أثناء مدة حكمه قام بزيارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1945م(احمد، 1976: 85).

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام 1945م بانتصار الحلفاء على دول المحور، وتمخضت عن نتائج مهمة، كان لها انعكاس كبير على العلاقات الدولية في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وأدت إلى تغيير في التوازن الدولي، وتعد الحرب العالمية الثانية نقطة تحول كبرى في تاريخ العلاقات الدولية، إذ أدت الى بروز قوى دولية جديدة أصبح لها شـأن كبير في نطاق السياسة الدولية، أبرزها الولايات الأمريكية المتحدة والاتحاد السوفيتي، في حين خرجت بريطانيا وفرنسا بأعباء اقتصادية وسياسية ثقيلة، أدت الى إضعاف دورهما في الشؤون الدولية على الرغم من انتصارهما في هذه الحرب، وذلك لانتقال مراكز الاستقطاب الدولي من غرب أوروبا بسبب الانحسار التدريجي للنفوذ الاستعماري البريطاني والفرنسي في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وانهيار المانيا وايطاليا، وحصول عدد من دول العالم الثالث على أستقلالها (مقلد،1979:،27-29).

وقد ساد جو من التوتر وعدم الثقة في العلاقات الدولية، خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بين القوى الدولية الكبرى التي كانت تمثل بداية تشكل انقسام العالم الى كتلتين رئيستين: الأولى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والثانية بقيادة الاتحاد السوفيتي، ما أوجد حالة من التسابق بين هاتين الكتلتين من أجل الحصول على مناطق نفوذ جديدة، طبقاً لما تمليه الاستراتيجية السياسية والمصالح الاقتصادية لكل منهما، فقد أثر التغير الذي حصل في ميزان القوى العظمى في طبيعة العلاقات الدولية، فيما يتعلق باهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالشرق الأوسط، حيث لم تكن لدى الحكومة الأمريكية سياسة محددة واضحة الملامح قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية تجاه المنطقة، ولم يكن لها مثلما كان لبريطانيا وفرنسا، فقد رفضت الولايات المتحدة الأمريكية مشاركة البريطانيين نفوذهم في المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية لاعتقادهم أن بريطانيا مازالت تمتلك من القوة والخبرة مايجعلها قادرة على أن تتولى بمفردها مسؤولية الحفاظ على المصالح الغربية في المنطقة (السبعاوي، 1986، ص126).

لقد اقتضت مصالح الولايات المتحدة الأمريكية الحيوية في بداية سنة 1947م، أن تتبنى واشنطن سياسة خارجية تؤمن لها التدخل المباشر في شؤون الشرق الأوسط بعد أدراكها لمصالحها بأنها باتت مهددة مـن الاتحـاد السوفيتـي، ولاسيما بعد أن أظهرت سلسلة معقدة من الأحداث التي وقعت في إيران واليونان وتركيا، دفعت الولايات المتحدة الأمريكية للرد على الخطر السوفيتي الذي أخذ يهدد استقلال تلك الدول، نتيجة لهذه الأحداث والتطورات التي عدتها الولايات المتحدة الأمريكية خطراً بات يهدد المصالح العربية الحيوية في الشرق الأوسط، فقد أعلن الرئيس الأمريكي ترومان في 1947/3/12م، مبدأه الذي عرف باسم مبدأ ترومان، وهو بيان سياسي أعلنت عنه الولايات المتحدة الأمريكية، وتم بموجبه قبولها بالموقف الغربي الذي يقضي بتولي واشنطن مسؤولية الدفاع عن المنطقة بعد أن تنازلت عنها بريطانيا، مخالفة بذلك الخطوط العريضة للسياسة الخارجية التقليدية للحكومة الأمريكية (مقلد، 1979، ص 37-39).

لذلك يعد إعلان ترومان نقطة تحول تاريخي في العلاقات الدولية، حيث أرسى البدايات الأولى لبداية الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، لما جاء في الأعلان من تأكيد من أن الجهود الأمريكية تهدف اساساً إلى منع امتداد النفوذ الشيوعي إلى أوروبا وبقية أنحاء العالم، وما شجع الولايات المتحدة الأمريكية على الاهتمام بشؤون الشرق الأوسط اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي، وأهميته في المخططات الأستراتيجية للسياسة الأمريكية، حيث استنتجت دائرة الاستخبارات البحرية الأمريكية في 1949/4/4م، أن مركز نشاط إنتاج نفط العالم قد تحول ببطء، ولكن بصورة مستمرة من نصف الكرة الغربي الى الشرق الأوسط (Machal, 1992, P41) .

ولقد مرت القضية الفلسطينية في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية بمرحلة صعبة، لما ظهر من تنسيق مشترك بين الحركة الصهيونية العالمية، وكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بشكل يعكس إصراراً واضحاً على خلق كيان للصهاينة على أرض فلسطين، وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر اندفاعاً تجاه تحقيق قوة للصهاينة في فلسطين،وذلك لقوة النفوذ الصهيوني فيها، اعتقاداً منها أن ذلك يحقق لها نفوذاً قوياً في منطقة الشرق الأوسط، ويحافظ على مصالحها التي بدأت تزداد بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في تلك المنطقة متجاهلة ما قد يثيره ذلك من شعور بالاستياء والعداء لدى جميع العرب والمسلمين، وما قد يلحق بالعلاقات العربية الأمريكية من توتر يؤثر سلباً في مصالح الولايات المتحدة الأمريكية (شذر، 1995، ص83).

وقد ساد شعور من القلق والغضب بين الأوساط السياسية الرسمية والشعبية في العراق كما في باقي الأقطار العربية تجاه السياسة الأمريكية من القضية الفلسطنيية، وكان من شأن ذلك أن يزعزع الأمن والاستقرار في الوطن العربي والشرق الأوسط، وأن يؤدي إلى حدوث تغيير في مسار تقدم العلاقات العراقية الأمريكية، وحاولت الحكومة العراقية خلال تلك الفترة أن تلفت نظر الحكومة الأمريكية إلى المخاطر التي قد تتعرض لها المنطقة والمصالح الأمريكية بسبب الموقف الأمريكي المتحيز للصهيونية العالمية، وتضمنت تقارير الدبلوماسيين الأمريكيين في العراق

خلال تلك الفترة إشارات واضحة إلى مدى تزايد سخط العراقيين من الموقف الأمريكي حيال القضية الفلسطينية (شذر، 1995، ص83).

وتجدر الإشارة إلى ما تضمنه تقرير الوزير المفوض الأمريكي في بغداد هندرسن (1943-1945م) والذي أرسله إلى وزارة الخارجية الأمريكية، اذ أشار فيه إلى ازدياد اهتمام السياسيين العراقيين بالموقف الأمريكي تجاه قضية فلسطين والذي يقضي بدعم الحركة الصهيونية، وأشار هندرسن إلى أن الحكومة العراقية أرادت أن تلفت نظر الحكومة الأمريكية إلى ما قد يجلبه هذا الموقف من عداءٍ بينها وبين جميع العرب، وتحذر في الوقت نفسه من أن يغتنم الاتحاد السوفيتي حالة العداء التي قد تسود بين العرب والأمريكيين، فيعمد إلى مد نفوذه إلى منطقة الشرق الأوسط، ويختتم هندرسن تقريره بأن العراقيين كانوا يأملون أن تغير الحكومة الأمريكية موقفها من القضية الفلسطينية لكي تحافظ على علاقاتها الودية مع العرب، غير أن شيئاً من ذلك لم يحدث، وبقيت الولايات المتحدة الأمريكية تلتزم بسياسة تقديم التأييد والدعم للحركة الصهيونية دون أن تكترث بمواقف العرب، وبالعلاقات العربية الأمريكية وما قد يلحقها من ضرر (سعيد، 1966، ص68).

وعلى الرغم مما أعترى جو العلاقات العراقية-الأمريكية من توتر خلال فترة حرب فلسطين سنـة 1948م، إلا أنهـا شهدت في الفتـرة (1945-1949م)، اهتماماً من الطرفين بشأن تطوير العلاقات الاقتصادية بينهما، وتجلى ذلك بوضوح بالتعاون في مجال النفط والتبادل التجاري.

لقد أبدت الحكومة العراقية خلال الفترة (1945-1949م)، رغبة لزيادة التعاون في مجال النفط مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث دعت بغداد الحكومة الأمريكية إلى حث الشركات الأمريكية العاملة في العراق إلى زيادة استثماراتها النفطية في منطقتي البصرة والموصل، ففي أثناء زيارة الأمير عبدالإله إلى واشنطن في 1945/5/28م، حث نوري السعيد رئيس الوزراء المسؤولين الأمريكيين على دعم الشركات الأمريكية وتأييدها، بغية الحصول على امتياز استثمار النفط في حقول منطقتي البصرة والموصل.(خليل، 1958، ص356).

لذا فقد ازداد الطلب على نفط الشرق الأوسط، وكان الاعتقاد السائد في الولايات المتحدة الأمريكية أنها تحملت العبء الأكبر من امدادات جبهات القتال بالوقود في أثناء الحرب، وأن ذلك سيعرض احتياطيها الداخلي للاستنزاف في الوقت الذي حافظت فيه بريطانيا على حقوقها النفطية في الشرق الأوسط، وكان نجاح المشروع الذي أعلنه مارشال وزير الخارجية الأمريكي في 1947/6/5م لإعمار أوروبا يتوقف إلى حد كبير على نفط الشرق الأوسط، وفي أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية لم يكن نفط الشرق الأوسط في تلك الفترة ضرورياً بالنسبة الى الاقتصاد الأمريكي، ولكنه كان مناسباً بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لتأمين تدفق ثابت من النفط من المنطقة وإرساله إلى أوروبا، حيث كانت الفائدة منه تعود بشكل غير مباشر على الاقتصاد القومي الأمريكي (خليل،1958،ص 57).

أما في مجال التبادل التجاري بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية،فقد سعى كلا الجانبين لتطوير علاقتهما التجارية، إذ شهدت سنوات ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تعاوناً ملحوظاً في هذا المجال.

وقد أشار أحد التقارير الأمريكية إلى مدى التطور الذي حصل على قيمة التبادل التجاري بين بغداد وواشنطن، حيث ذكر أن قيمة التبادل بلغت بين 6-8 ملايين دولار سنوياً في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، ويعتقد الأمريكيون أن تجارتهم الخارجية مع العراق ستزداد بشكل أكبر في فترة ما بعد الحرب، إذ حصلت الشركات والمؤسسات التجارية الأمريكية على أرباح ضخمة من عائدات استثمار النفط العراقي، فقد أعرب نوري السعيد رئيس الوزراء للجانب خلال زيارته برفقة الوصي عبدالاله إلى واشنطن في 1945/5/28م، عن رغبة الحكومة العراقية في أن تبدي الحكومة الأمريكية اهتماماً أكثر بتشجيع الشركات والمؤسسات الأمريكية على زيادة التبادل التجاري مع العراق، كما أكد نوري السعيد حاجة العراق لشراء العديد من المعدات والتجهيزات الأمريكية (النجار، 1968، ص95).

وعليه فقد وصلت إلى بغداد في 1946/5/27م، بعثة من وزارة الخارجية الأمريكية لدراسة أوضاع الزراعة في العراق، والوقوف عن كثب على مدى امكانية مساهمة الشركات الأمريكية في تطوير المشاريع الزراعية فيه، كما أبدى

الأمريكيون استعدادهم لتقديم المساعدات المالية والفنية بالاشتراك مع البريطانيين في تنفيذ الكثير من المشاريع الاقتصادية في العراق، وبدعم من الحكومة الأمريكية قد تأثرت تجارة العراق الخارجية كغيرها من دول المنطقة بنتائج الحرب العالمية الثانية، وذلك خلال السنوات الأربع التي أعقبت الحرب،حيث كانت حاجة العراق ملحة إلى مختلف أصناف السلع، وفي ظل هذه الظروف كان يؤمل أن تتسع آفاق التعاون الأقتصادي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، لكن دعم العراق للقضية الفلسطينية ولاسيما في حرب 1948م، دفع الحكومة الأمريكية الى التردد في تقديم المساعدة المالية والاقتصادية إلى العراق، ما أدى إلى تعثر إحراز تقدمٍ واضح على صعيد تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين (النجار، 1968، ص95).

وقد انعكس ذلك سلباً على التعاون الثقافي والعلمي بينهما خلال هذه الفترة، فجاء التعاون في هذا المجال محدوداً، إذ اقتصر على إرسال بعثات علمية من الطلاب العراقيين للدراسة في الجامعات الأمريكية بأعداد محدودةٍ أخذت تزداد سنة بعد أخرى، ومع تطور العلاقة بين الطرفين، فقد بلغ عدد أعضاء البعثة العلمية لعام 1945م، بما فيهم الذين يدرسون بمساعدة وزارة المعارف العراقية (135) عضواً موزعين على الدول التي يدرسون فيها، وقد بلغ عدد الذين أرسلوا منهم للدراسة في الجامعات الأمريكية في ذلك العام(1945-1946م)، ثلاثة عشر طالباً منهم عشرة ذكور وثلاث إناث، في حين بلغ عدد الطلاب الذين أرسلوا ضمن البعثة العلمية لسنة (1946-1947م)، إلى الولايات المتحدة الأمريكية خمسة وسبعين طالباً من مجموع (114)، أُرسلوا إلى دول أخرى، وفي غضون ذلك دعت المفوضية العراقية في واشنطن وزارة المعارف في 1946/6/11م، على تعيين ملحق ثقافي يتولى شؤون الطلاب العراقيين في الجامعات الأمريكية، ولكي يستطيع أن يكون حلقة اتصال قوية بين المفوضية العراقية والأوساط العلمية والجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن جهة ثانية فقد أعارت الولايات المتحدة الأمريكية عشرة مدرسين للتدريس في المعاهد العراقية على ملاك التعليم العالي في سنة 1945م (الشيخ، 1979، ص120-121).

شهدت فترة الخمسينات (1950-1955م)، توتراً واضحاً في العلاقات الدولية لازدياد حدة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي، والغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وظهر ذلك واضحاً في محاولة بسط سيطرتها على مناطق النفوذ، وكانت منطقة الشرق الأوسط تحظى باهتمام الطرفين، غير أن شعوراً بالكراهية والعداء لدول المعسكر الغربي ساد المنطقة؛ بسبب التأييد الواسع لقيام الكيان الصهيوني في الأرض العربية في فلسطين.

اتفقت وجهات النظر بين الدول الغربية الثلاث: الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا على تأمين الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وتجميد الصراع العربي الصهيوني بعد فشل مساعي الصلح بين الجانبين، والحيلولة دون نشوب حرب جديدة، فعمدت إلى إصدار ما سمي بالبيان الثلاثي المشترك في25/ 1950/5م، والمتعلق بتسلح منطقة الشرق الأوسط، أي أن الدول الثلاث تعترف بحق الأقطار العربية والكيان الصهيوني في الاحتفاظ معاً بمستوى معين للقوات المسلحة لحفظ أمنها الداخلي، والدفاع عن المنطقة ضد التهديدات الخارجية، فقد اتسمت ردود الفعل العربية تجاه البيان الثلاثي بالسخط الشديد، إذ عدّ مساً بكرامة الأقطار العربية، كونه إقراراً صريحاً بوجود أسرائيل دولة قائمة في الشرق الأوسط (حميدي، 1978، ص79).

أما في العراق تحديداً، فإن آراء مختلف الأوساط انصبت في محصلتها النهائية على انتقاد البيان الثلاثي،على الرغم من وجود خلاف في وجهات النظر، فقد عد السفير العراقي في واشنطن موسى الشابندر البيان خطوة رجعية، كذلك لم يختلف موقف رئيس الوزراء توفيق السويدي، فقد انتقد البيان الثلاثي موضحاً بأن الهدف من ورائه هو خدمة مصالح الكيان الصهيوني والتدخل في شؤون الأقطار العربية (محافظه، 1973، ص 134).

أدركت القوى السياسية في العراق أن الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الغربية الكبرى كانت ترغب من بداية 1950م، في اشتراك أقطار الشرق العربي بترتيبات عسكرية، إذ إن الغرب لم يقطع الأمل بأن يفرض كامل سيطرته على ثروات العرب ولاسيما النفط، ومن ثم تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية والدول

الغربية من إشراك الأقطار العربية في الصراع ضد الاتحاد السوفيتي، وكانت بريطانيا تهدف من وراء البيان الثلاثي أن تجد مخرجاً من المأزق الذي وجدت نفسها فيه بالنسبة إلى علاقتها مع بعض الأقطار العربية، كالعراق ومصر، وقد وجدت الأوساط الرسمية في الاتحاد السوفيتي البيان الثلاثي بأنه يمثل في الحقيقة مساً بسيادة الأقطار العربية وبحقوقها الوطنية، ورأت فيه أداةً لضرب حركة التحرر الوطني في الشرقين، الأدنى والأوسط، ومن ثم تهديداً مباشراً للاتحاد السوفيتي (مصطفى، 1975، ص88).

بعد فشل المحاولة البريطانية الأمريكية في ضم الدول العربية الى مشروع قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط، اقترح وينستون تشرشل إنشاء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط في أثناء الزيارة التي قام بها للولايات المتحدة الأمريكية في14/ 1952/1م، وقد صدر بيان مشترك في أعقاب هذه الزيارة أكد فيها الجانبان الأمريكي والبريطاني ضرورة تحقيق أهدافهما المشتركة لإنشاء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، وأن يعرض هذا الاقتراح على أقطار الشرق الأوسط، وقد تلقت الأقطار العربية مشروع منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط بتحفظ وحذر، على الرغم من رغبتها في التعاون الوثيق مع الغرب شريطة تجاوبه مع طموحات الشعب العربي (محافظة، 1973، ص314).

وقد عبر العراق عن هذه الرغبة في تصريح لوزير خارجيته محمد فاضل الجمالي أدلى بـه في القاهرة لمندوب جريدة الأهـرام فـي 1952/9/26م، جاء فيه "إنني أرى أن الأقطار العربية لا تستطيع أن تقف على الحياد في حالة حرب عالمية ثالثة، وعلينا أن نستعد عسكرياً وأن نتعاون في نطاق الأمم المتحدة مع الكتلة الغربية شريطة أن تستجيب هذه الى المطالب العربية "وقد حدد الجمالي الشروط التي يمكن وفقها التعاون بين الأقطار العربية والغرب، وهي أن تسود المساواة التامة في معاملة كل منهما للطرف الآخر، وحل قضية فلسطين وفق مقررات الأمم المتحدة،وعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن لا تنظر الى علاقاتها بالأقطار العربية، من خلال الكيان الصهيوني، بل عليهـا أن تحرص على إقامـة أوثق العلاقـات مع العراق والأقطار العربيـة (التكريتي، 1987، ص285).

وبعد أن وقع العراق اتفاقية المساعدة العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية في1954/4/21م، أصبح من الممكن تحقيق فكرة الحزام الشمالي، والتي دعا إليها دالاس وزير الخارجية الامريكي لربط دول المنطقة، العراق وإيران، وتركيا، والباكستان في ترتيب دفاعي إقليمي ضد الإتحاد السوفيتي بالتعاون مع الغرب.

لقد نظرت واشنطن بأهمية بالغة إلى ما لدى العراق من دوافع قوية للتعاون مع إستراتيجية الدفاع الأمريكية، لأنه أقرب قطر عربي إلى الاتحاد السوفيتي واحتمال تعرض العراق لضغوط مشابهة لتلك التي مارسها الاتحاد السوفيتي ضد إيران عام1946م، وإن اختلف في ظروفه عن دول الحزام الشمالي الأخرى تركيا والباكستان، وإيران، من حيث كونه قطراً عربياً، وأن أي قرار عراقي بالتعاون مع أنظمة الدفاع الغربية العسكرية ينظر إليه في أفضل الأحوال على أنه شق لصفوف الأمة العربية وإضعاف لوحدتها، لذا كان العراق في مقدمة الدول المحتمل اشتراكها في الاتفاق التركي والباكستاني، حيث كان عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا واثقاً من اهتمام نوري السعيد بالتخطيط لتحقيق أقصى فائدة من الأوضاع السائدة آنذاك، على الرغم من أنه لم يكن مرتاحاً لسلوك العراق في تجنب أي تعهد بالانضمام إلى الميثاق،وتحدث بهذا مع السفير البريطاني في تركيا، وأشار إلى ضرورة التنسيق السياسي بين تركيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية؛ بهدف حث العراق على الانضمام الى الميثاق التركي الباكستاني وتطويره إلى ميثاق دفاعي (الأمير، 1980، ص65).

ولقد لخص المؤلف جون كامبل الأسباب التي كانت وراء موقف دالاس وزير الخارجية الامريكي من حلف بغداد، حينما ذكر أن وزارة الخارجية الأمريكية لم تكن راغبة في سد باب الخيار الأمريكي مع كل من مصر والسعودية، ولا تريد استفزاز أي حركة سوفيتية جديدة في الشرق الأوسط، علاوة على هذا لم تكن راغبةً في الوقوف ضد إسرائيل التي أبدت معارضتها لحلف بغداد، كما أنّ انضمام الولايات المتحدة الأمريكية إلى الميثاق يتطلب موافقة مجلس الشيوخ الأمريكي، وأن دالاس وزير الخارجية الامريكي لا يحبذ مناقشة الموضوع في مجلس الشيوخ الأمريكي كي لا يكون لها أثر سلبي في سياسته في الشرق الأوسط، وكان دالاس

يرى بأن من مصلحة دول المنطقة و(5) دول حلف بغداد الاكتفاء بتأيـيد الولايات المتحدة الأمريكية- المعنوي والمادي لحلف بغداد دون الانضمام إليه رسمياً (gample, 1986, P 60).

وقد عقد المؤتمر الأول لمجلس دول الحلف في بغداد في 1955/11/21م، وبرئاسة نوري السعيد بعد أن كان المقترح عقده في طهران حسب رأي الدول الأعضاء، غير أن ماكميلان وزير الخارجية البريطاني وجد أن يكون الاجتماع في بغداد لأسباب منها: أن للعـراق فضل المبادرة في عقد حلف بغداد، وأن بغداد هي المكان الطبيعي والدائم لجهاز الحلف، فضلاً عن ضرورة دعم موقف العراق الدولة العربية الوحيدة بين الدول الأعضاء ضد تحركات الاتحاد السوفيتي تجاه المنطقة العربية، وقد تقرر في هذا الاجتماع تسمية الميثاق بميثاق بغداد،وعرف فيما بعد بحلف بغداد، واتخذت بغداد مقراً دائماً للمجلس (الأمير، 1980، ص57).

وحقيقة الأمر لم يكن اهتمام الولايات المتحدة الامريكية، خلال هذه المرحلة منصبا فقط على دعم العراق سياسياً وعسكرياً؛بهدف أن يكون العراق قاعدة أساسية لمشاريع الأحلاف الغربية للدفاع عن المنطقة، بل كان من الطبيعي أن تمتد آثار هذا الاهتمام إلى تطور العلاقات والتعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية بين البلدين أيضاً.

شهدت بداية الخمسينات (1950-1955م)، اهتماماً ملحوظاً من كلا البلدين، العراق والولايات المتحدة الأمريكية لتطوير العلاقات الاقتصادية بينهما نظراً لتغير الظروف الدولية ورغبة في تحقيق مصالحها، لذلك نشطت الحكومة الأمريكية في بداية الخمسينات لتوسيع مصالحها النفطية في العراق.

فقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية الحصول على مواقع أفضل في استثمار نفط العراق، من خلال دفع الحكومة العراقية للضغط على شركة نفط العراق على الرغم من مساهمة المصالح الأمريكية فيها، ومن أجل إبعاد المنافسين وجعل الاستثمارات للشركات الأمريكية (خليل، 1958.، ص246- 247).

أما في إطار التعاون الفني والتبادل التجاري بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية،فقد أبدى كلا البلدين رغبة في تطوير علاقتهما، ولا سيما بعد أن تعززت

العلاقات السياسية بين الطرفين، وقد جرت محادثات بين الحكومتين في واشنطن في 1950/1/11م، من أجل وضع أفضل السبل التي من شأنها أن تعمل على دفـع العلاقات الاقتصاديـة إلى مجالات أوسـع من التعـاون بينهمـا، وأوضح خلالها القائم بأعمال السفارة العراقية في واشنطن عبدالله إبراهيم بكر لمساعد وزير الخارجية الأمريكية، بأن الحكومة الأمريكية لم تبد اهتماماً في تقديم المساعدات الاقتصادية للعراق على غرار ما كانت تقدمه من مساعدات اقتصادية إلى كل من اليونان وتركيا وإيران وإسرائيل، في حين لم يحصل العراق على مثل ذلك، مما أثار هذا لدى العراقيين الشكوك إزاء النوايا الأمريكية لتقديم العون للعراق، إذ تبقى مجرد وعود، وأضاف بكر: لذا يجب أن تبادر واشنطن فعلياً إلى تقديم المساعدات الاقتصادية للعراق أسوةً بالأقطار الأخرى إذا مارغبت الولايات المتحـدة الأمريكيـة في تعزيز وتطـور العلاقـات العراقيـة الأمريكيـة (شذر، 1995، ص 238).

وعلى أثر إعلان الرئيس الأمريكي أيزنهاور في 1953/12/8، مبدأ الذرة للسلام تأسست لجنة الطاقة الذرية العراقية في العام 1956، وشكلت حكومة العراق لجنة مرتبطة برئيس الوزراء، ممثلين لوزارات الإعمار، والصناعة والزراعة، والصحة، والتربية والتعليم، والمواصلات والدفاع، لوضع برنامج للاستخدامات السلمية للذرة في العراق، كان مخططاً للعراق أن يحصل في العام 1959 على مفاعل نووي للبحوث من شركة (General Atomics) الأمريكية كهبة من الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن ثورة 1958./7/14.م تسببت في وأد هذه المنحة، وتحول مشروع هذا المفاعل من بغداد إلى طهران (جعفر والنعيمي، 2004، ص173)

على أثر قيام الجمهورية العربية المتحدة، أعلن في عمان في 1958/2/15م، قيام الاتحاد العربي الهاشمي بين العراق والأردن، وأعلن الملك فيصل رئيساً للاتحاد والملك حسين نائباً له وفي 1958/5/19م، تألفت الوزارة الاتحادية برئاسة نوري السعيد، ونص ميثاق الاتحاد أنه اعتباراً من تاريخ الإعلان الرسمي لقيامه بتنفيذ إجراءات الوحدة بين دولتي الاتحاد في وحدة السياسة الخارجية، والتمثيل السياسي، ووحدة الجيش الأردني والعراقي، وإزالة الحواجز الجمركية بين الدولتين، وتوحيد

مناهج التعليم، والعمل على توحيد النقد، وتنسيق السياسة المالية والاقتصادية (العبداللات، 1993، ص128- 129).

وفي 1958/5/28م، اعترفت الحكومـة الأمريكية بالاتحاد العربي رسميـاً، وكان ينوي السفير الأمريكي غلمن تقديم أوراق اعتماده إلى الملك فيصل الثاني في 1958/7/14، إلا أنّ وقوع الثورة حال دون ذلك.(الزبيدي، 1979، ص 104).

3.3 العهد الجمهوري:

قامت ثورة 1958/7/14 في العراق بقيادة اللواء عبد الكريم قاسم، وأوضحت في بيانها الأول أنها تتمسك بشدة بوحدة التراب العراقي وبعلاقات الأخوة مع الأقطار العربية والأسلامية، كما تلتزم بمباديء الأمم المتحدة، وتحترم الاتفاقات والمعاهدات. (أحمد، 1976، ص 371)

وبموجب مبدأ أيزنهاور، تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الدعم العسكري لأية دولة في الشرق الأوسط ضد أي اعتداء عسكري عليها من دول مدعومة من المعسكر السوفيتي الشيوعي، وعلى إثر نجاح انقلاب اللواءعبدالكريم قاسم في العراق ضد النظام الملكي في عام 1958م، انسحب العراق من حلف بغداد، فهيمنت القوى الشيوعية على مقاليد السلطة هناك، وفتح علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي، كما قام بإنشاء شركة النفط الوطنية العراقية في عام 1961م، وعمل على تنظيم عملية تصدير النفط وضبطها، ولهذه الأسباب سعت المخابرات الأمريكية للإطاحة بنظام عبد الكريم قاسم، وتبديله بنظام يكون موالياً للمعسكر الغربي، أو على الأقل مناهضاً للشيوعية، وحصل هذا بالفعل عندما نجح البعثيون في الوصول إلى السلطة عام 1963م(الزبيدي، 1979، ص103-104).

بعد وصول اللواء عبد الكريم قاسم الى سلطة الحكم في العراق، طالب بانضمام الكويت للعراق على اعتبار أنها جزء لا يتجزأ مستنداً إلى العلاقات التاريخية بينهما، فحاول ضمها بالقوة، ولأن بريطانيا سارعت بإرسال أسطولها لمساعدة الكويت صد العدوان العراقي، وتم إنزال 5000 خمسة آلاف جندي بريطاني ولكن في1961/8/21م، حلت قوات عربية محل القوات البريطانية

وأعطيت الكويت مقعداً في الجامعة العربية، وأدت الأزمة آنذاك إلى عزل العراق دولياً، وإلى انهيار الصناعة وتقليص العائدات النفطية (الأفندي، 1991، ص47).

قاد حزب البعث انقلابا ناجحاً في 1968/7/17م وتولى الرئاسة أحمد حسن البكر، واتجه العراق نحو روسيا. واستطاع البكر أن يوقع اتفاقية الحكم الذاتي للأكراد، فأصبح للأكراد ممثلون في البرلمان، ومجموعة من الوزراء. وأغلقت الحدود مع الأردن سنة 1971م، وأمم العراق شركات النفط سنة 1972م، وإثر تقديم العراق بعض التنازلات المتعلقة بالخلاف الحدودي مع إيران والتوقيع على اتفاقية الجزائر سنة 1975م، توقفت إيران عن دعم ثورة الأكراد، وتمكن العراق من إخماد الثورة. كما حاول الرئيس أحمد حسن البكر إنشاء وحدة مع سوريا. وفي سنة 1979م تولى صدام حسين رئاسة العراق بعد تنازل أحمد حسن البكر عن السلطة. وبعد قيام الثورة الإيرانية سنة 1979م أعلن العراق الاعتراف بها (الوردي، 2012)

منذ أواخر السبعينات تبنت إيران إستراتيجية تسعى إلى تحقيق اهدف رئيسية لتأكيد على مكانتهما المميزة في الشرق الأوسط، حيث ارتكزت بذلك على ثقلها البشري والاقتصادي من ناحية، وإمكانياتها العسكرية من ناحية أخرى، وموقعها الاستراتيجي من ناحية اخرى، وقد أعلن القادة الإيرانيون عقب سقوط الشاه عن عزمهم على تصدير الثورة إلى الدول المجاورة بكافة الوسائل،بما في ذلك العنف المسلح، ولتحقيق هذين الهدفين لجأت إيران إلى عدة أساليب وهي:

1. إضعاف العراق بمسانـدة الأكراد،وتزويدهـم بالسلاح،وخاصـة فيما بين عامـي(1965 – 1975م)، فمن الواضح أن الشاه اتخذ في علاقته مع العراق جانب العداء منذ سقوط الملكية عام 1958م، وانسحاب العراق رسمياً من حلف بغداد في عام 1959م (قحطان، 1978، ص138).

ومنذ عام 1960م، كان الشاه يزود الأكراد الثائرين على الحكومة العراقية بالسلاح، وحتى عندما تم أتفاق 1970م، بين السلطات العراقية والأكراد اتفاق الحكم الذاتي استمر الشاه في تشجيع الأكراد على استمرار القتال، لإبقاء الضغط على العراق وإشغاله داخلياً (العامري، 1988، ص177).

2. إثارة التوتر مع العراق حول شط العرب بادعاء حق الملكية لأحد جانبيه. ففي عام 1969م، ألغى الشاه من جانبه معاهدة عام 1937م، لتنظيم الملاحة في شط العرب(العقاد، 1981، ص72).

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية لعبتها في إثارة حرب الخليج الأولى والتي بدأت في 1989/9/22م، عن طريق تزويد العراق بمعلومات زائفة عن نقاط الضعف الإيرانية، كما قامت بتجميد الأموال الإيرانية في البنوك الأمريكية وصعـدت الأعمال العدائية بما فيهـا المناورات المسلحة ضـد إيـران. (العلوجي، 2007، ص84)

حيث كان يحصل العراق على معلومات استخبارية مفصلة من الأقمار الصناعية أعطت القوات العراقية معلومات مباشرة ودقيقة عن الخطوات والمواقع العسكرية الإيرانية، وهذا ما كان له دور حيوي في رد الهجمات الإيرانية،ونجاح القوات العراقية في التقدم العسكري في المعركة.(تريب، 2006، ص 315)

ومع مطالبة العراق لإيران في 1980/9/28م بأن تعترف اعترافاً قانونياً وصريحاً بحقوق العراق التاريخية المشروعة في أرضه ومياهه، وعن تمسكها بسياسة حسن الجوار، والتخلي عن سياستها التوسعية وعن تدخلها في الشؤون الداخلية، أبلغ العراق في اليوم نفسه الأمين العام للأمم المتحدة قراره بوقف اطلاق النار مع إيران إذا التزمت بذلك، واللجوء إلى المفاوضات المباشرة عن صدور قرار مجلس الأمن رقم 479 بتاريخ 9/28/ 1980م ولكن إيران رفضت هذا القرار، ثم حدد يوم 1980/11/5م موعدا لوقف إطلاق النار، ولكن الجانب الإيراني لم يلتزم بذلك (الجميل، 1996 ص476).

كانت الخيارات الأمريكية محدودة في مواجهة الحرب؛ نظراً لعدم قيام علاقات دبلوماسية مع بغداد وطهران، ولعل أهم هذه الخيارات هي: منع تزويد الطرفين بالأسلحة، والعمل على درء أية تأثيرات على الاقتصاد الرأسمالي عن طريق خفض كميات النفط التي يتزود بها، أو ارتفاع أسعارها، لذا اتخذت واشنطن قراراً بالحياد رغم تأييدها المبطن لاستهدافها العراق ودول الخليج العربي الأخرى نظراً لما تحمله الثورة الإيرانية من تهديدات طويلة الأمد ضد الاستقرار في المنطقة، ولكن أمريكا

من جهة أخرى كانت تحدوها رغبات استراتيجية تتركز في إضعاف الدولتين أو تقيد قوتهما(شلبي، 2002، ص41).

لهذا شهد النصف الثاني من الثمانينات الاتجاه نحو الشؤون الاقتصادية من مسيرة الاهتمام الدولي، واعتبار الشؤون السياسية والعسكرية في مسار من الدرجة الثانية من الاهتمام الدولي، ومع انتهاء الصراع الأيديولوجي بين المعسكرين أصبح التركيز كبيراً على التفاوض الاقتصادي، وعندها توجهت السياسة الأمريكية لمواجهة التنافس المستقبلي التجاري مع حلفائها من الأوروبيين واليابان والصين، باعتبارها قوة اقتصادية بارزه، وهذا الأمر دفع الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة صياغة إستراتيجياتها، بحيث ركزت اهتمامها بشكل كامل على النفط في منطقة الخليج العربي(عودة، 1991، ص51).

وقد تدخلت كل من فرنسا والاتحاد السوفيتي بمد العراق بالمعدات الحربية اللازمة لصد الهجمات الإيرانية، فيما احتلت إيران شبه جزيرة الفاو في شباط 1986م، مما دعا منظمة المؤتمر الإسلامي لتشكيل لجنة المساعي الحميدة للتوسط لتسوية النزاع، كما تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب، وذلك من خلال مدّ العراقيين بالمعلومات عن القوات المسلحة للطرف الآخر لضمان إطالة أمد الحرب،حتى يستنزف قوة الطرفين معاً، ثم نجح العراق في استعادة جزيرة الفاو التي سبق أن دخلتها إيران، فجاءت موافقة إيران على وقف إطلاق النار، ولم تكن أي من القضايا التي استعملها الطرفان لتبرير الحرب واستمرارها، قد تم الاتفاق على تسويته (سليم، 2004، ص، 633).

واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية في اتباع منهج الحياد الرسمي والفعلي حتى بداية ظهور المكاسب العسكرية الإيرانية عام 1982م، عندها خشيت الولايات المتحدة أن تخسر العراق الحرب فعمدت على مده بالمساعدة، وخوفها من سيطرة إيران على الخليج، لأن التصور العربي يرى بأن الخطر الحقيقي، هو اذا انقلبت الآلة العسكرية ضد العراق، وتمكنت إيران من إنشاء دولة ثانية لها في العراق، فإن ذلك سيؤثر في باقي دول الخليج، أي أن سقوط العراق سيؤدي إلى سقوط الأنظمة الخليجية عاجلاً أم آجلاً، ولهذا لجأت الولايات المتحدة الأمريكية الى الميل نحو

العراق، وساعد في ذلك تأثير دول الخليج وضغطت الولايات المتحدة على حلفائها للامتناع عن بيع الأسلحة المباشر لإيران، ووصفت إيران بالدولة الخارجة عن القانون، وبأنها إرهابية ويجب عزلها عن المجتمع الدولي، ومن المعروف أن العلاقات الأمريكية العراقية كانت قد أعيدت عام 1984م، وعملت الولايات المتحدة الأمريكية على مساعدة العراق بطرق غير مباشرة في الحرب، عندها أعلنت بأنها ستستخدم القوات العسكرية ضد إيران، إذا حاولت سد منافذ الخليج للسفن التابعة للدول المؤيدة للعراق، وأصبحت الأسلحة الأمريكية متورطة في العمليات الحربية في الخليج العربي، وساعد الطيران الأمريكي القوات العراقية في صد بعض الضربات الإيرانيـة (شلبي، 2002، ص41).

فالحياد الامريكي ظهر في بداية الحرب، حيث كان العراق هو المسيطر على مقاليد المواجهة العسكرية، ومن ثم فإن هذا الحياد اقترن بقرار أمريكي بوقف إمداد إيران. بالاسلحة كان يحقق أهدافا مهمة لواشنطن، فالحرب كانت توفر في ذلك الوقت مخاطر التدخل العسكري الأمريكي المباشر ضد إيران، على الرغم من أن واشنطن استغلت إلى إقصاء مدى التهديد النووي الإيراني لأمن الخليج والدول الخليجية الصديقة؛ لتكثيف وجودها العسكري في المنطقة، وابتزاز تلك الدول للحصول على تسهيلات عسكرية كانت حريصة عليها.

كانت الحرب تتوافق إذا مع الأهداف والمصالح الامريكية إلى درجة أن البعض أثار تساؤلات حول تورط واشنطن في تفجير هذه الحرب، أي في إغراء العراق لشنها الحرب ضد ايران، وهي الحرب التي رأت فيها واشنطن بديلاً رخيصاً لممارسة ضغوط استنزافية لإسقاط نظام الحكم الإسلامي في إيران (مقلد، 1983، ص197 – 202).

أو على الأقل زعزعة استقراره، ولكي يتحقق الاستنزاف، كان لابد من إطالة أمد الحرب، وهذا يفسر أسباب تعمد واشنطن تشجيع أطراف ثالثة – إسرائيل بالتحديد- على بيع السلاح لإيران، كما سمحت لإطراف أخرى بدعم العراق عسكرياً، وهو ما جعل السياسة الأمريكية لإمداد إيران والعراق بالأسلحة، كوسيلة لضمان استمرار الحرب من جهة، ولضمان ضبطها عند الحدود التي لا تسمح

بانتصار أي من الطرفين المتحاربين، أو تهديد المصالح الأمريكية ومصالح الأصدقاء الخليجيين (مراد، 1987، ص104).

وبالرغم من المواقف الأمريكية السلبية تجاه العراق، والتي برزت ضمن تفاعلات المنظمات الدولية الإقليمية، إلا أن العراق لعب دوراً هاماً خلال قمة عمان الطارئة في عام 1987م، من أجل عودة مصر إلى الصف العربي، وذلك لدورها الفاعل في الدعم السياسي والعسكري للعراق في حربه ضد إيران، ومكانة مصر الوثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث ارتأى صانع القرار السياسي العراقي بأهمية الدور الذي من الممكن أن تلعبه مصر في تقريب وجهات النظر الأمريكية-العراقية، والتأثير الإيجابي في الرأي العام العالمي تجاه العراق، كدولة لم تعد متطرفة وراديكالية بقدر ماهي معتدلة.

لكن نتيجة التحولات الداخلية العراقية، والتطورات الإقليمية والدولية، والتي القت بظلالها على علاقات العراق بالولايات المتحدة الأمريكية باتجاه التباعد والصراع التدريجي (القماش،1991، ص85).

وذلك كما ذكر هنري كسنجر" أن المصلحة النهائية في الحرب أن يخسر الطرفان، لذلك بدأت العلاقة الأمريكية العراقية تتراجع، وفي بيروت أقدم مسلحون موالون لإيران على خطف السفير الأمريكي فيها،عندها عملت الولايات المتحدة الأمريكية على بيع كمية من السلاح لإيران، وهي ما عرفت بإيران غيت، واكتشف العراق الأمر، وقرر منذ ذلك الوقت عدم الثقة بالولايات المتحدة الأمريكية، وانتهت حرب الخليـج الأولى عام 1988م، بنتيجة يمكـن اعتبارهـا لا غالـب ولا مغلـوب (ابو جاموس، 2005، ص8).

خرج العراق من حرب السنوات الثمان منهكاً اقتصادياً واجتماعياً،لكن المؤشرات أفادت أن قوة العراق العسكرية كانت في أوج تسلحها وقدرتها القتالية، ومن ثم أصبح العراق يشكل تهديداً خطيراً على هيمنة الولايات المتحدة باعتبارها القوة الإقليمية الجديدة في المنطقة،غير أن العراق سعى بعد انتصاره على إيران لأن يصبح قوة إقليمية واسعة في منطقة الشرق الأوسط، ويجب الاعتراف بها من قبل الولايات المتحدة والغرب، إلا أن الولايات المتحدة كانت تنظر من زاويتها بأن

العراق أصبح يشكل خطراً على المصالح الأمريكية، وعلى صديقتها إسرائيل. (العلوجي، 2007، ص87)

فجاءت الأزمة بين العراق والكويت،والتي تعود جذورها إلى أيام الحكم العثماني للبلاد العربية، حيث كانت الكويت جزءاً من ولاية البصرة التابعة للوالي التركي، وفي عام 1870م، رفضت الكويت ذلك وطالبت بالسيادة على أراضيها المطلة على الخليج العربي، وفي عام 1899م، نجح الشيخ مبارك الصباح في توقيع معاهدة سرية مع بريطانيا، نصت على منح امتيازات خاصة لبريطانيا مقابل تعهد بريطانيا بالدفاع عنها (مصطفى، 1990، ص25).

ومنذ تتويج الملك فيصل بن الحسين عام 1921م ملكاً على العراق بقيت الكويت تحت الحماية البريطانية إلى أن حاول الملك غازي في عام 1932م ضمها للعراق، الأمر الذي رفضه الكويتيون، وجعلهم يستعينون ببريطانيا التي تعهدت بضمان استقلال الكويت(علي، 2004، ص187).

إن أزمة العلاقات بين البلدين العربيين الجارين، العراق والكويت لم تنته عند حدود المطالبة السياسية بضم الكويت للعراق من قبل الملك غازي، بل تعدت الفكرة لتراود رئيس الوزراء إبان فترة الحكم الملكي نوري السعيد، كما إن نفس الفكرة قد عادت إلى أذهان الزعيم عبد الكريم قاسم وحاول تنفيذها، إلا أن الإجماع العربي والدولي كان رافضاً لهذه الفكرة التي عادت مجدداً لتطفو على سطح العلاقات العراقية الكويتية في عهد الرئيس صدام حسين، بحيث تزامن معها حدوث خلافات تتعلق بزيادة الإنتاج النفطي من قبل الكويت، خلال سنوات الحرب العراقية الإيرانية، والتي أدت إلى تبلور مشكلات جديدة كانت تتعلق بمطالبة الكويت بديونه المتراكمة على العراق، أحس خلالها القادة العراقيون أن الكويت تمارس دوراً تخريبياً للاقتصاد العراقي جراء تخفيضها لأسعار النفط العالمية من خلال زيادة إنتاجه (صاغية، 2004، ص164).

ثم أخذت الأزمة بين العراق والكويت منعرجاً خطيراً جراء تعثر المباحثات التي جرت بينهما عام 1990م برعاية المملكة العربية السعودية في مدينة جدة؛ بسبب ارتفاع سقف المطالبات الكويتية نحو ترسيم الحدود بين البلدين وفق المنظور

الكويتي، وتسديد الديون التي كان العراق يعدها مساعدات مالية خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية، فكان التصرف العراقي رافضاً لتلك المطالب بعد حصوله على إشارات من جهات أمريكية بأحقية مطالبته بضم الكويت، ولعل لقاء الرئيس العراقي بالسفيرة الأمريكية أبريل غلاسبي في بغداد، قد بين موقف السياسة الخارجية الأمريكية، والذي فسرته الحكومة العراقية بأن موضوع العلاقات بين البلدين هو أمر يخصهما، ولا علاقة للولايات المتحدة الأمريكية بذلك(أبو علي، 1995، ص99).

وهنا جاء الاجتياح العراقي للكويت عام 1990م، كخطوة لم يسبق لها مثيل في التاريخ العربي المعاصر على إثر انهيار المحادثات التي كان يجريها مسؤولون من البلدين في المملكة العربية السعودية لحل الخلافات القائمة بينهما، وعلى الفور تكثفت الجهود السياسية العربية لمنع توسع الأزمة ومحاولة إيجاد حل سريع لها في إطار عربي وتطويـق نتائجهـا، إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل لعوامل محلية، وأخرى دولية ما أدى لتكريس الانقسام العربي، وفتح الباب أمام التدخل الخارجي بتدويل الأزمة، حيث عملت الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة على إقامة أكبر تحالف دولي عسكري مناهض للعراق تحت لواء مجلس الأمن الدولي، وقيادة هذا التحالف دفع الوضع نحو التصعيد لتحقيق أهدافها عبر حرب تدميرية تحت مبرر استعادة الكويت لاستقلالها والدفاع عن الشرعية الدولية، في حين كانت مبررات العراق لاجتياحه الكويت تتحدث عن ذريعة الشرعية التاريخية وبين مبررات الولايات المتحدة لضرب العراق،وإحكام السيطرة على المنطقة، وهنا شكل الاجتياح العراقي للكويت أزمة خطيرة بكل المقاييس والأبعاد، وظهرت ملامح تأثيراته السلبية على العراق طرفاً في أزمة تقضي إلى عمل عسكري واسع، بحيث تؤدي إلى نتائج استراتيجية بعيدة المدى في منطقة الشرق الأوسط والعالم(الجمالي، 1992، ص14).

لذلك لجأت الى التدخل بالحرب،من خلال حشدها لتحالف دولي عمل على مواجهة العراق وإخراجه من الكويت،ونتيجة لانتهاء الحرب الباردة وما نجم عنها من ابتعاد الاتحاد السوفيتي وبروز الولايات المتحدة كقوة أولى بالنظام العالمي

الجديد،كان طبيعياً أن تؤدي هذه التحولات إلى إدخال تحولات جوهرية إلى بنية النظام الدولي والعلاقات الدولية، وقيادتها التحالف الدولي، لذا رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن سياسة توازن القوى التقليدية لم تعد تجني ثمارها في الخليج؛ بسبب قيام التهديدات والنزاعات في هذه المنطقة، وحيث أن هذه السياسة لم تمنع من قيام حربين في غضون سنوات قليلة رأت عليها الانعطاف في سياستها، وكانت دول الخليج تقع ضمن هذا التحالف باستثناء العراق وإيران التي عدتهما مثل تهديد يكتنف المصالح الغربية، وعدتهما مثل قوتين تعملان ضد المصالح الغربية والأمريكية،لذلك رأت ضرورة عزلهما إقليميا ودولياً في هذه المنطقـة(أبوجاموس، 2005، ص41).

بعد هزيمة العراق في الكويت في عام 1991م، على أيدي التحالف الذي تزعمته الولايات المتحدة الأمريكية، سمحت القوات الأمريكية للحرس الجمهوري العراقي بالنجاة من الدمار والعودة الى الوطن بمعداته العسكرية، وكان عدم تدميره للمعدات العسكرية في الميدان، تعبيراً أخر عن مدى تضارب السياسة الأمريكية، وربما كان ذلك عائداً لتوقع الإدارة قيام بعض ضباط الجيش العراقي بانقلاب عسكري وقتل صدام حسين وتعزيزاً لهذا التوقع، حثت الإدارة الأمريكية الأكراد في الشمال والشيعة في الجنوب على التمرد على نظام صدام، وبعث بإشارات إلى هذه الجماعات مفادها، أنه لو حدث مثل هذا التمرد، فسوف توفر الولايات المتحدة الأمريكية الدعم العسكري، ومع ذلك، حينما قام التمرد فعلاً، قمعته القوات العراقية بقسوة، في حين وقفت الولايات المتحدة الأمريكية موقف المتفرج، وبعد أن أدركت إدارة بوش أن عليها التصرف بالأصالة عن الأكراد والشيعة الذين كانوا قد تجاوبوا مع رسالة التمرد الأمريكية (بسيوني، 2003، ص12-13).

كان للتطورات السريعة التي شهدتها الساحة الدولية بالنسبة للمشكلة العراقية انعكاس وانقسام في المواقف بين القوى الرئيسة في أوروبا والولايات المتحدة، وكل من الصين وروسيا، وهذا التباين في المواقف لا يرجع فقط إلى اختلاف وجهات النظر بالنسبة للتعامل مع المشكلة العراقية، سلماً أو حرباً، وإنما تعود في المقام الأول إلى توجه هذه القوى من إستراتيجية الهيمنة الأمريكية، وما سيعقب هذه الهيمنة من تأثير واضح على التوازنات الدولية والإقليمية الراهنة، ولقد عارضت

الولايات المتحدة الأمريكية كافة الجهود الرامية إلى التوصل لحل سلمي للأزمة العراقية، وعملت على إظهار الجدية في الخطوات التي تتخذ في هذا الاتجاه، مهما كانت درجة ايجابيتها،كما عملت في الوقت نفسه على الضغط سياسياً على الحملات الإعلانية المستترة أحياناً إلى المبررات الدينية، والأخلاقية لكسب تأييد أكبر عدد ممكن من الدول في قيادة تحالف دولي جديد، لدخول الحرب في إطار الشرعية الدولية، باعتبار أن غزو العراق عسكرياً، وتغلغل القوات الأمريكية داخل أراضيه، والسيطرة الفعلية على مقدراته وحقوله النفطية، من شأنه تحقيق الأهداف الأمريكية في إعادة صياغة الأوضاع في المنطقة، واستمرت العقوبات الدولية على العراق، واستمرت عمليات التفتيش الدولية إضافةً الى استمرار إصدار القرارات المختلفة من مجلس الأمن الدولي (عبد الجواد، 2002، ص117-118).

كان يمكن القول معها بأن مجلس الأمن استفاق من سباته ليواجه القرارات الواحد تلو الآخر، فمن القرار (678)، والصادر في شهر 1990/11م، والذي يطالب العراق الاستجابة لقرار مجلس الأمن (660)، والمتعلق بالغزو العراقي للكويت، ثم القرار (686)، والصادر في 1991/3/2م، والذي يطالب العراق بالإفراج عن جميع المعتقلين الكويتيين، وإعادة الممتلكات الكويتية، والقرار (687)، والصادر في1991/4/3م، والخاص بترسيم الحدود بين العراق والكويت، كما طالب العراق بالكشف عن جميع أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها، وقبول تدميرها ثم القرار (688)، والصادر في 1991/4/5م، والذي يدين قمع المدنيين العراقيين، والسماح للمنظمات الإنسانية الدولية بتقديم المساعدات للمحتاجين بشكل مباشر، والقرار (707)، والصادر في 1991/8/51م، والذي يشجب انتهاك العراق للقرار رقم (687)، وعدم استجابته للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولإيقاف أي نشاط نووي عراقي، والسماح للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالذهـاب إلى العراق من دون شروط، وضرورة تعاون العراق معهم (الدسوقي، 2001، ص151-152).

والقرار (1282)، والصادر بتاريخ 1998/10/17م، والذي أشار إلى التزام العراق بإعادة جميع الأسرى الكويتيين، ورعايا البلدان الأخرى من كانوا في العراق

في1990/8/2م، وقرر بأن يسمح العراق للجنة التفتيش الدولية الوصول فوراً ودون شروط، وتحمل العراق لكافة تكاليفهم، كما يشجع القرار الدول والمنظمات الدولية تقديم المساعدات للعراق بقرار النفط مقابل الغذاء ليسمح للعراق ببيع ما قيمته ملياري دولار من النفط كل ثلاثة أشهر لشراء الأغراض الإنسانية من أغذية ودواء تحت إشراف الأمم المتحدة، ولكن هذا القرار لم يسهم نسبياً في رفع المعاناة عن الشعب العراقي، إذ تعرضت المبالغ المستحقة للعراق لاستقطاع أجزاء كبيرة منها لصالح صندوق التعويضات وتكاليف مفتشي الأمم المتحدة، بحيث لم يصل للشعب العراقي سوى (1،3) مليار دولار كل ثلاثة أشهر، أي بمعدل دولارين لكل فرد في الأسبوع، ثم في أزمة عام 1996م كانت الولايات المتحدة الأمريكية، قد أغرت الأحزاب العلمانية بالإنقلاب على النظام، وبينما هم يقومون بتشجيع منها بثورتهم وانتفاضتهم في الشمال، إذ بها تضرب بصواريخ كروز في الجنوب (القصاب، 2002، ص118-119).

وفي عام 1997م، بدأت أزمة جديدة تتعلق باتهام العراق بتخزين أسلحة الدمار الشامل في القصور الرئاسية، وهددت الولايات المتحدة الأمريكية، وحشدت حشودها مرة أخرى، لخوض حرب جديدة إذا لم يسمح صدام حسين بتفتيش القصور، وجهزت دول الجوار نفسها لحرب طاحنة جديدة، ربما تكون استكمالاً لحرب الخليج الثانية، أو ربما تكون البوابة لحرب جديدة يطلق عليها حرب الخليج الثالثة في سلسلة الحروب التي شهدتها وستشهدها المنطقة ذات الحساسية البالغة عالمياً وللولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً، ولكن في النهاية سمح صدام بتفتيش المواقع الرئاسية البالغة ستين موقعاً، ولم تجد لجان التفتيش في داخلها أي شيء محظور، وفي منتصف عام 1998م، أفتعلت أمريكا عن طريق لجان الأمم المتحدة أزمة جديدة بالادعاءات عن وجود غاز الأعصاب vx القاتل وبكميات كبيرة داخل العراق، ولم تجد له أثراً في العراق، ومن ثم تعددت الأزمات العراقية مع الأمم المتحدة مابين التصعيد والتراجـع والتهديد باستخدام القوة العسكريـة، وفي 1998/12/16م، شنت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا عملية ثعلب الصحراء،

وكانت أوسع حملات الإغارة بالقنابل ضد العراق منذ حرب الخليج الثانية عام 1991م ولكـن دون تمويـل من الأمم المتحدة (الدسوقي، 2001، ص151-152).

مثلت اعتداءات 2001/9/11م، فرصة للولايات المتحدة الأمريكية من أجل تصفية الحسابات مع حكام بعض الأنظمة العربية، والتي رأت انها لم تكن متعاونة على النحو الذي تطلبه وترضاه، ومنذ الوهلة الأولى لوقوع اعتداءات 9/11/ 2001م، حرصت إسرائيل على الزج باسم العراق محاولة الربط بين العراق وهذه الاعتداءات بأية طريقة، وفي هذا السياق حدث نوع من التلاقي الامريكي – الاسرائيلي، أما الولايات المتحدة الامريكية فسعت عبر التأييد الذي حصلت عليه بعد هذه الاعتداءات إلى استغلال الموقف للانتقال من الرد على الاعتداءات إلى تنفيذ الأجندة الخاصة بالسياسة الخارجية الامريكية وعلاقاتها في مناطق شتئ من العالم (ابو جاموس، 2005، ص 207).

وبخصوص الشرق الاوسط وفي ضوء تحديد أولويات العلاقات الامريكية في بعدي النفط وأمن اسرائيل، فقد سعت واشنطن إلى استغلال اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر من أجل القيام بعمل عسكري يقود إلى تغيير النظام في العراق وتسليم السلطة – لنظام جديد موالٍ للغرب وللولايات المتحدة تحديداً، ودفع النظام الجديد إلى الاعتراف باسرائيل، وتبادل العلاقات الدبلوماسية معها، وهو أمر يحقق البعدين الرئيسين لواشنطن في العراق وهما: ضمان تدفق إمدادات النفط بأسعار معقولة لأمريكيا، وضمان أمن اسرائيل (ابو جاموس، 2005، ص 207).

كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد قررت منذ عقد من الزمن احتلال العراق، وحين وصلت الحال إلى مرحلة التنفيذ بمجئ المحافظين الجدد إلى السلطة كان لابد لها من أن تختلق سبباً لشن الحرب، فوجدت ضالتها في بث الرعب بين صفوف مواطنيها أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل،وأن صدام حسين يتعاون مع تنظيم القاعدة، فثمة احتمال أن تتسرب هذه الأسلحة إلى أيدي عناصر القاعدة لاستخدامها ضد أهداف أمريكية او غربية، ووجدت الولايات المتحدة الامريكية، في قرار مجلس الامن (687) للعام 1991م، خير وثيقة في توجيه مجموعة من

الافتراءات حول أسلحة الدمار الشامل العراقية، ولا سيما السلاح النووي (جعفر والنعيمي، 2004، ص47).

وكان موضوع أسلحة الدمار الشامل على رأس هذه المسوغات التي استخدمت بشكل كبير، ولاقت تجاوباً دولياً واضحاً، انتهى إلى إصدار مجلس الأمن القرار رقم (1441)، وهو قرار أثار كثيراً من الجدل لما عده انتهاكاً لسيادة بلد عضو في الامم المتحدة، بشكل غير مسبوق، وبالرغم ما احتواه القرار الدولي من شروط ومطالب قاسية، فإن العراق أعلن موافقته على القرار، وهو الامر الذي أدى إلى دعوة مفتشي الأسلحة الدولية ـين إلى العراق، بعد غياب دام أكثر من (6) سنوات بعد القرار العراقي بطرد هؤلاء المفتشين في نهاية 1997م.

وعلى مدار أكثر من شهرين، استمر المفتشون في البحث عن أسلحة الدمار الشامل، والتي يحتمل أن يكون العراق حسب الادعاءات الأمريكية قد طورها واخفاها، واستعانت اللجنة بشكل غير مسبوق بالمعلومات الاستخبارية التي قدمتها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، لإرشاد اللجنة إلى المخابئ المحتملة لهذه الأسلحة (حمدان، 2003، ص99).

وقد بدأ الانقسام واضحاً بين أعضاء مجلس الامن عند تقييم التقرير الذي رفعه له كل من بليكس رئيس المفتشين الدوليين، ومحمد البرادعي مدير الوكالة للطاقة الدولية الذرية بخصوص التقدم الحاصـ ـل في مجال التفتيـ ـيش عن أسلحة العراق، ومدى تعاون العراق مع المفتشيين الدوليين، إذ ان أغلب أعضاء المجلس قاموا بقراءة مستفيضة لهذا التقرير، وطالبوا العراق ببذل مزيد من الجهود وتسهيل عمليات التفتيش والتعاون الايجابي معها، وهو الرأي الذي تبناه رئيس المفتيشين الدولية ـين ومدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بوصفه أحد أطراف التفتيش، فقد صرحا بأن العراق وإن كان لم يتعاون بشكل جاد وإيجابي مع المفتيشين الدوليين بخصوص بعض مجالات التسلح النووي، فأن هذا لا يعني أن السلوك العراقي فيه خرق مادي لقرار مجلس الامن رقم (1441)، أما الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا فقد كانت قراءتهما متصلبه لهذا التقرير ومتعجلة لإصدار قرار باللجوء

إلى الحرب ضد العراق، وفي ذلك تجاهل واضح لموقف أغلب اعضاء مجلس الامن والمجتمع الدولي كافة (الهزاط، 2003، ص44).

وقامت الولايات المتحدة الامريكية بسحب التقرير العراقي قبل وصوله إلى أعضاء مجلس الأمن، في سابقة وصفها الأمين العام للامم المتحدة بأنها خطيرة ومقلقة، وأدعت الولايات المتحدة الامريكية أنها قامت بهذا الإجراء من أجل منع وصول معلومات تتعلق بكيفية تصنيع الاسلحة، ومع مرور الوقت بدأ واضحاً أن الولايات المتحدة الامريكية في عجلة من أمرها، وانها لايمكن أن تنتظر شهوراً طويلة.

ريثما يستطيع المفتشون أن يقدموا تقارير واقعية عما يمتلكه العراق من أسلحة، وبدأت بحمله دبلوماسية لإصدار قرار جديد داخل مجلس الأمن يدين العراق، ويفوض االولايات المتحدة الامريكية ومن معها للقيام بعمل عسكري ضد النظام في بغداد (حمدان، 2003، ص99).

وفي 2002/9/24م، أصدرت الحكومة البريطانية ملفاً رسمياً بعنوان أسلحة الدمار الشامل العراقية، وتضمنت الوثيقة مقدمة بقلم توني بلير رئيس الوزراء قال فيها: " تثبت الوثيقة أن برنامج أسلحة الدمار الشامل العراقية برنامج نشيط وتفعيلي، وينمو بشكل متواصل وبتوافق متقن"(جعفر والنعيمي، 2004، ص4).

وفي اليوم ذاته 2002/9/24م، اجتمع الكونجرس الامريكي ليمنح رئيس الولايات المتحدة تفويضاً بشن الحرب على العراق، وكي يتمكن المجلس من الوصول إلى إجماع حول الموضوع، طلب من مدير وكالة المخابرات المركزية جورج تينت أن يتحدث إلى لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ عن تقرير وكالته لقدرات العراق في مجال أسلحة الدمار الشامل، فصرح لقد تم إيقاف وحجز (300) أنبوب ألمنيوم عالي المتانة كانت في طريقها من عمان إلى العراق وانها كانت جزاء من صفقة كبيرة لشراء مثل هذا النوع من الأنابيب التي ستستخدم في صناعة معدات الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم، ولم يكتف بل أضاف أن وكالته قد حصلت فيما بين العامين(1999-2001م) على معلومات استخبارية تشير إلى أن العراق حاول شراء طن من أكسيد اليورانيوم من النيجر، وجاءت هاتان

الشهادتان لتمكن الكونجرس الامريكي في2002/10/7م، من منح الرئيس بغالبية كبيرة التفويض بشن هجوم عسكري على العراق (جعفر والنعيمي، 2004، ص47).

وبقراءة التطورات التي صاحبت الحرب ضد الإرهاب وتفاعلاتها المستمرة، يمكن القول إن هذه الحرب مثلت مأزقاً للأمن القومي العربي من جوانب عدة أهمها:

1. التداعيات المترتبة على وضع بعض الدول العربية على قائمة الدول المستهدفة ضمن الحملة ضد الإرهاب: اليمن، العراق، والصومال، وتهديدات البعض بفرض عقوبات على سوريا، والسودان، ولبنان، وليبيا، مع تصاعد الحملة العسكرية الأمريكية بضرب العراق، والتلويح بالتعرض لدول عربية أخرى في سياق التحرك الأمريكي ضد ما أسماه الإرهاب (خليل، 2002، ص242).
2. إزاء تصميم الولايات المتحدة الأمريكية على ضرب العراق، وبعد تعمدها إفشال مساعي الأمم المتحدة ومهمة فريق التفتيش الدولي على الأسلحة، خاصة في تفويض الكونغرس الأمريكي بتوجيه الضربة العسكرية، وقد شهدت الأوضاع الداخلية في الدول العربية حالة من عدم الاستقرار والفوضى، وفي ظل معارضة الشعوب العربية قاطبة لأي اعتداء قد يوجه إلى أية عاصمة عربية خاصة بعد الاجتياح الأمريكي – البريطاني للعراق(البستكي، 2003: 157).

لقد اختارت دول مجلس التعاون الخليجي أن تكون مع الحلف الدولي ضد الإرهاب، وقدمت ما طلب منها لتسهيل العمليات العسكرية في أفغانستان، أما موقف إيران فكان شبيهاً بموقفها في حرب الخليج الثانية، فقد جمعت بين الموقفين فكانت مع وضد، مع الحرب ضد الإرهاب وضد أي عمل عسكري أمريكي يستهدف أية دولة إسلامية، وتظهر حسابات الربح والخسارة لهذه الدول الخليجية المتباينة أن إيران كانت أكبر الرابحين، والعراق أكبر الخاسرين ودول مجلس التعاون الخليجي أكبر المتضررين(عبدالله، 2002: 140).

منذ الخطاب الذي ألقاه الرئيس بوش في يناير عام 2002م، أخذ منحى التصعيد الأمريكي ضد العراق في الارتفاع، وراحت الولايات المتحدة الأمريكية تؤكد على القيام بعمل عسكري ضد العراق، وأن هدفها من هذا العمل يتجاوز مجرد

التزام العراق بالانصياع لقرارات مجلس الأمن إلى تغيير النظام الحاكم في بغداد، وقد أكدت استعدادها للقيام بالعمل عسكرياً ضد العراق،سواء حصلت على غطاء دولي من مجلس الأمن بذلك أم لا، وأياً كان مدى استعداد حلفائها في أوروبا والشرق الأوسط للتعاون معها في هذه المهمة، وقد بدأت الولايات المتحدة بالفعل في حشد قواتها المسلحة في المنطقة المحيطة بالعراق، الأمر الذي كان مؤشراً على جدية التحرك الأمريكي ضد العراق (النجار، 2003 :297).

ومع ازدياد حدة التصعيد الأمريكي، واتجاه الولايات المتحدة الأمريكية لزيادة حشودها العسكرية حول العراق، بدأت القوى الدولية الكبرى في العمل على مجاراة السياسة الأمريكية في اتجاه التصعيد من ناحية، وفي اتجاه تجنب وصول هذا التصعيد على مستوى الحرب من ناحية أخرى، وفي هذا السياق وافقت الدول الكبرى على استصدار قرار جديد من مجلس الأمن، هو القرار رقم (1441)، في نوفمبر 2002م، والذي ألزم العراق بتقديم كافة المعلومات المتعلقة ببرامجه لإنتاج أسلحة الدمار الشامل، وإتاحة حرية كاملة للمفتشين الدوليين للعمل داخل العراق (عبد الجواد، 2003: 299).

ومع بدء الهجوم الأمريكي على العراق انتهت مرحلة الجهود الدبلوماسية التي مثّل مجلس الأمن ساحتها الرئيسة شهوراً عدة استغرقتها تلك المناورات وعمليات الكر والفر الدبلوماسي، وخلال هذه الشهور بدأ العالم وكأنه عالم متعدد الأقطاب تقف فيه أوروبا وروسيا والصين في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة في العالم.

أما بعد بدء الحرب فإن النظام الدولي استعاد صورته كعالم أحادي القطبية تقف على قمته الولايات المتحدة الأمريكية، غير أن القوى المعارضة للحرب مازالت تقف تراقب باهتمام تطورات مرحلة مابعد نجاح الولايات المتحدة في إسقاط نظام صدام حسين، نظراً لأن نتيجـة هذه الحرب لها أثر كبير على مستقبـل النظام الدولـي(النجار، 2003: 301).

الفصل الرابع

العوامل التي تؤثر على العلاقات الامريكية العراقية

تمهيد

تحكم العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية ودولة العراق مجموعة من الأسس والمرتكزات التي أفضت إلى الاتفاق في سياسات ووجهات نظر كلا البلدين، فيما يتعلق بعدة قضايا أساسية كان لها دور واضح في مسيرة العلاقات بين البلدين لتشكل مرتكزات ومحددات العلاقات بين البلدين، وسنتحدث عنها كما يلي:

1.4 العامل الأيدلوجي

مثلت الأيديولوجيات المتعددة التي تبناها الفكر القومي الأمريكي نقطة حاسمة في تحديد مسار السياسة الخارجية الامريكية، وهذا التأثير واضح على توجهات القيادات الامريكية الحاكمة حتى بعد الحرب الباردة وأحداث 11 /2001/9م، حيث كان توجه إدارة الرئيس الامريكي السابق بوش القائم على أولوية القوة الصلبة نتيجة تأثير للأيدولوجيا المحافظين الجدد أو فريق الفولكان " ومنطق القوة الناعمة في عهد الرئيس الحالي باراك أوباما نتيجة توجهات الحزب الديمقراطي السلمية في أغلب الأحيان. وما يمكن ذكره أن السياسة الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الاوسط تحكمها متغيرات وفواعل متعددة، تقف بين فلك المصالح الأمريكية والوجود الاسرائيلي هناك وكذلك التنافس الدولي، في منطقة الشرق الأوسط، وما تمثله من أهمية حيوية للأمريكيين من نفط وثروات طبيعة حقيقة، دفعت بالمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في أمريكا أن تجعلها محل تجاذبات فكرية لا تنفك ان تلتقي كلها بحقيقة حماية إسرائيل، وضمان المصالح الأمريكية بالمنطقة ولو على حساب العرب (جهاد، 2012).

يأتي التحالف بين التيارات السياسية الدينية، أو رموز التيارات السياسية المتدينين والتحالف مع الحركات والمنظمات الدينية والكنائس، من أهم الأسس التي ارتكزت عليها إدارة بوش الابن في شنها الحرب على العراق عام 2003م تخطيطاً واعداداً وتنفيذاً لما تمثله هذه التيارات بمعتقداتها ومنطلقاتها الدينية من أهمية كبيرة،

من حيث توليها زمام الأمور في الولايات المتحدة الامريكية،وتسلمها مقاليد الإدارة الامريكية آنذاك في البيت الأبيض.

إن ربط مواقف الأمريكيين المؤيدة للحرب على العراق، كونها بحسب معتقداتهم حرباً مقدسة لابد أن يحالفهم النصر فيها، وبذلك حظيت الحرب الأمريكية على العراق بتأييد شعبي كبير، وبشكل خاص من قبل معتنقي المذاهب البروتستانتية والكاثوليكية التي تشكل القطاع الأوسع من المجتمع الامريكي، فاستطلاعات الرأي تشير إلى أن نسبة 50% من الأمريكيين أيّدوا قرار الحرب على العراق وازدادت تلك النسبة إلى حوالي 60% بعد الاحتلال الأمريكي له مباشرة (العبيدي، 2007: ص 8).

بذلك يمكن القول بأن الدعم والتأييد الشعبيين في الولايات المتحدة الامريكية شكل اساساً اجتماعياً مؤيداً للحرب الامريكية لاحتلال العراق،كون أحد أبعاد هذه الحرب بعد ديني يحظى بأهمية كبيرة لدى الشعب الامريكي.

2.4 العامل الاقتصادي.

من أهم المحددات في العلاقات الأمريكية العراقية العامل الاقتصادي، وخاصة فيما يتعلق بالنفط والتبادل التجاري والديون الخارجية.

1.2.4 النفط:

يتحدد تأثير قطاع النفط في العلاقات الأمريكية العراقية، بمدى حاجة الولايات المتحدة الأمريكية الى النفط، وحجم الاحتياطات النفطية الموجودة في العراق، وكفاية الانتاج النفطي العراقي، وأهمية النفط العراقي بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كما يتحدد ذلك التأثير أيضا بمدى حاجة العراق الى الولايات المتحدة الأمريكية في تطوير القطاع النفطي.

أ-حاجة الولايات المتحدة الأمريكية من النفط:

على الرغم من إنتاجها المحلي الكبير تبقى الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة الى النفط الأجنبي، فقد بلغت نسبة الاحتياطات النفطية داخلها إلى الاحتياطي العالمي

(8,2 %) عام 2000 م، بينما كانت نسبة الاحتياطات النفطية في الشرق الأوسط (%66,5) (Rogers,2007).

ب- الاحتياطات النفطية في العراق:

إن احتياطي العراق من النفط الخام الثابت القابل للاستخراج في 2010/10/4م، قد وصل الى (143,1) مليار برميل، بالإضافة إلى المخزون النفطي الأصلي تحت الأرض الذي بلغ (505.408) مليار برميل. وكان المنتج منه منذ بدء الإنتاج في العراق وإلى 2010/1/11م قد بلغ (33,463) مليار برميل. وهذه الارقام هي أعلى مما هو مثبت عالميا في السنوات السابقة، حيث أن أرقام المخزون النفطي العراقي قد تم التوصل إليها من خلال عملية مسح زلزالي ثلاثي الأبعاد، أجرت وزارة النفط بالتعاون مع شركات نفطية عالمية متخصصة لتحديث بيانات الاحتياطيات النفطية في العراق عدا محافظات أربيل ودهوك والسليمانية (محرر الشرق الاوسط، 2010).

ومن الجدير بالذكر، أن إقليم كردستان - العراق يمتلك احتياطيات من النفط الخام الثابت القابل للاستخراج بلغت نحو(45) مليار برميل (محرر الرأي،2011).

من ناحية أخرى، لقد أظهرت نتائج البيانات التي أظهرها المسح الجيولوجي التي أجريت في عام 2010م، حجم احتياط العـراق من النفط الخـام التي وضعت العـراق في المرتبـة الثالثـة عالميا بعـد السعوديـــة وفنزويلا(محرر الشرق الاوسط،2010)

جـ- وحقيقة يشكل النفط العراقي أهميه كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية: والتي تكمن فيما يأتي:

1- تهدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى ان تكون مناطق النفط بيد حلفائها، وبدعم مباشر وغير مباشر لهم، وبمختلف الوسائل العسكرية وغير العسكرية، كما حصل مع العراق وليبيا من جهة، أو كما هو حاصل واقعيا مع دول الخليج العربي من جهة أخرى.
2- تمكين الشركات النفطية الأمريكية من الهيمنة الاستثمارية على ربع احتياطي العالم النفطي الذي يمتلكه العراق.

3- انخفاض كلفة إنتاج النفط العراقي وسهولة استخراجه، مما يحقق للشركات أرباحا طائلة.

حيث يمتاز النفط العراقي بوجود جميع حقوله في اليابسة وهي غيـر عميقة، لذلك فإن تكاليف إنتاجه تعد الأقل في العالم، إذ تبلـغ كلفة الاستكشافات بحدود (26) سنتا أمريكيا للبرميل كمعدل للعمليات الجارية في عموم العراق، أما كلف التطوير فتشمل كلـف الآبار ومنشآت التوزيع والتي تقـدر بحوالي(دولار) أمريكي واحد للبرميل الواحد من النفط، في حين تبلغ كلفة إنتاج البرميل في بحر الشمال حوالي عشـرة دولارات، وفي بحر قزوين قد تصل الكلفـة إلى (17) دولار للبرميل الواحد (القيسي، 2010).

4- إن تواجد القوات العسكرية الأمريكية مع قواعدها العسكرية المنتشرة في منطقة الخليج العربي خصوصا والشرق الأوسط عموما، تشجع الشركات النفطية الأمريكية على الاستثمار في العراق من جهة، كما تكون الولايات المتحدة الأمريكية نفسها أكثر قدرة على حماية تلك الشركات في مختلف الظروف من جهة أخرى.

5- قدرة القطاع النفطي العراقي بعد إعادة تأهيل قدراته وتطويره، على إشباع الاحتياجات النفطية للولايات المتحدة الأمريكية في الظروف الاعتيادية والاستثنائية.

ولقد قدرت حاجة الولايات المتحـدة الأمريكيـة في عـام 2011م بنحـو (7,6) مليار برميل من النفط سنويا (الجبوري، 2011).

وفي هذا السياق أكد وزير النفط العراقي السيد حسين الشهرستاني بمناسبة مرور خمسين عاما على تأسيس منظمة أوبك: (إن العراق لديه الاستعدادات الكاملة لتلبية الطلب العالمي المتزايد من النفط الخام، من خلال ضخ أكثر من (10) ملايين برميل نفط بشكل يومي، ولعشرات السنين القادمة،وذلك بعد أن عرض حقوله النفطية للتطوير من قبل شركات عالمية).

هـ- حاجة العراق إلى الولايات المتحدة الأمريكية في تطوير قطاع النفط:

1- تخلف البنية الأساسية للقطاع النفطي العراقي، وحاجته الى مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة الإعمار والتأهيل والتطوير، وذلك لعدم قدرة العراق وحده في القيام بهذه المهمة.

2-أهمية الاستثمارات الأمريكية في إعادة إعمار القطاع النفطي العراقي، سواء في تعزيز وحدات التصدير الحالية، أو في إعادة الإنتاج إلى ما كان عليه قبل عام 1990م، ومن ثم زيادته (محرر الوطن نيوز،2011).

2.2.4 حجم التبادل التجاري:

إن نمو حجم التبادل التجـاري بين الولايات المتحـدة الأمريكيـة والعراق، يؤدي إلى اأن يكون لقطـاع التجارة تأثير هام على علاقتهمـا الثنائيـة ومستقبلها، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية دوله رأسمالية وبراغماتية.

وبلغ حجم التجارة الثنائية بين الولايات المتحدة والعراق في عام 2012م (21,3) مليار دولار، منها؛ (2,04)مليار دولار صادرات أمريكية إلى العراق في حين بلغت قيمة الصادرات العراقية الي الولايات المتحدة والتي يغلب عليها النفط(19,3) مليار دولار(محرر شفق: 2013).

كما تعمل العراق على تشجيع توسيع التجارة الثنائية من خلال الحوار التجاري الأمريكي الثنائي، مثل أنشطة الترويج التجاري، والوصول إلى برامج مصرف التصدير والاستيراد. ودعم المزيد من اندماج العراق في الدوائر والمؤسسات المالية والاقتصادية الإقليمية والدولية، بما في ذلك العضوية في منظمة التجارة العالمية، وكذلك بواسطة استمرار العلاقات التجارية العادية مع الولايات المتحدة(الامانة العامة لمجلس الوزراء، 4).

3.2.4 الديون العراقية الخارجية:

من أجل دعم إعادة دمج العراق في الأسواق المالية الدولية،عملت وزارة المالية الأمريكية مع دائني العراق من أجل تسهيل مسامحة ديـون فاقـت مبلـغ

(65) مليار دولار من ديون عهد النظام السياسي السابق. وأن تخفيض هذا الدين يعد خطوة مهمة تجاه الموازنة العراقية من خلال التخاص من الالتزامات الثقيلة التي خلفها ذلك النظام. وقد ساعد هذا الجهد العراق على تخفيض عبء دينه الخارجي من أكثر من (350%) من الناتـج المحلـي الإجمالي إلى حوالي (140%) في العام 2009م. وما زالت جهود تخفيف الدين جارية مع ما تبقى من دائني العراق (سفارة العراق في واشنطن، 2011).

يعد ملف الديون المترتبة بذمة العراق من أكثر الملفات تعقيدا، والتي واجهت البلد ما بعد تغيير النظام السياسي عام 2003م، حيث بلغت حجم الديون الرسمية الخارجية أي التي بذمة العراق لصالح دول اكثر من (123) بليون دولار وفقا للبنك المركزي العراقي،بينما أعلن صندوق النقد الدولي أن العراق مدين بـ(120) مليار دولار لدول أجنبية عديدة، إضافة إلى المبالغ التي تطالب بها الكويت كتعويضات عن الغزو العراقي لها عام 1990م.

وكانت لجولة وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر في مختلف الدول لكسب الدعم في تخفيض مديونية العراق، ومقررات مؤتمر الدول المانحة الذي انعقد في مدريد في شهر2003/10م الأثر الإيجابي الكبير على العراق، وخطوة مهمة لتسوية المديونية.

وفي هذا السياق، أكد النائب الاول لمحافظ البنك المركزي العراقي السيد مظهر محمد صالح، أن ملف ديون العـراق سيغلق بشكل كامـل في أقرب فرصة، بعد أن نجح العراق وبشكل فعلي من التخاص من أغلب ديونه، ولم يتبق إلا المبالغ الصغيرة يجري التفاوض بشأنها، وبين أن الجهات المعنية بمتابعة موضوع ديون العراق ممثلة بوزارة المالية والبنك المركزي، والحكومة العراقية والخارجية مستمرة بمتابعة الأمر مع الدول الدائنة (الشكراوي، 2011، ص 9).

إن عدد الشركات التي تقدمت بدعاوى على العراق تحت بند مطالبته بديون بلغت (13) ألف شركة، تم تسوية الأمر مع غالبيتها، ولم يتبق إلا مطالبات قليلة وقسم منهم يطالب القطاع الخاص. ويؤكد النائب الأول لمحافظ البنك المركزي العراقي: إن العراق نجح فعلا في إدارة هذا الملف بشكل كامل. وأن الديون قد

حسمت غالبيتها، علما بأن هذه الديون هي ليست ديون المبالغ الأصلية، بل هي ديون ترتبت على فوائد المبلغ الأصلي، وتضاعفت،وهناك ديون غير واضحة أو مشكوك فيها وديون معلقة ومطالبات غير مثبته، ووزارة المالية والبنك تسير باتجاه ملف الديون وتم إطفـاء أكثر من(100) مليار دولار من أصـل (120) مليار (سفارة العراق في واشنطن، 2011).

لقد وضح مّستشار وزير المالية والمعني بملف الديون السيد عزيز الخفاجي في دراسة عن هذا الملف أن الحكومة العراقية ورثت تركة ثقيلة اقتصادية واجتماعية، وتدمير كامل البنى التحتية، وكان أشدها تأثيرا "هي المديونية الكبيرة وبالأخص الخارجية منها، حيث قدرت آنذاك مليار دولار شكلت ما بين (500 % - 600 %) من الناتج الإجمالي، من موارده في ذلك الوقت. وكان لابد من التعامل مع هذه المديونية، لأن استمرار بقائها سيؤدي إلى عدم استعادة الاقتصاد العراقي عافيته بسبب الطوق الخانق إضافة إلى عدم تشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية (الشكراوي، 2011، ص9، 10).

ومن ناحية اخرى، تقوم وزارة المالية الأمريكية بتسهيل مشاركة العراق في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. كما تزود وزارة الماليـة بمساعدة فنيـة لتحسين الإدارة المالية العامة في العراق، وعمليـات البنـك المركـزي العراقـي، والقطاع المالي في العراق. وتركز مؤسسات القروض اهتمامها على رواد، الصغيرة، التي تدعمها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) لأعمال الشباب وتوليد فرص عمل طويلة الأمد. وتدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التوسع والتنوع في الاقتصاد غير النفطي، مـن خلال دعم القروض الصغـيرة والمتوسطة إلى شركات الأعمال (البيت الابيض، 2011).

4.2.4 الدور الامريكي في إعمار العراق

واجه عمليات إعادة الإعمار في العراق مشاكل وتحديات جمة، ليس فقط بسبب نقص الأموال اللازمة للبدء في هذه العمليات، ولكن أيضا بسبب حجم الدمار الهائل الذي لحق بأغلب قطاعات الاقتصاد العراقي، والدور الكبير الذي لعبته فترة

العقوبات الاقتصادية التي فرضت علي العراق إبان عقد التسعينيات في زيادة حجم الهلاك والدمار الذي تعاني منه مختلف قطاعات الاقتصاد العراقي حالياً بشكل عام.

يمكن القول: إن الولايات المتحدة الأمريكية قد آثرت على نفسها القيام بعمليات إعادة الإعمار في العراق، وذلك في إطار عملية إعادة بناء العراق سياسياً واقتصادياً، ولم تسمح لأي طرف آخر بمشاركتها في ذلك.

وتنطلق الرؤية الأمريكية لإعادة الإعمار في العراق من واقع حقيقتين هما: إعطاء الأولوية للجانب السياسي على الاقتصادي والاجتماعي، والحقيقة الثانية هي إحكام السيطرة على مشاريع الإعمار. ويدعم قرار مجلس الأمن رقم (1483) هذه الرؤية بشكل واضح، حيث أكد على ضرورة العمل على استقرار الأوضاع في العراق تمهيداً لبدء جهود الإعمار، كما أشار القرار إلى إنشاء صندوق من أجل تنمية العراق، ليس عن طريق مجلس الأمن، كما هو مفترض ولكن حسب رؤية سلطات الاحتلال، وبحيث تودع فيه جميع عائدات المبيعات النفطية والتي تتراوح ما بين (10-15) مليار دولار سنويا، فضلاً عن أموال برنامج النفط مقابل الغذاء الموجودة لدى الأمم المتحدة (الشكراوي، 2011).

وتقوم الرؤية الأمريكية لإعمار العراق على عدة محاور لعل أهمها ما يلي:

أ) خصخصة الاقتصاد العراقي

ترى الولايات المتحدة أن واحدا من أهم محاور الإعمار في العراق هو التحول نحو الليبرالية واقتصاد السوق، بما قد يشكل نموذجاً تحتذي به بقية المنطقة، والتخلص نهائياً من كل ما يمت للنظام السابق بصلة، فيما يتعلق بسيطرة القطاع العام على مرافق الدولة. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن خصخصة الاقتصاد العراقي من وجهة النظر الأمريكية لا تعني التحول من الملكية الحكومية للمرافق لمصلحة الشركات الخاصة، أي التحول للقطاع الخاص فحسب، بل تعني أيضا إسناد مشاريع الإعمار إلى الشركات الدولية الخاصة (متعددة الجنسية)، وتقليل دور الشركات ذات المساهمات الحكومية قدر الإمكان.

وقد استعانت الإدارة الأمريكية في نظرتها للوضع الاقتصادي الذي يجب بناؤه في العراق بتلك التقارير الصادرة عن المراكز البحثية التابعة لجبهة صقور البيت

الأبيض، ومنها مؤسسة هيرتاج فاونديشن(Heritage Foundation) وأمريكان إنتربرايز إنستيتيوت(American Enterprise Institute) وغيرهما، والتي دعت في مناسبات عديدة إلى ضرورة خصخصة الاقتصاد العراقي والتخاص من الإدارة الحكومية للمؤسسات العامة باعتبارها من مخلفات النظام القديم. غير أن تحقيق هذا الهدف يصطدم ببعض المعوقات، لعل أهمها عدم توافر الموارد والكوادر البشرية المؤهلة لذلك (العناني، 2005).

ب) تشجيع الاستثمارات الأجنبية

وهنا تسعى الولايات المتحدة للاستفادة من سقوط النظام السابق، وما نجم عن سياساته الاقتصادية الانغلاقية، ومحاولة تسهيل إجراءات الاستثمار الأجنبي ومعاييره، بما يضمن فتح الباب أمام التدفقات الاستثمارية في معظم المجالات التنموية في العراق، بدءاً من المجالات الزراعية والصناعية،وانتهاء بالمجال الخدمي.

ولذا فقد ركزت الولايات المتحدة على ضرورة أن يراعى هذا البعد في الدستور الجديد الذي يتم تدشينه، من خلال تضمينه بنوداً تسمح بحرية استقبال الاستثمارات الأجنبية، والقضاء على معوقات نفاذها للسوق العراقية. وهو ما يعني لاحقاً إصدار تشريعات قانونية تيسر من تهيئة المناخ الاستثماري في البلاد، بعد الركود الذي عاناه نتيجة الإجراءات المقيدة حين كان القطاع الاستثماري خاضعاً لإرادة مجلس قيادة الثورة برئاسة الرئيس السابق صدام حسين(العناني، 2005).

ج) احتكار توزيع عقود الإعمار

لم يكن خفياً منذ بدء الاستعدادات للحرب على العراق، ذلك الدور الذي ستلعبه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID في مرحلة ما بعد الحرب. وهو ما حدث بالفعل حين نصبت الوكالة من نفسها وصياً على مشروعات الإعمار في العراق، من خلال استئثارها بتوزيع عقودها. وجدير بالذكر أن أغلب مشروعات الإعمار ستمول من الموارد المالية التى خصصها الكونجرس لإعمار العراق، فضلاً عن مساهمة العائدات السنوية لقطاع النفط العراقي في تحمل جزء منها (العناني، 2005)

كما أنشأت وزارة الدفاع الأمريكية البنتاجون مكتب الإعمار والمعونة الإنسانية للمساهمة في جهود الإعمار والنظر في توزيع عملياتها، فضلاً عن حصول شركة بكتيل للإنشاءات الهندسية على أول عقد للإعمار في العراق، والذي بلغ حجمه (680) مليون دولار، فإن هناك نحو سبعة عقود من أصل تسعة هي العقود التي أعلنتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، كانت من نصيب الشركات الأمريكية العاملة في مختلف المجالات كالبنية الأساسية والصحة والتعليم والحكم المحلي.

د- **الإجراءات الأمريكية لإعادة إعمار العراق:**

اتخذت إدارة الاحتلال في العراق مجموعة من الإجراءات التي يمكن اعتبارها بادرة لإعادة الإعمار في العراق، لعل أهمها ما يلي:

أ) الإجراءات الاقتصادية

وفي هذا الصدد اتخذت إدارة الاحتلال الأمريكي مجموعة من الإجراءات الهامة التي قد تساعد في إعادة ترميم بنية الاقتصاد العراقي المترهلة، ونذكر من هذه الإجراءات ما يلي:

1- المساهمة في رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق والتي فرضتها الأمم المتحدة لمدة تزيد عن عشر سنوات، عانى خلالها الاقتصاد العراقي من الدمار والخراب. ونجحت الولايات المتحدة في استصدار قرار مجلس الأمن رقم (1483) (قبرصي وقادري، 2003).
2- تم وضع ميزانية للاقتصاد العراقي لعام 2004م بمبلغ يناهز (14) مليار دولار أمريكي، وإن اعتمدت في أغلبها على المساعدات الخارجية. وكانت إدارة الاحتلال قد وضعت ميزانية جزئية للفترة من يوليو وحتى ديسمبر 2003 مبلغ قيمتها نحو(6,1) مليار دولار يأتي أغلبها من عائدات النفط،والتي من المتوقع أن تبلغ خلال هذه الفترة نحو (4.3) مليار دولار.
3- تعزم الولايات المتحدة العمل على إعادة بناء النظام المالي في العراق، وسيكون ظهور الدينار العراقي الجديد في مرحلة أولى أحد المؤشرات الواضحة على هذه الخطوة. ولذا فقد توجه نحو(15) مندوبا من وزارة الخزانة الأمريكية إلى

العراق أواخر شهر2003/8م لمساعدته في إعادة بناء نظـامه المالـي(المحرر الجزيرة، 2004).

فضلاً عن ذلك،وضعت الولايات المتحدة خطة لخصخصة المؤسسات العراقية وتحرير الاقتصاد العراقي، وإن كان تم تأجيلها مؤقتاً نظراً لما قد يترتب عليها من ازدياد عدد العاطلين من العمـل، ومن ثم ارتفاع معدل عدم الاستقرار، والشعور بالسخـط لدى العراقييـن. وقد تـم إسناد منصب مديـر تنمية القطـاع الخاص لمصلحـة رئيـس شركـة تـي بـي وودز كوربوريشـن (T. P. Woods Corporation).

الذي سيشرف على نحو (194) شركة حكومية عراقية، وسيعمل تحت إشراف الحاكم المدني للعراق بول بريمر. ويعمل في الشركات والمؤسسات الحكومية العراقية ما بين (400-750) ألف عامل، ولكن معظمها توقف عن العمل،أو لم يعد يعمل بكامل طاقته. ويشار إلى أن وزارة الصناعـة العراقية تملك نحـو(48) شركة يعمل بها نحو (96) ألف عامل، بينما تمتلك وزارة التجارة (100) شركة متوسطة وصغيرة الحجم (العناني، 2005).

1- أصدرت إدارة الاحتلال الأمريكي مجموعة من الإجراءات المالية منها إعفاء السلع المستوردة من الضرائب والرسوم الجمركية، خاصة واردات الغذاء والأدوية،وذلك حتى مطلع عام 2004م، وقامت أيضا بتحرير التجارة ورفع القيود عن الصادرات العراقية خاصة النفطية.
2- تم تأسيس البنك التجاري العراقي في 17/7/ 2003م من أجل مساندة إعادة الإعمار من خلال خدمات التمويل التجاري. وسيدعم البنك استيراد العراق للمعدات والأجهزة والسلع التي يمول استيرادها صندوق التنمية العراقي. كما يتمتع هذا البنك بالاستقلالية التامة عن وزارة المالية العراقية والبنك المركزي العراقي. وقد وافق بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي على تخصيص مبلغ قدره نصف مليار دولار لدعم وتغطية نفقات المعاملات التجارية مع البنك التجاري العراقي الجديد (الحافظ، 2003: ص12).

3- اتخذت وزارة الاقتصاد العراقية بالتعاون مع إدارة الاحتلال الأمريكي مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تنشيط البيئة الاقتصادية العراقية، منها إصدار قانون خاص بالبنك المركزي يضمن استقلاليته عن الحكومة، وإصدار قانون للاستثمار الأجنبي يسمح للأجانب بالاستثمار في مختلف قطاعات الاقتصاد العراقي ومن دون حدود عليا لحصة الأجنبي في المشروع (الحافظ، 2003: 13).

3.4 .العامل الامني والعسكري:

يمكن تحديد تأثير المتغيـر الأمني والعسكـري على العلاقات الأمريكيـة-العراقية، من خلال دور الولايات المتحدة الأمريكية في دعم قدرات الأمن الداخلي العراقي وتعزيزه، وفي تسليح الجيش وتطويره، وفي مساندته في عمليات مكافحة الارهاب.

1.3.4 تعزيز الأمن الوطني العراقي:

تقدم وزارة الأمن الوطني الأمريكية مساعدة استشارية على المستوى التنفيذي إلى الحكومة العراقية لتطوير برامج أمن الحدود الشاملة، والنقل، والبنية التحتية البالغة الأهمية، و يعمل موظفون في قوات خفر السواحل في شكل وثيق لتنفيذ مبادرات للأمن البحري.

تشمل هذه المبادرات التدريب داخل البلاد للقوات البحرية العراقية في مجالات الهندسة والتسهيلات، وعمليات تشغيل المراكب الصغيرة، وصيانة المحركات الخارجية للزوار، وفي مجال النقل تساعد وزارة النقل الأميركية العـراق في تحديـث وتأمـين سلامـة موانئـه البحريـة ومطاراتـه (مركز إدارة الأزمات الإستراتيجية، 2011).

2.3.4 تسليح الجيش العراقي:

أعلن نائب الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن أنه سيتم توجيه مليارات الدولارات لتقديم المساعدة اللازمة للقوات العراقية، وصرح:(إن خفض عدد القوات الأمريكية في العراق سيوفر (15) مليار دولار في السنة المالية المقبلة، وأننا نسعى

إلى توجيه أقل من ثلث هذا المبلغ لتقديم المساعدة اللازمة لقوات الأمن العراقية، وإلى جهود وزارة الخارجية لدينا في قيادتها المدنية).

وفي هذا المجال، أعلن المتحدث الرسمي باسم وزارة الدفاع العراقية السيد محمد العسكري في1/8/ 2011م، أنه وفقا للعقد الموقع بين الحكومتين العراقية والامريكية، فإن العراق يحصل أسلحة ومعدات عسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية لغاية عام 2013م بمبلغ فاق(13) مليار دولار أميركي، تتضمن طائرات، دبابات، مدرعات، مروحيات، وسفناً حربية، فضلا عن صواريخ وأسلحة ومعدات أخرى خاصة بقوى الأمن الداخلي والدفاع. ورغم ذلك فإن الجيش العراقي لن يتم تسليحه بشكل كامـل بهـذا المبلغ، بـل هنالك حاجـة الى(13) مليار دولار إضافي لتسليحه وتأمين مستلزمات حماية البلاد والمناطق الحدودية. وقد تسلم الجيش العراقي عددا كبيرا من الدبابات والمدرعات والطائرات والسفن الحربية. كما خضعت قوات الدفاع والداخلية حاليا لتدريبات من قبل القوات الأمريكية لتعليمهـا آلية استخـدام المعدات العسكرية الحديثة (محرر الإمارات اليوم، 2011).

ومن الجدير بالذكر، أنه قد خصص قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنـة الماليـة 2011م نفقات الدفـاع والأمـن بمبلغ قـدره أربعة عشر مليار وسبعون مليون دينار(قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية، 2011م).

3.3.4 الارهاب:

في عهد رئاسة جورج بوش الابن مصحوباً بالمحافظين الجدد الذين بشروا قبل توليهم الأمور بدور أمريكي جديد تكون فيه السيطرة المطلقة لقوة عظمى واحدة تفوق الجميع وهي الولايات المتحدة، ولوحوا بسياسة متشددة تجاه الأنظمة التي تدعم الارهاب ومنها النظام العراقي، والتي ترمي الى الحلول محل سياسة الاحتواء التي تبنتها إدارة الرئيس بيل كلنتون تجاه ذلك النظام. وقد وضعت هذه الأخيرة النظام العراقي مع بن لادن ونظام طالبان على قمة الأنظمة التي أخذت إدارة بوش على عاتقها تدميرها ضمن الحملة الدولية التي أطلقتها بحجة مكافحة الإرهاب.

وحقيقة الأمر، لقد استغلت الإدارة الامريكية أحداث 2001/9/11 وأعلنت الحرب على الارهاب، حيث اتهمت النظام العراقي بايوائه تنظيم القاعدة.

أضف إلى ذلك اتهام النظام العراقي بتملكه أسلحة الدمار الشامل، ورفض العراق عودة المفتشين الدوليين إليها، وتطبيق قرار مجلس الأمن (1284)، حيث أصرت الولايات المتحدة في مايو 2002م على ضرورة عودة لجنة التحقيق والتفتيش التابعة للأمم المتحدة؛ للبحث عن أسلحة الدمار الشامل، ومنع الواردات المزدوجة الاستعمال من دخول العراق (تشارلز، 2006: ص 363).

وقد قامت الولايات المتحدة الامريكية 2004/4/9 لغزو العراق، ودون غطاء شرعي من الأمم المتحدة، بحجة أن العراق يمتلك أسلحة الدمار الشامل ويدعم الإرهاب، الذي شكل تهديداً للأمن القومي الأمريكي، على الرغم من عدم تقديم الدليل على ذلك وفـق رؤية أمريكية جديدة، بأن الحـرب على الإرهـاب لا تحتاج الدليل قاطع كما يقـول ولويتز الذي كان يقـرع طبول الحرب علـى العـراق والذي يرى بـأن لا حاجـة لدليـل،إذا كنا نعرف النيات أوالقدرات (عاروري، 2003 :19-16).

4.4 العامل السياسي.

فيما يخص العامل السياسي، فإن من التداعيات التي حصلت للدولة العراقية، هي تفككها ووقوعها تحت وطأة الاحتلال الأمريكي-البريطاني، وغياب سيادتها وضياع استقلالها الوطني، علاوة عن انهيار النظام العراقي بقيادة صدام حسين، ونجم عن هذا الموضوع حصول فراغ دستوري كبير، إذ أبطل دستور 1970م، وغابت بفعل الفراغ الدستوري الأجهزة العسكرية، والأمنية، ومؤسسات الدولة الأخرى (شعبان، 2003، ص20-61).

في حين أخذت قوات الاحتلال تمارس السيادة الفعلية على الأرض، وتطلب من السكان المدنيين الامتثال لأوامرها وتعليماتها، وفي هذا السياق يمكن إدراج هذا الجزء من نص القرار(1483) الصادر عن مجلس الأمن بهذا الخصوص (المسفر، 2004، ص56**)**.

يعترف مجلس الأمن بأن قوات الاحتلال يشار لها بالسلطة، سلطة ومسؤولية وواجبات محددة بموجب القانـون الدولي"، ونتيجـة فقدان السيادة الوطنية وانهيـار الدولـة، ثم تفتيـت وحدة الوطـن حسـب النزعـة الطائفيـة أو العرقيـة، (المسفر، 2004، ص56).

وحقيقة الامر أنه وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003/4/9م، تم تعيين السفير بول بريمير بعد جي غارنير، حاكما للعراق الذي استند في سلطاته إلى قرار مجلس الأمن الدولي(1483)، وما منحه من صلاحيات واسعة لسلطة الاحتلال،أو ما بات يعرف بـ "سلطة الائتلاف المؤقتة". فاتخذ "بريمير" عدة إجراءات لتشكيل مجلس إداري محلي يكون غطاء سياسيـا للقرارات الأمريكيـة، فعملت واشنطن على إنشاء سلطة عراقية استشارية جرى اختيارها وفقا لمحاصصة طائفية وعرقية، استندت على تقديرات خاصة بسلطة الاحتلال حول النسب السكانية لمكونات الشعب العراقي (العلوجي، 2010: 105).

فتم تشكيل مجلس الحكم الانتقالي في 2003/7/13م، الذي تكون من(25) عضوا، من قيادات الأحزاب السياسية التي عارضت النظام العراقي قبل 2003م، (13) عضوا للشيعة، و(5) أعضاء لكل من السنة والأكراد، وعضوا واحدا لكل من المسيحين والتركمان، وفي خريف عام 2003م، صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1511)، الذي أكد على الشروع في نقل السلطة من "سلطة الائتلاف المؤقتة" التي يديرها الاحتلال الامريكي إلى السلطة العراقية مولفة من مجلس وطني وحكومة مؤقتتين في موعد اقصاه30 /6/ 2004 (العلوجي،2010: 105-109).

فالحقيقة التي لا مراء فيها، هو أن مجلس الحكم الانتقالي، أريد له أن يكون أداة صورية يمارس من خلالها الحاكم المدني الأمريكي إدارة العراق، وتوجيهه الوجهة التي شن العدوان من أجلها(الحديثي، 2006: 119)، فالولايات المتحدة كمحتل محارب للعراق، حرة في اقامة حكومة العوبة.... أما بمقتضى قوانين الحرب فإن حكومة الولايات المتحدة تبقى خاضعة لمساءلة كاملة عن حكومتها الألعوبة هذه. فكان من قبيل الخداع والتزوير والكذب من جانب إدارة بوش بنقل"السيادة" إلى ألعوبتها حكومة العراق المؤقتة خلال صيف 2004م، فالسيادة –

بمقتضى قوانين الحرب لاتنتقل أبدا من دولة ذات سيادة هزمت مثل العراق- إلى محتل محارب مثل الولايات المتحدة. وتوضح هذا بجلاء الفقرة(353) من الدليل الميداني للجيش الامريكي رقم 1956/10/27م(بويل، 2006، 12).

وفي 8 /6/ 2004م، تشكلت الحكومة العراقيـة المؤقتة، والتي تتالـف مـن (31)عضوا، بما فيهم رئيس الجمهورية ونائباه، و(28) وزيرا بينهم رئيس الوزراء ونائباه، والتي من مهامها العمل على ترتيبات نقل السيادة العراقية إلى الحكومـة الانتقاليـة، وكتابـة الدستـور، وإجراء الانتخابـات النيابيـة. وفـي 28 /2004/6، تسلم غازي عجيل الياور رئيس الجمهورية، وإياد علاوي رئيس الوزراء، السيادة من بريمر، وتم تشكيل الحكومة التي جري توزيع حقائبها بنفس الطريقة، والأسلوب الذي تكون فيه المجلس الانتقالي السابق على أسس طائفية وعرقية (العلوجي، 2010: 110-111).

وبعد إعلان نتائج انتخابات 2005/1/15. بدأت حالة من الحراك السياسي بين الأطراف والأحزاب السياسية، حيث صرح جلال طالباني في 2005/12/23. بتشكيل حكومة وحدة وطنية تضم جميع أطياف الشعب العراقي، كما دعا آية الله علي السيستاني في 2005/12/24. إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية مؤكداً على ضرورة عدم اللجوء إلى العنف، ودعت الأطراف السنية والكردية في 2006/1/3. إلى تشكيل وحدة وطنية متوازنة، ففي 2006/4/22. تم انتخاب نوري المالكي رئيساً للوزراء، وجلال طالباني رئيساً للجمهورية (العلوجي، 2010، ص121).

تسلم نوري المالكي السلطة في العراق عام 2006. حيث كانت الأوضاع الأمنية تتفاقم من حيث الاقتتال الطائفي بين الشيعة والسنة عام 2006. ويعد السنّة المالكي زعيماً شيعياً يدين بفضل لإيران، وقد حافظ المالكي الذي ينتمي إلى الأغلبية الشيعية العربية على علاقات وثيقة مع إيران الشيعية جارة العراق المنخرطة في نزاع مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ بسبب برنامجها النووي ونفوذها في دول عربية، فعندما أعلن عن تعيين نوري المالكي لم تكن الاستخبارات الأمريكية تعلم مشاعره حيال انسحاب القوات الأمريكية، فأرادت الاستخبارات اختبار مشاعره حيال هذا الموضوع، حينما أشار رمسفيلد إلى الحاجة لمناقشة تخفيض عدد

الدوريات الأمريكية في بغداد، فرد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بقوله: من المبكر جداً التحدث عن هذا الموضوع، وعندها أحس الأمريكيون بالارتياح. (ستيل، 2009، ص329).

بمقتضي هذه الحالة، فإن الحكومة العراقية بعد انتخابات 2005م، كانت حكومة ألعوبة أيضا وفقا لقوانين الحرب.

وفي عام 2005م تم إقرار الدستور العراقي الجديد بدلا من الدستور القديم بعد مروره بكافة مراحل الأزمة، وطرحت للاستفتاء والتصويت عليه من قبل الشعب، ومن أهم مبادئ الدستور العراقي الجديد التأكيد على وحدة العراق وسلامته، وبأن نظام حكمه سيكون جمهوريا اتحاديا ديمقراطيا وتعدديا، وسيقوم على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية، مع ضرورة الفصل بين السلطات، وليس على أساس القومية والمذهب، وتقليص دور القوات المسلحة، وفصلها عن العمل السياسي وإخضاعها لسيطرة القيادة السياسية (احمد، 2004: 112،114).

الفصل الخامس

الانسحاب الامريكي وأثره في العلاقات الأمريكية العراقية

بدأ العراق مرحلـة سياسية جديدة وحرجة في تاريخه في مطلع عام 2011م، وذلك بحلول موعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق، وفقا للاتفاقية الأمنية الموقعة بين واشنطن والحكومة العراقية عام 2008م.

ولا شك في أن هذا الانسحاب لن يكون نهاية الوجود الأمريكي في العراق، ولكن ستظل الولايات المتحدة حاضرة بقوة في المشهد السياسي العراقي من خلال قنوات عديدة. فوجودها العسكري الكثيف في الخليج العربي، وسعة انتشار قواتها، وكثرة قواعدها في المنطقة، وقدراتها الاستخبارية هي ضمانات ذلك. كما أنها خلال السنوات التي أعقبت احتلال العراق، قد أشرفت على صناعة عملية سياسية تستند إلي توازنات هشة، من الصعب إدامتها دون وجود أمريكي وسيط أحياناً، وضاغط أحيانا أخرى، الأمر الذي ينتفي معه أي استقرار في العراق (تشومسكي،2011).

ومع أن قرار الانسحاب قد قوبل بارتياح لدي أوساط عديدة، لأنه ينسجم مع المواثيق الدولية، ويحرر الولايات المتحدة شكليا من أية التزامات نحو العراق، فإن إدارة الرئيس أوباما ستجد نفسها مرغمة على اتخاذ جميع الوسائل التي تبقي خيوط اللعبة في أيديها، لأن قرار الانسحاب لا يحظى برضا العسكريين الذين يرون أن ترك الساحة العراقية لا يخدم أهداف تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

وسنتناول في هذا الفصل اثر الانسحاب الامريكي عام2008م وعام 2011م على العلاقات الامريكية العراقية (ماضي،2011).

1.5 الانسحاب الامريكي عام 2008م

جاء الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م خلافاً لميثاق الأمم المتحدة الذي أعطى للدول حق الدفاع عن النفس، اذا ما تعرضت إلى اعتداء مسلح عليها، او تعرضت إلى تهديد وشيك، وهي شروط لا تتوفر في حالة العراق، حيث لم يقم باعتداء مسلح على الولايات المتحدة، أو بريطانيا، كما أنه لايمثل تهديداً وشيكاً لها،

كما شنت الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا هذه الحرب على العراق من دون موافقة مجلس الأمن بعد أن فشلت في الحصول على تخويل منه لمثل هذه الحرب (حسيب، 2003، 6).

وبعد الاحتلال الامريكي للعراق في 2003/4/9م تم تعيين السفير بول بريمر حاكماً للعراق الذي استند في سلطاته إلى قرار مجلس الأمن الدولي (1483) وما منحه من صلاحيات واسعه لسلطة الاحتلال، أو ما بات مايعرف بسلطة الائتلاف المؤقته، اتخذ بريمر عدة إجراءات لحل الجيش العراقي، وتشكيل مجلس الحكم الانتقالي المحلي يكون غطاء سياسياً للقرارات الامريكية، فعملت واشنطن على إنشاء سلطة عراقية استشارية جرى اختيارها وفقاً لمحاصصه طائفية وعرقية (العلوجي، 2010، 103-105).

ظن الامريكان للوهله الاولى بدء من تتابع الاحداث بشن الحرب 2003/3/20م ودخول القوات الأمريكية العراق، ثم سقوط بغداد في 2003/4/9م بأن المهمة سوف تتحقق حتى أن بوش سارع إلى الاحتفال على ظهر حاملة الطائرات الامريكية ابرهام لنكولن، ومن خلفة لافته كبيرة تقول تحققت المهمة متحدياً الذين شنوا هجمات سبتمبر بقوله: لقد ظنوا أنهم سيجبرون الولايات المتحدة على الانزواء بعيداً عن دورها الرائد في العالم، لكنهم فشلوا، أو ها هي امريكيا تتقدم من نصر إلى نصر (ماضي، 2011).

تعد الضربات القوية التي وجهتها المقاومة الشعبية المسلحة، والتي جعلت من القوى الأعظم تترنح وتسلم بأنها لاتستطيع مجارات العمليات النوعيه للمقاومة والتي جعلت أمريكيا تغير من خططها الاستراتيجيه الحاضرة في عدم استخدام المشاه في عملياتها في المدن، وأثبتت فشل قوات النخبه لديها المسماه المارينز (حسين، 2011).

ويعد فشل التدخل العسكري الأمريكي في العراق، وغرق الأمريكيين في المستنقع العراقي (نيكولاس، 2009):

حيث تعد القوات الأمريكية هي المسؤولة في المقام الأول في إدخال العراق وزج طوائفه المذهبية والعرقية في حرب أهليه، من خلال اتباع سياسات متعددة

بدايةً من حل الجيش العراقي السابق وإضافةً إلى القضاء على البنية التحتية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية(ستيل، 2008، 8).

ومع اشتداد المقاومة العراقية ضد القوات الأمريكية وتكبدها خسائر فادحة في صفوف الجيش والآليات، بادر الرئيس الامريكي بتوقيع اتفاقية التعاون والصداقة طويلة الأمد بين جمهورية العراق والولايات المتحدة في 2007/11/26م والتي وقعها الرئيس الأمريكي جورج بوش ورئيس الوزراء العراقي نور المالكي، وكانت عبارة عن اتفاقية غير ملزمة لتحديد العلاقات الأمريكية العراقية مهدت لإجراء محادثات رسمية تحدد العلاقة الاستراتيجية بين البلدين، حيث تم توقيع اتفاقيتين تاريخيتين بين العراق ووالولايات المتحدة الأمريكية، هما: الاتفاقية الأمنية، واتفاقية الإطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين العراق و الولايات المتحدة الامريكية (نيكولاس، 2009).

جعل أوباما أثناء حملته الانتخابية الانسحاب من العراق قضية انتخابية أولى استقطب من خلالها تأييد امريكيين أخذوا يتحركون بصورة تصاعدية ضد الحرب والوجود الأمريكي في العراق، وقال أوباما بأنه سيسحب قوات بلاده من العراق معتـبر الحرب في الأسـاس عبثية، كلفـت الأمريكيين الكثيـر من الخسائـر (قاسم، 2009).

ويعد أوباما من المعارضيين للحرب الامريكية على العراق، حيث صوت ضد الحرب على العراق عام 2003م في الكونجرس الأمريكي، وقدم اقتراحاً للكونجرس الأمريكي عام 2006م يقضي بسحب قوات بلاده فوراً من العراق وهو اقتراح لم ينل آنذاك سوى صوت أوباما (بشور، 2008).

جسدت السجلات التي أحاطت بعملية الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق ما يمكن تسميته بـ"تنازع الإرادات" بين الدولتين. فبالرغم من موافقة الحكومة العراقية على تقديم تسهيلات "مؤقتة" لواشنطن، فإن واشنطن تريدها "دائمة ومفتوحة". وكانت بغداد بموجب اتفاقية عام 2008م قد وافقت على قيام القوات الأمريكية بشن عمليات عسكرية داخل العراق لملاحقة الإرهاب، محتفظة بحقها دون منازع في تفسير الإرهاب، إضافة إليى حق اعتقال من تريد اعتقاله، وتحمي نفسها

بالتمتع بالحصانة القانونية لجنودها وشركاتها الأمنية، والمقاولين والعاملين معها. لكن اعتراضها كان ينصب حول إبلاغها أو أخذ موافقتها، وحصر الحصانة القانونية للجنود والشركات أثناء العمليات العسكرية(تركي، 2012).

ولذلك، أصرت واشنطن عشية انتهاء المهلة المحددة 2008/12/31م على توقيع الاتفاقية الأمنية مع العراق، لأن القوات الأمريكية في العراق ستكون دون غطاء قانوني، وهو الأمر الذي ترفضه واشنطن بالمطلق. ولكن هذا السقف العالي الذي طرحته واشنطن كان يستهدف اختبار رد الفعل العراقي، لاسيما الشعبي، وهو ما يثار الآن عند الحديث عن اتفاقية عراقية- أمريكية جديدة، أو بروتوكولات بين الطرفين، مع تأكيد الانسحاب، وبقاء قوات من بضعة آلاف أو حتى مئات للتدريب والتأهيل، مع عدد من الموظفين الدبلوماسيين والإداريين والمتعاقدين يزيد على ستة عشر ألف أمريكي، يتمتعون بالحصانة القانونية الكاملة. لكن هذه المسائل العقدية والإشكالية ستكون مصدر اختلاف وجدل وصراع عراقي داخلي، إضافة إلى صراع عراقي مع واشنطن، وخصوصا بفتح ملف الاحتلال كاملا، بما فيها انتهاكات حقوق الإنسان (الحامد، 2011).

في 17 /2008/11م تم التوقيع على (الاتفاقية الأمنية) بين العراق والولايات المتحدة الامريكية، والتي تضمن بأن إدارة أوباما تعهدت بسحب القوات الأمريكية تماما من العراق إلى حد تاريخ 31 /2011/12م. (رجب،2011)

وبموجب الاتفاقية الأمنية التي ابرمت بين الادارة الأمريكية والحكومة العراقية، والتي أقرها البرلمان العراقي في 27 /2008/11م، أعلن الجيش الأمريكي رسميا نهاية الأعمال الحربية في العراق. وتمهيدا لانتقال السلطة إلى الحكومة العراقية الجديدة، واستعادة البلد سيادته على أراضيه تم اعتماد جداول زمنية لانسحاب القوات القتالية تقضي بسحبها من المدن والأقضية في 6/30/ 2009 على أن يكتمل الانسحاب في نهاية عام 2011م.

وكما حدد الاتفاق بين الحكومتين الأمريكية والعراقية وضع ترتيبات لتقليص عدد القوات الأمريكية على مراحل زمنية بموجب معاهدة وضع القوات (صوفا) التي صادق عليها مجلس النواب في 2008/1/27م (الحامد، 2011،93).

وصاحب توقيع اتفاق وضع القوات بين الحكومتين الأمريكية والعراقية في شهر 2008/11م، تصريحات من مسئولين في بعض دول الجوار تحذر من الانسحاب "غير المسئول" للقوات الأمريكية، ومن ذلك تصريح الأمير تركي الفيصل، سفير المملكة العربية السعودية السابق لدى واشنطن ولندن، والذي صور فيه انسحاب القوات الأمريكية من العراق على أنه يفسح المجال أمام القوى السياسية العراقية التي ترغب في تقسيم العراق"(رجب، 2010).

إن الفرضية الرئيسة السائدة حول الوضع في العراق، تدور حول أنه منذ سقوط نظام صدام حسين في 9 /2003/4 بات وجود القوات الأمريكية هو مصدر الشرعية للنظام العراقي "الجديد"، والضامن "لدرجة ما" من الاستقرار السياسي والانضباط الأمني في المدن العراقية، وهذه هي الفكرة التي استندت إليها عملية "التدفق"Surge التي نفذتها إدارة الرئيس جورج بوش في عام 2007م، والتي بموجبها ارتفع عدد القوات الأمريكية في العراق إلى(177) ألف جندي بهدف تأمين بغداد والأنبار على وجه التحديد(white,2010).

ويلاحظ أن الوجود المادي للقوات الأمريكية منذ عملية التدفق، فضلا عن تفعيل دور السنة من خلال "مجالس الصحوات"، أدى دوراً مهما في إقرار الوضع في العراق، حيث مثل ذلك رادعاً للقوى العراقية الساعية إلى تعطيل العملية السياسية، أو لفرض حالة من عدم الاستقرار في البلاد، من خلال تنفيذ انقلاب ما مستغلة في ذلك سيطرتها على الجيش "الجديد".

كما مثل ذلك رادعاً للجماعات المسلحة، سواء تلك التابعة لتلك القوى أو المستقلة عنها، حتى لا تكرر سيناريو العنف الذي تفجر مع تفجير مرقدي الإمامين الحسن العسكري وعلي الهادي في مدينة سامراء في 2/22/ 2006م، والذي فجر موجة عنف اجتاحت المدن العراقية، وتسببت في مقتل(27676) في تلك السنة، وهو الأعلى منذ احتلال العراق(رجب، 2011).

وذلك مع ملاحظة أن حالة الصراع التي سيطرت على علاقات تلك القوى لم تختف مع ارتفاع عدد القوات الأمريكية، فما حدث هو زيادة اعتمادها على الأدوات السياسية في إدارة الصراع فيما بينها بدلا من اللجوء للسلاح، وهو ما ساهم في

انخفاض منحنى العنف في السنوات التالية على عملية "التدفق"، حيث بلغ عدد ضحايا العنف خلال العام 2008 من المدنيين(9222)، انخفض إلى (4674) مدنيا خلال العام 2009 (Ricks, 2006).

ومن ثم يمثل البدء في خفض عدد القوات الأمريكية في العراق مرحلة مهمة في تحديد مستقبل العراق "الجديد" أمنيا وسياسيا، خاصة أن حدوث هذا الانسحاب سيمثل اختباراً حقيقياً لمدى كفاءة وجاهزية الحكومة العراقية لإدارة العملية السياسية والأمنية في البلاد. وهذا الوضع يطرح العديد من التساؤلات حول مدى استقرار العملية السياسية في العراق بعد انسحاب القوات الأمريكية كما هو مقرر نهاية 2011م.

بالاتفاق الثنائي بين حكومتي الولايات المتحدة والحكومة العراقية، تم تحديد جدولٍ زمني للانسحاب من العراق على أُسس تم تضمين أهم بنودها في وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام 2010م، وهي الوثيقة التي أوصت بالحفاظ على الجهود السياسّية والدبلوماسية والمدنية المبذولة لمساعدة الشعب العراقي، واعتماد الدبلوماسية الإقليمية لضمان تحقيق انسحاب مسؤول، ولإنجاز (مرحلة انتقالية تقوم بنقل الأمن بشكل كامل ليكون من مسؤولية العراقيين، ووقف العمليات القتالية في شهر 2010/8م، مع الاستمرار في تدريب قوات الأمن العراقية وتجهيزها، وتقديم المشورة لها، والقيام بعملياتٍ محددة الأهداف لمكافحة الإرهاب بما يتفق مع التزامات أميركا مع العراق، ومن بينها الاتفاقية الأمنّية، على أن يتمّ سحب القوات العسكرية في نهاية عام 2011م، مع الإبقاء على وجود مدني قوي في العراق بما يخدم المصالح الإستراتيجية) (مركز الجزيرة للدراسات،2010)، وهو مطابق في توقيتاته مع ما جاء في الاتفاقية الأمنّية الموقعة في بغداد بين حكومة الولايات المتحدة والحكومة العراقية في 17 /2008/11م، وتم إقرارها من قبل البرلمان العراقي في 27 /2008/11م، ودخلت حيز التنفيذ في 1 /2009/1م (بعد تبادل الطرفين المذكرات الدبلوماسية المؤيدة لاكتمال الإجراءات اللازمة لدى كلّ منهما لتنفيذ الاتفاق وفقاً للإجراءات الدستورية النافذة لدى الطرفين، وقد حدّدت الاتفاقية الأمنّية جدولاً زمنياً يتمّ بموجبه سحب (جميع قوات الولايات المتحدة من جميع

الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعد لا يتعدى 31 /2011/12 م) (الحامد، 2011، ص93).

بعد تولي قوات الأمن العراقية كامل المسؤولية عن الأمن في المحافظات العراقية، على أن يكتمل انسحاب قوات الولايات المتحدة من المدن في موعد لا يتعدى 30 /2009/6م، كما حدّده الاتفاق بين الحكومتين الأمريكية والعراقية، مع وضع الطرفين العراقي والأمريكي ترتيبات لتقليص عدد القوات الأمريكية على مراحل زمنية بموجب معاهدة وضع القوات (صوفا) التي صادق عليها مجلس النواب في 27 /11/ 2008م (العقابي،2011).

2.5 الانسحاب الأمريكي عام 2011م

بحلول نهاية شهر2009/6م نفّذت القوات الأمريكية انسحابها إلى خارج مراكز المدن لتتمركز في قواعد ومعسكرات مؤقتة، ولم يعد وجودها أو تحركاتها بمثل الكثافة التي كانت عليها قبل ذلك التاريخ، وأصبحت القوات الأمريكية موجودة (فقط) على الطرق الخارجية، لمهام فنية تتعلق بترتيبات الانسحاب النهائي من العراق، ومساعدة القوات العراقية في بعض الأحيان، لتنفيذ بعض المهام العسكرية أو الأمنّية ضدّ المقاومة، كما هو معلن وكما هو واقع إلى حدٍّ ما، وستقل كثافته أكثر بعد نهاية شهر 2010/8م، إلا أن الاحتلال سيتخفى بأشكال أخرى محتملة بعد انسحابه النهائي المفترض نهاية 2011، ومنها:

1- وجود مدني واسع يشمل جغرافية العراق على أشكال متعددة في مجالات العمل الخيري، ومنظمات المجتمع المدني تمارس فيه الولايات المتحدة أدواراً مزدوجة خيريةً ظاهرةً للناس وعدائيةً مخفيةً عنهم، وقد يتستر البعض منهم بجمعيات (إنسانية) أو مؤسسات إعلامية أو غيرها، وسيتقنع وجودهم المدني أحياناً بوجوه عراقية أو عربيةعدة مئات أو آلاف العاملين في سفارة الولايات المتحدة في بغداد، حيث تحتفظ الولايات المتحدة بعدة آلاف من الموظفين الأمريكيين والأجانب في أكبر سفارة لها في العالم، وما يستلزمه هذا الوجود الكبير من حماية للأفراد والمباني بالاعتماد على عناصر غير عراقية من المتعاقدين

الأمنيين، إضافة إلى توفير الحماية للقنصليتين الأمريكيتين في البصرة وأربيل، واحتمالات فتح قنصليات أخرى في المحافظات المهمة التي سيكون لها تأثير ما على الوضع الداخلي، ومستقبل العراق احتلال اقتصادي ظاهر وخفي على شكل استثمارات للشركات الأمريكية في المجالات الأمنية والصناعية والنفطية والتكنولوجية وغيرها

2- فرق إعادة إعمار العراق وتوابعها بصفة استشاريين، وصفات أخرى في فرق تنمية وإعمار المحافظات(القيسي، 2010)

3- الاستثمار في مجال الحماية الأمنّية باستخدام المتعاقدين الأمنيين (المرتزقة) لحماية المؤسسات الحكومية والشخصيات الأجنبية، وبعض الشخصيات العراقية المهمة، ويوجد منهم من(70)ألفا إلى(150) ألف مرتزق أجنبي من كلّ الجنسيات، وقد يصـل عدد الأمريكيين منهـم إلى أكثر من مائـة ألف (العقابي،2011)، ويتوقع أن تزداد الحاجة إلى المزيد من المرتزقة كقوات تعويضية بديلة عن القوات النظامية المنسحبة المعلن هو الإبقاء على خمسين ألف جندي، بمهام متعددة استشارية وفنية وقتالية يقومون بعد نهاية 2010/8م بتدريـب القـوات العراقيـة قبل انسحابهـم النهائي المعـلن في 31 /12/ 2010م، إضافة إلى تقديم الإسناد القتالي العاجل في الحرب على الإرهاب (الإسلام)، وقد لا يتم سحبهم جميعاً في الموعد المعلن.

4- في سياق سياسة إعادة انتشار القوات الأمريكية حول العالم، هناك احتمال احتفاظ الولايات المتحدة بقواعد عسكرية ثابتة في العراق تضاف إلى ما هو موجود أصلا في الخليج العربي وتركيا وأذربيجان وفي بلغاريا وجورجيا، وجنوباً إلى جزيرة دييغو غارسيا جنوب المحيط الهندي، وغيرها من دول العالم ومناطقه، كما في المانيا وكوريا الجنوبية واليابان وغيرها، مما تلبي حاجات الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب في العراق واليمن، وتأمين تدفق مصادر الطاقة من منطقة الخليج وبحر قزوين، وأمن إسرائيل، ومجابهة التهديد الإيراني المحتمل ضدّ مصالحها في المنطقة، أو على الأقل الوقوف إلى جانب إسرائيل في أيّة مواجهة محتملة مستقبلاً، وقد تساهم تلك القواعد

المحتمل وجودها في العراق بتقديم التسهيلات والدعم لنشاطات الولايات المتحدة العسكرية المنطلقة من قواعد لها في دول الخليج العربي، وفي الأردن وتركيا أيضا(عبدالسلام، 2002)، كما أنّ احتمالات انزلاق العراق إلى حربٍ أهلية سنّية شيعية أو عربية كردية قد تغري دول الجوار العربي أو الإقليمي بالتدخل المباشر إلى جانب هذا الطرف أو ذاك، وهو ما يدفع الحكومة العراقية إلى الطلب من الولايات المتحدة بالإبقاء على سيطرتها على القواعد التي تتمركز فيها قبل موعد الانسحاب النهائي المفترض أو بناء قواعد جديدة في جغرافيات عراقية مجاورة لمناطق التوتر الخارجية المحتملة في المنطقة (المحررالجزيرة نت، 2011)، أو استدعائها من جديد في حال أنجزت سحب جميع القوات كما هو متّفق عليه.

وحقيقة الامر لقد شكل موضوع الانسحاب الأمريكي من العراق،" فرصة فريدة للولايات المتحدة الأمريكية لتعديل إستراتيجيتها في مكافحة الإرهاب وإعادة جدولة الانتشار العسكري لها من العراق إلى أفغانستان أو بالعكس، كمناورة عسكرية وتقنية أو ثغرة للتنفيس عن التوتر الذي تعانيه، سواء داخل الولايات المتحدة أم على الأراضي العراقية " (حسن، 2011).

وهي فرصة أيضا لبعض الكتل السياسية العراقية التي تريد كسب المغانم من أجل إرضاء الولايات المتحدة ومن يدور في فلكها. لذلك عّد الانسحاب الفرصة الأولى للولايات المتحدة الأمريكية.

تقرر الانسحاب العسكري الأمريكي النهائي من العراق بخطاب للرئيس الأمريكي باراك أوباما 21 /10/ 2011 واتفاق مع الحكومة العراقية، حسب معاهدة صوفا التي وقعت عام 2008م بين الحكومتين العراقية والأمريكية، المنظمة لمراحل الانسحاب واستكماله نهاية العام 2011م. وتمت فعلا مناورات ومباحثات ومفاوضات انتهت بالإعلان عن الانسحاب العسكري. وجرت فعاليات الانسحاب موزعة، بين تسليم بعض القواعد والمعسكرات والأسلحة إلى الحكومة العراقية والانتقال العسكري إلى الكويت، حيث القواعد العسكرية الأمريكية الأخرى المنتشرة

على الأرض والخليج، والمتواجدة باتفاقيات وبرامج منسقة لأهداف ومخططات السياسة الأمريكية في المنطقة (الموسوي، 2011)

بتاريخ 15 /2011/12م حضر وزير الدفاع الامريكي ليون بانتانين مراسيم في العاصمة بغداد، و بعد المراسيم قام بانزال العلم الأمريكي، وأعطى تصريحا بأن القوات الامريكية انسحبت من العراق كاملة وتسليم كافة المسؤوليات إلى السلطة العراقية بعد قرابة تسعة أعوام من الاحتلال (ماضي،2011)، بدأ المحللون العسكريون والسياسيون الأمريكيون عملية تقييم لتلك المغامرة العسكرية في بلاد الرافدين التي خسرت خلالها الولايات المتحدة (4474) قتيلاً و(33) ألف جريح حسب الأرقام الرسمية، وانفقت حوالي تريليون دولار (ماضي، 2011).

لقد خاضت القوات الأمريكية تلك الحرب في عام 2003م للاسباب الخاطئة، حيث ثبت في الدليل القاطع أن العراق لم يكن يمتلك صواريخ طويلة المدى وأسلحة دمار شامل، كما لم يكن النظام العراقي مرتبطا بشكل، او بأخر بتنظيم القاعدة، او بأي هجمات تم شنها على الولايات المتحدة الأمريكية، أو حلفائها وكل ما حققته الحرب الأمريكية هو تدمير قدرات القوات المسلحة العراقية، ودون أن يكون لدى الولايات المتحدة خطة واضح لاستعادة الأمن والنظام من خلال نظام حكم ديمقراطي لا يستهدف عزل وتهميش السنة (ماضي، 2011).

بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق بدأت الأزمة السياسية مابين الأحزاب السياسية. أولا أن القائمة العراقية التي يرأسها رئيس الوزراء السابق اياد علاوي في الانتخابات الأخيرة قد أخرج (82) نائبا، بعد ذلك أوقفت النواب الموجودين في البرلمان، وأخذت قرار عدم الاشتراك في الاجتماعات (رجب، 2011)، من طرف آخر قام رئيس الوزراء العراقي الحالي نوري المالكي بإخراج قرار يمنع خروج نائب رئيس الجمهورية العراقية طارق الهاشمي إلى خارج القطر بتهمة أنه قد قام بتشكيل فرقة اغتيال سرية، وقد أصدر قرار إلقاء القبض عليه. بعد هذه التطورات والأحداث التي حدثت،حيث تم اتهام السنة الموجودين في العراق (بالارهاب) بعد انسحاب القوات الامريكية، وهذا السبب كاف لانتشار الفتنة الطائفية والقومية، ويمكن القول بأنها سوف تؤدي الى الانقسام السياسي والطائفي. ومن

الممكن أن نوضح سبب موقف نوري المالكي مع السنة على الشكل التالي(سمين، 2012):

1 – كان موضوع مناقشة انسحاب قوات الاحتلال الأمريكية- الذي قد طرحت على الطاولة- سيناريو جديد. وهذا السيناريو هو صراع ما بين العرب والأكراد. وإذا حدثت مثل هذه الصراعات فإنها سوف تؤثر على العلاقة ما بين الولايات المتحدة الامريكية، وأكراد العراق، ومن طرف آخر فإنه سيفقد الامريكان الحليف الوحيد الذي يثق فيه في العراق. لذلك كان يجب على الولايات المتحدة ان تجد معادلة جديدة لعدم حدوث أي صراعات ما بين العرب والأكراد، لأن سبب ايجادها الحلول الجديدة هو اذا فقدت الولايات المتحدة الأمريكية حليفها الوحيد في الشرق الأوسط فإن جميع حسابات الولايات المتحدة سوف تختلط. ومن الفائدة أن نوضح بعض الأمور بهذا الخصوص بعد انسحاب القوات المحتلة، إذ بدأ صراع ما بين العرب السنة والاكراد.

حيث إن العرب الشيعة هم الحكام في بغداد، بينهم وبين الأكراد نزاعات حول بعض المواضيع منها(قوانين النفط والغاز وتخصيص الميزانية ومسائل المناطق المتنازعة عليها) وأن حدوث صراعات في هذه المسائل نسبتها قليلة بالنسبة إلى الصراعات التي من الممكن أن تقع بين الأكراد والعرب السنة. وعند النظر من زاوية حدوث صراع ما بين العرب السنة والأكراد، أكثر وأسهل شيئ إنشاء صراع ما بين السنة والشيعة العرب، وبذلك تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على حفاظ علاقاتها مع الاكراد، وجعل السنة الذين قد جردت حقوقهم بالاتجاه إلى الإدارة الكردية في شمال العراق، وتكوين كتلة تتكون من العرب السنة والأكراد، ونلاحظ بأن رئيس الوزراء يعطي طابعا بأن العرب السنة هم (إرهابيون) وبذلك يحظرون الأساس لتكوين تلك الكتلة (سمين، 2012).

2- بعد انسحاب القوات الأمريكية المحتلة من العراق أصبح لدى رئيس الوزراء نوري المالكي شبهة من عرب السنة الموجودين في الجيش العراقي، وخاصة الذين يحملون رتب عالية من شنهم انقلابا عسكريا لأخذ السلطة بيدهم مرة أخرى في البلاد. قبل أن تبدأ عرب السنة باجراءاتها، قام مالكي بتحميل جميع

الصلاحيات المادية والإدارية والسياسة للعرب السنة. ويعتقد المالكي بأنه يجب أن تكون جميع مناطق العراق تحت حكمه وسيطرته، وأيضا يمكن الأخذ بعين الاعتبارالأحداث التي حصلت في المناطق السنية، والتي تشمل صلاح الدين انبار ديالى وخاصة موضوع أخذهم استقلاليتهم، وجعل كل محافظة إقليما خاصا، وبذلك بدأ المالكي باستعمال سياسة الضغط عليهم (سمين، 2012).

عند تقييم الأسباب التي تم ذكرها سابقا نلاحظ أن موقف نور المالكي بعد انسحاب قوات الاحتلال الامريكي، قد زاد من شدة الصراعات المذهبية والطائفية الموجودة حاليا، وبذلك أصبح المالكي بأفعاله هذه الممثل الذي يمثل السيناريو الذي كتبته الولايات المتحدة الأمريكية أثناء احتلاله للعراق. وانتشار الفوضى والصراعات المذهبية والطائفية، والتي تؤدي إلى متاهات لا يستطع العراق الخروج منها، وفي هذا السياق إن السياسة التي يتبعها المالكي سوف تبقيه محروما من الشعب الكبير الذي يريد وحدة العراق. وكلما مرتِ الأيام تزداد الفوضى في البلاد، وعدم تأمين الحكومة للأمان يضعف من قوة المالكي، وهذا يضعه في موقف محرج جدا.

وقبل أن يضع الانسحاب دليله في الثبات على الموقف الذي صرح به الرئيس الأمريكي أوباما في بداية تسلمه للسلطة في شهر 1/ 2009م، طرح في شهر 2011/5م حديث عن رغبة واشنطن في الاحتفاظ بعشرة آلاف جندي أو ما يزيد بقليل بعد الموعد المقرر للانسحاب في نهاية عام 2011م. وهو مخالف لما اتفق عليه بموجب الاتفاقية الأمنية عام 2008 ولما أعلن عنه المسؤولون الأمريكان.

ولتهيئة الفرصة لذلك " تجاوب رئيس الحكومة العراقية مع المطالب الأمريكية بأن بقاء قوات أمريكية نهاية 2011م مرهون باتفاق وموافقة الكتل السياسية العراقية" (محرر الأسبوعية، 2011: 23 -24)، جاء ذلك خلال لقائه في بغداد في شهر2011/5 مع وفد من الكونغرس الأمريكي برئاسة النائبة الديمقراطية نانسي بيلوسي.

وهذا ليس بغريب فقد عرفنا في الدبلوماسية والعلاقات الدولية أن الولايات المتحدة الأمريكية تحمل قدرا من الدهاء والمكر في إدارة اللعبة الدولية. "فهل

ستنسحب حقا ؟ وتجعل العراقيين يعتمدون على أنفسهم بضمان مصالحهم، أم أن أوراقاً عديدة ستحركها لتجعل الاتكاء العراقي على الولايات المتحدة الأمريكية أوسع مما كان يتصور "(تشومسكي، 2011).

يرى البعض أن "الانسحاب ليس طوعيا من قبل الإدارة الأمريكية،وإنما هو أشبه بالجلاء، والكثير من دول العالم شهدت نهاية الاحتلال منها، وبدأت مرحلة جديدة أسوأ من الاحتلال لآثار الاحتلال ومناصريه، ولاسيما حينما تصبح القضية محل ابتزاز سياسي للكتل السياسية في العراق "(الغالبي، 2011).

ويخشى بعض المحللين السياسيين من أن "انسحاب أمريكا من العراق سيؤدي لحرب أهلية كاملة وشاملة "(تشومسكي، 2008) أو "يقود إلى مغامرة سياسية داخلية أو مع دول الجوار،أو تقود إلى تفكك داخلي وقيام صراع حزبي إزاء قضايا جوهريه لم تجد حلولا حتـى الآن " (ستيل، 2009).

ولعل ذلك بسبب أكبر خطأ كان في تقديرنا متعمد هو "أن الإستراتيجية الأمريكية ومنذ أوائل احتلالها العراق لم تكن جادة في توفير أبسط مستلزمات الأمن للعراقيين. سواء الأمن الذاتي للأفراد، أم أمن الموارد من النهب والتدمير" (بيهز، 2006)

والحالة الأخرى كثغرة لوجود أمريكي دائم في العراق، هو ربط الانسحاب بحزمة شروط يعرف الأمريكان قبل غيرهم استحالة تحققها؛ لأنهم يقوون طرفا على حساب طرف أخر، ثم يتنصلون عنه لصالح طرف آخر وهكذا. والشروط أو التحديدات الإستراتيجية أولها المصالحة الوطنية الحقيقية وتلك مهمة، أثبت اللاعبون فيها صعوبتها، ثم تأمين العودة الطوعية الآمنة للمهجرين ورعايتهم كضحايا حرب، وتلك أيضا فشلت في ظل حرب الكواتم الصامتة والاغتيالات المتعددة. ثم إعادة التوازن الديموغرافي في العراق على وفق المنظور الوطني، والواقع أثبت فشلها أيضا مع وجود حكومة عراقية تمثل الشعب وتقبل المساءلة وتداخل السلطات، وعدم الفصل فيما بينها أجهز على أيجاد مثل هكذا حكومة، وآخر ذلك استقالة رئيس هيئة النزاهة. "وقوات عراقية غير طائفية ومهنية في حين شرعن الدستور الطائفية في

ديباجته. مع ترك العراق لشعبه بانسحاب مسؤول، والواقع يفسد ذلك بتأثير دول جوار مهمة على العملية السياسية " (العزاوي، 2010).

والانسحاب الأمريكي أيا كان، فهو جزئي وليس كلياً، فالخمسون ألفاً الباقية بعد انسحاب آخر القطعات العسكرية الأمريكية من العراق في 2010/8/19م، "سيتم تحويلها بمسميات جديدة إلى مجالات أخرى تساندها قوات أخرى تصل إلى آلاف الجنود، بالإضافة إلى الشركات الأمنية التي ستصل إلى سبعة ألاف فرد حسـب إعلان وزارة الخارجيـة الأمريكيـة في الأول مـن شهر6/ 2011م" (محرر المراقب العراقي، 2011)

لقد خرجت من العراق نحو (2,2) مليون قطعة من المعدات العسكرية الأمريكية من بينها آلاف الدبابات وحاملات الجند المدرعة والشاحنات، وأغلقت أكثر من (500) قاعدة من بين (600) قاعدة عسكرية أمريكية بعضها في حجم مدن صغيرة وسلمت للعراقيين. (The Washington Post, 2011:7)

وتعكس بنية قوات الأمن العراقية المناهج التي اتبعت في إنشائها وطبيعة الدولة العراقية بشكل عام، فقد جرى دمج عناصر من النظام السابق، وأفراد من الميليشيات، وأعضاء سابقين في الجماعات المسلحة على نحو غير متسق في المؤسسات الأمنية التي أصبحت فريسة للقوى العرقية والطائفية والسياسية المتنافسة وكانت الحصيلة قوى متوازية، وأحيانا متقاطعة لا تنسق مهامها في كثير من الأحيان، ولا تتبادل المعلومات الاستخبارية، ولازالت تفتقر إلى رؤية موحدة والإحساس، بأن لها رسالة واحدة. وكان أي تشنج حكومي ينعكس صداه في قوى الأمن.

ولقد شجعت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك " دون الاهتمام بتوفر الانسجام والتماسك " (معهد الدراسات السياسية، 2010: 3)

وحلل البعض أن تلكؤ برامج التسليح والتأهيل، وإعادة بناء القوة العسكرية يعكس عدم جدية الجانب الأمريكي وحماسه لبناء جيش عراقي متكامل التسليح والقوة. وفي الجانب الأمريكي ترد الإجابات إلى أن الأمريكان غير مطمئنين لبناء جيش تركيبته طائفية وتهيمن عليه أحزاب دينية.

وطبقا لمحللين عسكريين (البريطاني تشارلز هامان مثلا) فإن مخططي الاستراتيجيات الأمريكية يأخذون بنظر الاعتبار في ملف تسليح العراق خشيتين متلازمتين: الأولى وقوع العراق تحت ضغط أو هيمنة جارته إيران، والثانية تحول العراق إلى عامل في إضعاف معادلة تفوق إسرائيل في المنطقة. ويضيف آخرون خشية أخرى تتصل بضعف البنية الاحترافية لطبقة العسكر الجديدة، الأمر الذي يمكن أن يقود أو يهدد باستخدام القوة العسكرية في حملات مشابهة لحملات النظام السابق. لذلك سيكون خيار "التمديد للقوات الأمريكية وبأي شكل كان مدربين، وخبراء مدنيين عسكريين بزي مدني... الخ كتحصيل حاصل لذلك" (New York Times, 2011 :2)

وما يثير القلق حقا أن تصبح مسألة الانسحاب من جديد محل مساومات غير نزيهة للكتل السياسية بين محبذ للوجود الأمريكي، ومعارض شكلي له، وصاحب موقف غير واضح منه. ومن هنا يتضح أن الوجود العسكري الأمريكي في حال بقائه أو خروجه، فهو على السواء يشكل خطرا بالغ الأهمية على أمن العراق والمنطقة واستقرارهما، مع الأخذ بنظر الاحتمال إمكانية عودة العراق إلى محيطه العربي والإقليمي والى النسق الدولي (العقابي، 2011).

3.5 العلاقات الامريكية العراقية بعد الانسحاب الامريكي من العراق

ان موضوع الانسحاب الأمريكي من العراق، أظهر وبشكل جلي مدى عدم توافق الكتل السياسية، وكان هذا الانشقاق واضحاً من خلال المواقف المتباينة بين الرفض والقبول لهذا القرار،حيث اعترض عليه بعض الساسة، بحجة أن الانسحاب الأمريكي قد يخلق فراغاً أمنياً صعباً، أو أن القوات العسكرية والأمنية لم تبلغ الجاهزية التامة لمسك زمام الأمور، فهي لا تمتلك الخبرة الكافية للدفاع عن العراق بسبب حداثة تأسيسها، واتهامها من بعض الأطراف السياسية بالولاءات الطائفية،و البعض الآخر منهم من كان يطالب بالانسحاب حسب المدة الزمنية المحددة بموجب الاتفاقية الأمنية، بل وصل الأمر حد التهديد باستخدام القوة إذا لم تنسحب هذه القوات في موعدها المحدد، وإجمالا إن عدم التوافق هذا أفرز أوضاعا أمنية خطيرة مر ولا

يزال يمر بها العراق منذ دخول قوات الاحتلال ولغاية الآن، وفي الواقع إن الانسحاب الأمريكي من العراق خلق العديد من التصورات والسيناريوهات التي ترتبط بشكل مباشر في صيغة الانسحاب الذي أقبلت عليه الولايات المتحدة الأمريكية، والتي يعدها البعض سوف تشكل مستقبل العراق هي (الجبوري، 2012):

1. يبقى الحال على ما هو عليه، ويبقى العراق ضمن سمات عدم الاستقرار الناتج عن ضياع مفاهيم المصالحة الوطنية، وتفتيت العراق من ثم انهياره، وتقسيمه إلى ثلاث دول (كردية وشيعية وسنية)، ويبقى المجتمع العراقي ضحية الأجندات التي تنفذها أحزاب سياسية عراقية من داخل العملية السياسية وخارجها.
2. او تفرز الأوضاع الحالية في العراق عملية تغيير حكومي تفرضه قوى سياسية بالقوة بدلاً من الإصلاح، يقابله غياب عربي ايجابي مع استمرار التدخلات السلبية، مع عدم تدخل أمريكي، إضافة إلى فسح المجال لدول الجوار الإقليمي بأن تبسط نفوذها تحت مسميات عدة، مما يجعل العراق عرضة لتدخل إقليمي في شؤونه الداخلية، وهذا ما ينتجه الانسحاب، الذي سوف يجعل من العراق الأرض الخصبة لتنامي الجماعات المتطرفة.
3. احتواء الأزمة من قبل الساسة والشركاء العراقيين، من خلال توحيد الخطاب السياسي الهادف إلى لم شمل الشارع العراقي بعد التشتت الذي أصابه، ومن ثم تنمو حكومة عراقية قوية تكون مصلحة العراق وشعبه من أولوياتها، وتجعل للعراق ثقلا ووزنا مؤثرين على الصعيدين الإقليمي والدولي (الجبوري، 2012).

إن العراق يمر بمرحلة انتقالية، أي ليس بمعنى أن الماضي انتهى ولا القادم اكتمل، بل هناك مجموعة من المشاكل متعددة المجالات، وأن الظروف التي مر بها العراق أنتجت ديمقراطية هشة ضعيفة، وأيضا أزمة ثقة بين القوى السياسية، وأن أبرز المشكلات والمخاوف التي يمكن الحديث عنها استمرار حرب النفوذ أو شبكة النفوذ في العراق، وكذلك خوف من تجدد النزاعات الطائفية والأثنية، والفجوة بين

الحكومة في بغداد والمحافظات، والمشكلات العالقة بين الحكومية الاتحادية وإقليم كردستان، وقضية الأقاليم وتعقيداتها ونقص الخدمات والفساد بأشكاله المختلفة، ونقص المؤسسات، وضعف الهوية الوطنية التي غلبت عليها الهويات والولاءات الفرعية، كل ذلك يؤكد أن العملية السياسية في العراق تواجه مخاطر جدية وصعبة

فأصبح كل شيء ضمن نظام التوافق، والتعديلات الدستورية ضمن نظام توافق القوانين المؤجلة بانتظار التوافق، وكذلك قانون الأحزاب وقانون النفط والعشرات من القوانين، هي ايضاً مؤجلة لارتباطها بالتوافق،وتحقيق الوحدة السياسية والمحاولة الجادة من ملئ الفراغ الذي سوف تحدثه القوات الأمريكية بعد انسحابها،"(حسين،2012)

الخاتمة

بعد محاولة الإجابة عن سؤال الدراسة: ماهي طبيعة العلاقات الأمريكية العراقية في الفترة الواقعة من عام 2003م إلى عام 2012م وماهي أسس تلك العلاقات والمرتكزات التي شكلت محاور تلك العلاقات؟ كان لابد من عرض بعض الملاحظات الهامة ذات الصلة بالعلاقات الأمريكية العراقية، خلال تلك الحقبة وكما يلي:

أولاً: كانت العراق -ومنذ خضوعها للدولة العثمانية- تحت أنظار الولايات المتحدة الامريكية، وحاولت التغلغل في العراق من خلال البعثات التبشرية الأمريكية والتي سبقت المصالح الاقتصادية، حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على امتياز النفط العراقي بعد مفاوضات طويلة مع الحكومة العثمانية، وحصلت بموجبه على امتياز لإنشاء ميناء وسكك حديد في الأناضول يمتد أحد فروعها إلى مدينة السليماني ـة في شمال العراق، مع ح ـق التنقيب عن النفط لمسافة (20كم) على جانبي سكك الحديد، ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية مشاركة البريطانيين في الحصول على حصة في نفط العراق.

ثانياً: لقد كانت العلاقات مميزة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق خلال الحرب العراقية الإيرانية عام 1980م حيث قامت بدعم العراق بأسلحة

ومعدات، فخشيت الولايات المتحدة الامريكية أن تخسر العراق الحرب، وخوفها من سيطرة إيران على الخليج العربي، وإنشاء دوله ثانية لها في العراق، و ذلك سيؤثر في دول الخليج.

ثالثاً: إن العلاقات ساءت بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق بعد دخول العراق للكويت عام 1990م لخلافات تتعلق بزيادة الإنتاج النفطي من قبل الكويت خلال سنوات الحرب العراقية الإيرانية، وكذلك مطالبة الكويت بديونه المتراكمة على العراق وقيام الكويت بممارسة دور تخريبي للاقتصاد العراقي جراء تخفيضها لأسعار النفط العالمية من خلال زيادة الإنتاج، حيث عملت الولايات المتحدة على إقامة أكبر تحالف دولي عسكري مناهض للعراق تحت لواء مجلس الأمن الدولي، وقيادة هذا التحالف، حيث عملت على مواجهة العراق وإخراجه من الكويت عام 1991م.

رابعاً: لقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض عقوبات على العراق بسبب غزوه للكويت، حيث كانت سياسة بوش الأب هي إضعاف العراق، ففي الفترة الممتدة من آب 1990 وحتى أيار 2003 خضع شعب العراق للحصار فأصبح السلاح الأكبر لعقاب العراق هو تدمير العراق تحت غطاء نزع أسلحة الدمار الشامل، وحولت نظام العقوبات المفروض على الشعب العراقي إلى حصار شامل أمتد طيلة أثني عشر عاماً، تم فيها انتهاك كل المواثيق والاتفاقيات الدولية الخاصة لحقوق الإنسان الجماعية والفردية.

خامساً: شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001. حالة في زيادة شدة التوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق، فقد سعت الولايات المتحدة إلى استغلال اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر، من أجل القيام بعمل عسكري يقود إلى تغيير النظام في العراق، وتسليم السلطة لنظام جديد موالي للغرب والولايات المتحدة تحديداً، حيث أن هذا الأمر يحقق بعدين رئيسين لواشنطن في العراق، هما: ضمان تدفق إمدادت النفط لأمريكا وبأسعار معقولة، وضمان أمن إسرائيل، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد قررت منذ عقد من الزمن احتلال العراق وحين وصلت الحال إلى مرحلة التنفيذ، حاولت أن تقنع

الشعب الأمريكي بأن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل، وأن النظام العراقي يتعاون مع تنظيم القاعدة، فثمة أحتمال أن تتسرب هذه الأسلحة إلى أيدي عناصر القاعدة لاستخدامها ضد أهداف أمريكية، وفي نهاية الأمر جاء الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م.

سادساً: بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في2003/4/9. وسقوط النظام وتدمير كامل البنى التحتية، وحل الجيش العراقي،تم تعيين السفير الأمريكي بول بريمر حاكماً مدنيا على العراق، وما منحه من صلاحيات بناء على قرار مجلس الأمن الدولي 1483فاتخذ عدة أجراءات بتشكيل مجلس إداري محلي يكون غطاء سياسياً للقرارات الأمريكية.

سابعاً: إنه بعد قرابة تسعة أعوام من بداية الحرب التي شنها جورج بوش الابن على العراق، ووعده بنصر سريع أسدل خلفه باراك أوباما الستارة على تلك الحرب راضياً بالقليل الذي أمكن تحقيقه من حرب كلفت الغالي والنفيس لتظهر للعالم اجمع القدرات المحدودة للقوة الأمريكية، فقد كان الهدف الحقيقي لعملية حرية العراق التي اتخذت تسمية الغزو الأمريكي للعراق هو أن تظهر الولايات المتحدة الأمريكية للعالم ما بعد هجمات سبتمبر أن القوة العسكرية الامريكية هي التي ستحدد النغمة التي سيسير التاريخ على هداها، وكان نظام صدام حسين الهش هدفاً مثالياً لإثبات ذلك من وجهة نظر بوش الابن لتحقيق نصر سريع وحصد النتائج،واثبات اليد الطولى للقوة العسكرية الامريكية.

ثامناً: بعد اشتداد المقاومة العراقية وارتفاع أعداد القتلى والجرحى في القوات الأمريكية، وغرق الأمريكان في المستنقع العراقي على عكس ما كان يتوقعه الأمريكان بإحراز نصر سريع في العراق،وتحقيق الديمقراطية للشعب العراقي، بادر الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بتوقيع اتفاقية صداقة وتعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق لتحديد العلاقات الأمريكية العراقية، وبعد مجيء الحزب الديمقراطي في أمريكا قام الرئيس الأمريكي والذي أعتمد في حملته الانتخابية الانسحاب الأمريكي من العراق قام بتوقيع

الاتفاقية الأمنية في عام 2008 وخروج القوات الأمريكية من العراق على مراحل حتى نهاية عام 2011، بانسحاب آخر جندي أمريكي من العراق.

تاسعاً: بعد الانسحاب الأمريكي من العراق بدأت الأزمة السياسية بين الأحزاب، وكذلك الصراع بين الأكراد والسنة، وإذا حدثت مثل هذه الصراعات، فإنه يؤثر في العلاقات بين الولايات المتحدة وأكراد العراق.

عاشراً: فشل الولايات المتحدة الامريكية في إدارة العراق في مرحلة مابعد الحرب، وتم توجيه العديد من الانتقادات للحكومة الأمريكية التي أخفقت في إدارة الشأن العراقي، وقد تفعل هذا الاخفاق الأمريكي بشكل قلل إلى حد كبير من نتائج النجاح العسكري الامريكي، بل بات ينذر لمخاطر كبيرة سواء على العراق أو الاقليم المحيط به.

الحادي عشر: فشلت الإدارة الامريكية في إقامة نظام ديمقراطي، كما كانت تدعي قبل الحرب، وأنه الهدف الأساس من شن الحرب، بل على العكس تصاعدت عمليات المقاومة ضد القوات الامريكية.

المراجع

أ. المراجع باللغة العربية:

أبو جاموس، ماجده عودة الله، (2005). **الأستراتيجية في منطقة الخليج العربي من عام 1970-2004**، عمان، الأردن.

أبو علي، سعيد (1995). **أزمة الخليج التدويل والإدارة الدولية**، تونس، أطروحة دكتوراة في العلوم السياسية، جامعة الحقوق والأقتصاد والتصرف.

أحمد، كمال مظهر(1976). حول تغلغل النفوذ الأجنبي الإمريكي في الشرق الأوسط، **مجلة أفاق عربية**، العدد الثالث، ص85-371.

احمد، محمد(2004)، الغزو الامريكي- البريطاني للعراق عام 2003م، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد 20، العدد 3 و4، ص 133-135.

أديث، وائي، أديث بينروز (1989).**العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية،1915-1957**، ترجمة حسيب القيسيي الدار العربية للنشر، بيروت.

الافندي، حسين(1991)، الجامعة العربية وازمة الخليج، **مجلةالسياسة الدولية**، العدد104، ص47.

الامانة العامة لمجلس الوزراء، اتفاق الاطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية العراق، متوفر عبر http://www.cabinet.iq/ pageviewer. aspx? id=9.

الأمير، ليلى ياسين (1980). **نوري السعيد ودوره في حلف بغداد**، العراق، بغداد.

البراوي، راشد (1953). **حرب البترول في الشرق الأوسط**، القاهرة.

البستكي، نصرة عبدالله (2003). **أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

بسيوني، شريف (2003). الحرب الإمريكية على العراق، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 151، ص12-13.

بشور، معن(2008) **فوز اوباما بترشيح حزبة بين ثورة التحرير العراقية وثـورة التغييـــر الامريكيـــة2011**. متـــوفر عبــــر: http://www.al-moharer.net/moh268/bashour268.htm

بويل، فرانسيس(2006)، الولايات المتحدة كمحتل محارب، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 324، ص12.

البيت الأبيض -مكتب السكرتير الصحفي –(2011)، **المشاركة المدنيـة للولايـات المتحدة مع العراق**- 31 آب/أغسطس – متوفر عبر: http://arabic .iraq. usembassy. gov/facts-usmilitary-withdrawal.html

بيهز ،لينول(2006) **تأمين بغداد** ، دمشق، ترجمة مركز الكاشف للمتابعة للدراسات الإستراتيجية ، أب 2006 ، ص 3.

تركي، احمد السيد(2012)، أعراض ما بعد الاحتلال: التداعيات السياسية والأمنيـة للانسحاب الأمريكي من العراق، **مجلة السياسة الدولية**، العدد187.

تريب، تشارلز (2006).**صفحات من تاريخ العراق المعاصر**، الدار العربية للعلـوم ناشرون، بيروت .

تشو مسكي ،نعوم(2011)، الولايات المتحدة والانسحاب مـن العـراق ، **صـحيفة البيان الإماراتية**، 2011/3/26.

تشومسكي، نعوم(2008) الخطر المحدق في العراق، **صحيفة العرب الأسـبوعية** ، لندن ، 2008/8/25.

التكريتي، سمير عبدالوهاب (1987). **العراق والقضية الفلسطينية 1948-1958**، رسالة الماجستير غير منشورة، كلية الأداب، جامعة بغداد، العراق.

الجبوري، عبد الوهاب محمد (2012)، **اتجاهـات الخطـاب الـسياسي الأمريكـي المعاصـــر / دراســـة علميـــة تحليليـــة**، متــوفر عبــر: http://www.airss.net/site/2012/05/10

جعفر والنعيمي، نعمان (2004) أسلحة الدمار الشامل، الأتهامات والحقائق، **مجلـة المستقبل العربي**، العدد 306، ص4-137.

الجمالي، محمد فاضل (1992). **مأساة الخليج الهيمنة الغربية الجديدة**، القـاهرة، مكتبة مدبولي.

الجميل، سيار (1996). **العلاقات العربية الايرانية: الاتجاهات الراهنة وافاق المستقبل**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية

جهاد، علي بورعة(2012)، السياسة الامريكية اتجاه الشرق الاوسط دراسة في التأثيرية الايديولوجي، **الحوار المتمدن**، العدد4318، نشر بتاريخ 9-8-.

الحافظ، مهدي، ملامح الوضع الاقتصادي في العراق والمهمات الأساسية لإعادة الإعمار، **جريدة الحياة**، 2003/9/24، ص13

الحامد، رائد(2011) الانسحاب الامريكي من العراق المقدمات واشكال البقاء، **المستقبل العربي**، العدد 392، ص93.

الحديثي، خليل اسماعيل(2006)، تنازع المشروعية بين الاحتلال والمقاومة في العراق، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 324 ص119 .

حسن، هاشم(2011)، الانسحاب الأمريكي الموعود الزائف، **صحيفة الجريدة العراقية**، 2011/3/19.

الحسني، عبدالرزاق(1988). **تاريخ الوزارات العراقية**، الطبعة السابعة، العراق، بغداد.

حسيب، خيرالدين(2003) الحرب الامريكية الى العراق الى اين، **مجلة المستقبل العربي**، العدد290، ص6.

حسين،عبيد سعيد (2012)، الربح والخسارة في انسحاب الامريكان من العراق، **صحيفة القدس العربي** 2012/12/15 متوفر عبر:
http://www.alqudsalarabi.info/index.asp?fname=today%5C15qpt470.htm&arc=data%5C2011%5C12%5C12-15%5C15qpt470.htm

حمدان، محمد (2003). تداعيات الهجمة الإمريكية البريطانية على العراق، **مجلة دراسات الشرق أوسطية**، العدد 23، ص99.

حميدي، جعفر عباس (1978). العراق وسياسة الأبداع المشترك والأحلاف الغربية 1935-1958، **مجلة المؤرخ العربي**، العدد 33، ص79، بغداد.

خاطر، فؤاد مرسي (1978) النشاط الأمريكي في الوطن العربي في القرن التاسع عشر، **مجلة كلية الأداب**، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد الثالث، ص425.

خليل، محمود (2002). مأزق الأمن القومى العربى فى مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001 **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام، العدد 149، ص242.

خليل، نوري عبدالحميد(1958). **التاريخ السياسي لإمتيازات النفط في العراق**، بغداد.

الدسوقي، أبو بكر (2001). العراق والعقوبات الذكية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 152، ص151-152.

دورتي، جميس،(1985) **النظريات المتبادلة في العلاقات الدولية** ترجمة وليد عبدالحي، شركة كاظمة للنشر والتوزيع

رجب، إيمان أحمد(2011)، **الأمن والسياسة فى العراق بعد الانسحاب الأمريكى.** مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية

رجب، ايمان(2010)، **الامن والسياسة في العراق بعد الانسحاب الامريكي، كراسات استراتيجية،** الاهرام الرقمي، متوفر عبر http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=657093&eid=6012

الزبن، اريج عازم فهد(2006)، **تحول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق من العمل الدبلوماسي إلى العمل العسكري (1980-2006)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الزبيدي، ليث عبد المحسن (1979). **ثورة 14**. تموز.1958 في العراق، دار الرشيد للنشر، بغداد، العراق.

السبعاوي، عوني (1986). **العلاقات العراقية – التركية 1932-1958**، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل.

ستيل، جوناثان(2008) العراق-طريق الخروج- **مجلة المستقبل العربي.** العدد349، ص8.

ستيل، جونثان (2009)، **الهزيمة: لماذا خسيروا العراق**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون.

سعيد، خليل (1966). **تاريخ حرب الجيش العراقي في فلسطين 1948-1949**، بغداد.

سفارة العراق في واشنطن: **التبادل التجاري يبلغ نحو 15 مليار دولار سنويا 14 / كانون الاول)،** 2011 –متوفر عبر: -http://www.aliraqnews.com/

سليم، محمد السيد (2004).**تطورات السياسة الدولية في القرنين التاسـع عـشر والعشرين القاهرة**، دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع

سمين، علي(2012)، **الاثار المحتملة من انسحاب القوات الامريكية على العـراق والشرق الاوسط**، مركز رجال العلم للدراسات الاستراتيجية، متوفر عبـر: http://www.bilgesam.org/

سيف، مصطفى علاوي (2003). الامن الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط: التحرك نحو المجهول، **مجلة السياسة الدولية**، العدد151، ص24.

شذر، حسين طعمه (1995). **العلاقات العراقية الإمريكية 1945-1958**، رسـالة دكتوراه غير منشورى، الجامعة الأردنية.

شعبان، عبد الحسين(2003**)،** المشهد العراقي الراهن، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 297، ص20-61.

الشكراوي، علي هادي حميدي (2011)، **مستقبل العلاقات العراقية - الأمريكيـة / دراسة في المتغيرات المؤثرة**، مركز الجزيرة للدراسات.

شلبي، أمين (2002)، سياسة إدارة كلنتون الخارجية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 144، ص41.

الشيخ، رأفت علي (1979). **الغنيمي، أمريكا والعلاقات الدولية**، مصر، القاهرة.

صاغية، حازم (2004). **بعث العراق سلطة صدام قياماً وحطامـاً**، بيـروت، دار الساقي.

صالح، خلف صالح (2010)، **آثار الأجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية الأمريكية (1988-2008)**، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليـا، قـسم العلوم السياسية.

ضياء جعفر، والنعيمي نعمان (2004)، **أحتلال العراق وتداعياته عربيـاً وأقليميـاً ودولياً أسلحة الدمار الشامل الأتهامات والحقائق**، مركز دراسات الوحـدة العربية.

عاروري، نصير(2003)، **حروب جورج دبلو بوش وقائية بين مركزيـة الخـوف وعولمة الارهاب الدولة**، المجلد 26، بيروت، ص 16-19.

العامري، عامر محسن (1988)، **سياسة ايران الخارجية اتجاه الخلـيج العربـي (1941،1979)**، رسالة ماجستير غير منشورة معهد البحـوث الدراسـات السياسية، القاهرة

عبد السلام، محمود (2002)، تعقيدات الهجوم العسكري الامريكي المحتمـل ضـد العراق، **مجلة السياسة الدولية**، العدد150، المجلد 38، القاهرة.

عبدالجواد، جمال (2002). السياسة الإمريكية إتجـاه العـراق، **مجلـة الـسياسة الدولية**، العدد 150.

عبدالجواد، جمال (2003). **النظام الدولي والحرب على العراق**، مركز الدراسـات السياسية والأستراتيجية، القاهرة، ص 299.

العبداللات، ارشيد فالح (1993). **العلاقات الأردنية العراقية 1946-1958**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

عبدالله، عبدالخالق (2002). **التقرير الأستراتيجي الخليجي 2001-2002**، وحـدة الدراسات، الشارقةن دار الخليج للصحافة والنشر.

العبيدي، مثنى فائق (2007)، النشاط التبشيري في العراق بعد الاحتلال الامريكي، **دورية شؤون سياسية**، العدد 3، قسم العلوم السياسية، كلية القانون، جامعـة تكريت، ص 7

العزاوي، مهند (2010)، أغدا العراق مثل أسمه، **صحيفة العرب الأسبوعي**، لندن، 2010/9/4.

عساف، سوسن اسماعيل (2011). **العلاقات العراقية الامريكية، توازنات مـا بعـد الانـسحاب**، مركـز الجزيـرة للدراسـات الاسـتراتيجية متـوفر عبـــــــــر http://studies.aljazeera.net/reports/2011/12/201112414129111931.htm

العقابي،علي عوده(2011) الانسحاب الأمريكي من العراق ومدى تحقيقه، **المستقبل العربي، العدد392**

العقابي،علي عودة (1996). **العلاقات السياسية الدولية،دراسة في الاصول والتاريخ والنظريات**، الدار الجماهيرية للنشر للتوزيع والاعلان، ليبيا

العقاد، صلاح(1981)، الاصول التاريخية للنزاع العراقي الايراني، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 63، ص72.

العلوجي، عبدالكريم (2007). **الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني الى الاحتلال الامريكي**، القاهرة، الدار الثقافية

العلوجي، عبدالكريم (2010)، **أزمة القيادة الشيعية-السنية بعد أحتلال أمريكا للعراق**، القاهرة، مكتبة جرير الورد.

علي، أحمد أبراهيم (2004). **النظام العالمي الجديد وحرب الخليج**، بيروت، دار صادر.

العناني، خليل (2005)، **مشكلات إعادة الإعمار في العراق**، كراسات استراتيجية، السنة الثالثة عشرة، العدد رقم (134)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

العناني، خليل(2005)، **اعمار العراق..التحديات والفرص**، موقع الاهرام الرقمي، متوفر عبر http://digital.ahram.org.eg/ articles. Aspx ?Serial= 220918&eid=254

عودة، عودة بطرس (1991). **حرب الخليج من المسؤول**، عمان، دار الكرمل

الغالبي، ابراهيم(2011) الانسحاب وأوراقه الضاغطة /سيناريوهات التفاوض والتقاطع ، **الحوار المتمدن** ، 2011/4/9.متوفر عبر: http://www. ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=202472

قاسم، عبدالستار(2009)، **حدود سياسة اوباما الخارجية، وكالة معا الاخبارية**، متوفر عبر:http://maannews.net/arb/ViewDetails. aspx?ID=226622

قبرصي عاطف، وقادري علي (2003)، اعادة بناء العراق في ظروف الازمات، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 295

قحطان،احمد سليمان (1978)، **السياسة الخارجية العراقية من 14تموز 1958 الى 8 شباط 1963**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد العراق.

القصاب، عبدالوهاب (2002). العلاقة التسليحية بين الأمم المتحدة والعراق، **مجلة شؤون الشرق الأوسط**، العدد 106، ص118-119.
القماش، عادل (1991). **جرائم امريكيا في العراق**، القاهرة، مصر، دار الشباب العربي.
القيسي، كمال(2010)، **قواعد عسكرية تطفو على بحور من الدماء والنفط؟**، متوفر عبر http://www.souriaalghad.com.
ماضي، محمد(2011) **الانسحاب الامريكي من العراق هزيمة استرتيجية ونهاية لهيمنة قوة عضمى**، موقع سويس انفو21/12/ 2011 متوفر عبر http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content. html?cid=31802844:
محافظة، علي (1973) **العلاقات الأردنية – البريطانية من تأسيس الإمارة حتى ألغاء المعاهدة 1921-1957**، بيروت.
المحرر (2010) الاحتياجات النفطية في العراق، **جريدة الشرق الأوسط** –العدد (11634) –تاريخ: 5 / أكتوبر /–متوفر عبر: -http://www.aawsat.com.
المحرر (2010) القطاع النفطي في العراق، **جريدة الوطن نيوز**–العدد (1559) – تاريخ: 8 -12-متوفر عبر: http://www.almowatennews.com.
المحرر (2011) احتياجات العراق من النفط، **جريدة الرأي** – العدد (29102) – ص1،2 متوفر عبر:http://www.alaraonline.org
محرر الاسبوعية بغداد(2011)، الانسحاب الأمريكي من العراق، **مجلة الأسبوعية**، بغداد، 15-22 تموز 2011 ، ص 23 -24.
محرر الامارات اليوم (2011)، **العراق يشتري اسلحة امريكية ب (13) مليار دولار**، متوفر عبر http://www.emaratalyoum.com/politics /news/2011-01-08-1.339397
محرر الجزيرة نت 2004/10/26،: **توازنات ما بعد الانسحاب الامريكي من العراق**، دراسات استراتيجية، متوفر عبر http://www.aljazeera.net
محرر المراقب العراقي(2010) الانسحاب الأمريكي من العراق تحد هائل، **صحيفة المراقب العراقي**، بغداد، 2010/9/3.

المحرر، شفق نيوز الالكترونية(2013)، **امريكا والعـراق يقتربـان مـن اتفاقيـة التجارة والاستثمار بعد ثمانية اعوام من التفـاوض**، نشر بتاريخ 8-3-2-13، متوفر عبر:http://www.iraq5050.com/?art=21118&m=17

مراد، خليل (1980). **تطور السياسة الإمريكية في الخليج العربي**، بغداد، العراق.

مراد، خليل الياس (1987). **حرب الخليج وانعكاساتها على الامن القومي العربي**، بغداد، دار الحرب للطباعة والنشر

مركز ادارة الازمات الاستراتيجية(2011)، **العراق التقرير الفصلي**.

مركز الجزيرة للدراسات (2010)، **إستراتيجية الأمن القـومي الأميركـي 2010**، نـشر بتـاريخ: 26 حزيـران 2010. متـوفر عبر/http://raedhamed.wordpress. com/2011/09

المسفر، محمد صالح (2004)، اوضاع العراق الحالية وأثرها في مستقبليه، **مجلـة اراء حول الخليج**، العدد الاول، ص56.

مصطفى، أحمد عبدالرحيم (1975). **الولايات المتحدة الإمريكية والمشرق العربي**، القاهرة، مصر.

مصطفى، ناديا (1990). جذور الأزمة بين العراق والكويـت، **مجلـة الـسياسة الدولية**، العدد102، ص25.

معهد الدراسات السياسية، (2010)، **تقرير الشرق الأوسط**، رقم 99 ، نهايات غير محسومة، قوات الأمن العراقية بـين تخفـيض عـدد القـوات الأمريكيـة وانسحابها، بيروت، 2010/10/26 ، ص 3.

مقلد، أسماعيل صبري (1979). **الأستراتيجية والسياسة الدولية**، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.

مقلد، اسماعيل صبري (1983).**الاستراتيجية الدولية فـي عـالـم متغيـر:قـضايا ومشكلات**، الكويت، دار كاظمة للنشر والتوزيع

مقلد، اسماعيل صبري (1987). **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلة مقارنة**، دار السلاسل

مهدي الحافظ، (2004) ملامح الوضع الأقتصادي في العراق والمهمات الأساسـية لإعادة الأعمار، **جريدة الحياة** 9/24/. ص13

الموسوي، كمال(2011)، هزيمة... انسحاب... الثمن، نشر بتاريخ 20-11- متوفر عبر: http://www.jazeeratalarab. com/

ميشيل، الان (2000)، **العراق الخطا**، ترجمة غازي برو، بيروت دار الفارابي.

النجار، أحمد السيد (2003). **نكبة العراق والآثار السياسية والأقتصادية**، القاهرة، ص 297.

النجار، عبدالوهاب (1968). **سياسة التجارة الخارجية في العراق في فترة مابعـد الحرب العالمية الثانية**، بغداد، العراق.

النقيب، خلدون (1991). **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصـر**، مركـز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

النهار، غازي (2001)، **بعنوان العلاقات الأمريكية العراقية واقعها وأفاقها ورؤيـا مستقبلية**، عمان، الأردن.

نيكولاس،(2009)، **استراتيجية اوباما للخروج من العـراق: التحـديات والقـرار،** دراسة القيت في مؤتمر حول الانسحاب الامريكي من العراق فـي بيـروت متـــــــوفر عبـــــــــــر http://leilanrahbany.wordpress .com/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-2/

الهزاط، محمد (2003). الحرب الإمريكية ضد العراق في ميزان القانون الـدولي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 290، ص44.

الـوردي، علـي (2012) **تـاريخ العـراق الـسياسي**، موقـع عـشق العـراق متوفر:http://www.iq23.com/page-55.html

ب. المراجع الأجنبية:

White, Deborah, (2010) **Iraq War Facts**: Results and Statistics at 23 August

Machal, A.(1992) **Palmer,Guardians of the Gulf, A History of Amerca's Expanding Rolein The Persian Gulf, 1833-1992**, Free Press, NewYork,. P41.

New York Times- 29/7/2011 , p.2

Rogers, Paul, (2007). **Global Security and the War on Terror: Elite Power and illusion of control. New York: root ledge** avalabil on: http://www.state.gov/2010 http://www.america.gov/2010

The Washington Post 1/6/2011 , p.7. 10

Ricks, Thomas E., (2010) "**US Still Waiting for Iraqi Forces to Stand Up**",The Washington Post,Oct.1.